



آشارات دانشگاه تهران

۲۷۰

منطق التلویجات

تالیف

الشیخ شهاب الدین محیی بن حبیب السهروردی

حقیقه و قدم له

الدكتور علي اكبر فياض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران

۱۳۳۴ - ۱۹۵۵

ف
۴۰۵
س - م

www.alkottob.com

بها: ۴۰ ريال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، بِكَ ثَقَّتِي يَا رَجَائِي
السبجات الجلالك اللهم يا قيوم افض علينا من عظامك بركاتك ويسر لنا العروج
الى عروش قدسياتك و اهلنا لاستشراق سنا سرادقاتك و صلّ على المصطفين من
عبادك لرسالاتك و خصّ ٢ محمداً و آله بافضل تحياتك و هيّئ لنا من امرنا رشداً .
هذه رفاقي ٣ تلويحات على اصول من الحكمة آتية على العلوم الثلاثة على
ترتيبها بالغة في الایجاز و على الله قصد السبيل .

العلم الاول المنطق ٤ و فيه ستة مراد

المرصد الاول نذكر فيه ایسا غوجي و هو يشتمل على عشر ٥ تلويحات
التلويح الاول في غرض المنطق

اعلم ان العلم اما تصور و هو حصول صورة الشيئي في العقل و اما تصديق
و هو الحكم على تصورات امّا بنفي او اثبات ، و لا تصديق الا على تصورين
فصاعداً .

و كل منهما ينقسم الى فطري و غير فطري ، فاول الاول كتصور مفهوم الشيئي
و الوجود و ثانيه كتصور العقل و الملك ، و قسما التصديق كحكيك ٦ بان الكل
اعظم من الجزء و ان العالم ممكن الوجود . و غير الفطري يقتنص بالفكر و نغني
بالفكر هي هنا اجماع الانسان على الانتقال من علمه الحاصل الى علمه ٧ المستحصل .

(١) خ : السبحان (٢) ع : خ م خصص (٣) خ : رفاقي . ولا يوجد في خ
(٤) لا يوجد في خ « المنطق و » (٥) لا يوجد في خ « عشر » (٦) خ و م :
كحكيك (٧) لا يوجد « علمه » في خ و ع .

و العادم لكل العلوم و واجده^١ لا يتفكر بل من حصل له و استحصل به ، فلا بد من معلوم ليوصل الى المجهول لا كما اتفق بل مع ترتيب يتأدى هو^٢ به الى المجهول ، و ينزل^٣ المعلوم من الفكر منزلة المادة و الترتيب منزلة الصورة ، و صلاح الفكر بصلاحيهما و فساده بفسادهما او فساد احدهما . و كل من هذين اعنى المادة و الصورة منه تام و ناقص و باطل يشبه التام ، و الفطرة البشرية لا تفي بالتمييز بين^٤ هذه الاحوال و الا ما وقع الهرج بين العقلاء الا ان يؤيد ابن^٥ البشر بروح^٦ قدسى يريه الشئى كما هو^٧ فاحننا الى آلة مميزه للخطاء من الصواب ، فالمنطق علم تتعلم فيه اصناف ترتيب الانتقال الموصل و ما تقع فيه ذلك مستقيماً^٨ و مالا يقع فيه . و المجهول يحذو حذو المعلوم فى القسمين . و كل واحد من مجهول القسمين لا بد له من معلوم مرتب يناسبه ، و غير الفطرى لولا نهايته^٩ الى الفطرى لما حصل مستحصل . فالتصورات الموصلة الى مثلها سميت العول الشارح حداً كان او غيره ، و التصديقات الموصلة الى مثلها حجة برهاناً كان او غيره . و الفول الشارح و الحجة طريقا العلوم^{١٠} . و فصارى امر المنطقى ان يعرف اجزاء الموصولين و تالفهما^{١١} على الجهة المؤدية الى المطلوب فى كل واحد منهما مبيناً^{١٢} مراتب الصور و المواد . و لما كان المؤلف مُحوجاً فى العين و الذهن الى تحقق المفردات و جب^{١٣} عليه النظر اولاً فى المفردات التى منها التاليف لا من جميع الوجوه بل من حيث صلوحها للتأليف . و الالفاظ الموازية للمعاني اغنى بحثها عن بحث المعاني^{١٤} لتحاذيها^{١٥} . و قُدمت اجزاء الموصل

(١) خ و م : واجدها (٢) هو اى المعلوم به اى بذلك الترتيب ، شرح .

(٣) خ و م : تنزل (٤) ع : من (٥) خ و م : من البشر (٦) م : بروح منه

قدسى (٧) ش : الاشياء كما هى (٨) ما يقع فيه الترتيب هو المواد و الانتقال

المستقيم ما يؤدى الى المطلوب و غير المستقيم مالا يؤدى اليه ، شرح (٩) م : نهاية

(١٠) ش : العلم (١١) ع : تاليفها (١٢) خ م : معيناً (١٣) خ م : فوجب

(١٤) خ م : اعنى بحثها عين بحث المعاني (١٥) خ : لجاذبيها . و فى الشرح اذا عرف

اللفظ الكلى و الجزئى عرف ذلك فى المعنى ايضا فهذا و امثاله هو المراد بالحاذى ههنا .

الى التصور عليه و قدم هو على اجزاء الحجة المتقدمة عليها لتقدم ما اليه ذلك على ما اليه هذا . و من الضروريات ما يُنبه عليها دون الحاجة الى معلوم و آلة و كثير من هذا العلم كذا ، و يبتنى عليه غيره فلا محوج ^١ الى قانون آخر ليتسلسل .

التلويح الثاني في دلالة اللفظ ^٢ على المعنى

دلالة اللفظ اما ان يكون على المعنى الذي وضع بازائه وهي دلالة المطابقة، او على جزء المطابق و يسمى دلالة التضمن، او على رفیق لازم و يسمى دلالة الالتزام، فان لفظ الانسان اذا دل بالمطابقة على الحيوان الناطق فقد دل بالتضمن على احدهما و بالالتزام على استعداد الكناية و ان لم يكن اسماً لهما ^٣ . و العام كالحيوان لا دلالة له على الخاص كخصوص الانسانة لفقد الدلالات الثلاث .

التلويح الثالث في اللفظ المفرد و المركب

اللفظ اما ان يكون مفردا او مرکبا ، و الاول هو لفظ لا يراد بجزءه الدلالة اصلا حين هو جزء ^٤ كعيسى و الثاني هو الذي يراد بجزءه الدلالة على جزء من المعنى و يسمى فولا كعبد الله اذا اريد به صفة العبودية لله ، و ان جعل اسما فهو مفرد اذا لا جزء دال له .

و اللفظ المفرد اما ان يدل على معنى تام في التعقل ^٥ و لا يخلو ذلك اما ان يدل على معنى من غير دلالاته على زمان ذلك المعنى او يدل على معنى و زمانه و يسمى الاول اسما و برسم ^٦ بانه لفظ مفرد يدل على معنى ^٧ و لا يدل على زمانه ^٨ كزيد و

(١) خ م : فلا يحتاج (٢) خ . الالفاظ (٣) اي للجزء و اللازم ، شرح

(٤) ش : جزءه (٥) ش . العفل (٦) ادرج المصنف في التفسير ذكر تعريفات

الافسام و احكامها كما نبه عليه الشارح فحصل من ذلك التسواء في كلامه كما لا يخفى

(٧) يجب ان يعيد بالنام و الا انقض بالاداة ، شرح (٨) يجب نفيده بما المحصل من

الازمنة النله و كذا في التفسير ايضا يعيد به و الا انقض بمتل الصبوح و الغبوق فانهما

و ان دلا على الزمان لكنه غير محصل، شرح.

الثاني كلمة ويرسم بانه لفظ مفرد يدل على معنى^١ موجود لشيئي غير معين^٢ في زمان معين من الثلاثة كلفظة « مشى » . و في لغة العرب قد تتعذر^٣ الكلمات لعدم البساطة فان اكثرها مركبة من اسمين او اسم و حرف^٤ على ما يلزم من مذهبهم - و اما ان يدل على معنى غير تام في التعقل^٥ و يسمى اداة ، و تصلح للربط ، و تركيب بسائطها لا يفيد تصديقا و لا تركيبا^٦ مع احد قسيمها^٧ وحده . و « امس » و ان دل على الزمان اسم لانه هو المعنى نفسه و لا دلالة^٨ على زمانه فيه . و « المتقدم » و ان اشتمل على زمان اسم^٩ اذ هو جزء المعنى لا خارج لحقه ، و المنفى في الحد^{١٠} ما وراء المعنى من^{١١} الزمان .

و الأسم منه محصل و هو المستقل^{١٢} بالدلالة دون اقتران حرف سلب به كالبصير^{١٣} ، و منه معدول و هو مجموع محصل و حرف سلب دل على خلاف معنى^{١٤} المحصل كاللابصير^{١٥} . و الاسم منه قائم و هو الذي لم يلحقه ما يمنعه عن بعض إمكانات لواحقه و منه مصرف^{١٦} و هو الذي لحقه ذلك . و المركب منه تام و هو الذي كل من جزئيه تام^{١٧} و منه ناقص و هو الذي احد جزئيه اداة .

التلويح الرابع في اللفظ الكلي و الجزئي

الجزئي هو الذي نفس تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه^{١٨} كمفهوم زيد و

-
- (١) يجب ان يقيد بالتام كما عرفت، شرح (٢) لاجابة الى القييد به بل لا يجوز ذلك لاحتمال ان يوجد في بعض اللغات لفظ مفرد دال على معنى تام موجود لشيئي معين في زمان محصل من الثلاثة، شرح (٣) ع : يتعدد (٤) الافعال المضارعة مركبة من اسمين او من اسم و حرف على مقتضى ما يلزم من مذهب اهل العربية ، شرح (٥) خ م ع : العقل (٦) م : تركيبا (٧) خ : اخذ سمها (٨) ع : دلالة له (٩) ش : او (١٠) اي الزمان المنفى في تعريف الاسم هو الخارج عن المعنى لا الذي هو نفسه ولا الذي هو جزء منه ، شرح (١١) ش : في (١٢) خ : المستقبل (١٣) خ : كالبصر (١٤) ش : معنى المعنى المحصل (١٥) خ : كاللابصر (١٦) كالانسان بالالف واللام فان دخولهما عليه منعاه مما هو ممكن له كالتنوين مثلا، شرح (١٧) هذا على خلاف مصطلح النجاة فان المركب التام عندهم ما يحسن السكوت عليه، شرح (١٨) لا يوجد « فيه » في ش .

الكلبي هو الذي نفس تصور معناه لا يمنع وقوع الشركة فيه سواء وقعت الشركة فيه ^١ بالفعل كالانسان او بالقوة العدمية المانع كالعنقاء او يمتنع لمانع كالباري ، و لو كفى مفهومه لمنع ^٢ الشركة ما احوج ^٣ الى البرهان . والاضافة الى الجزئي لاتمنع الكلية كفرس بكر . وكل ما اشير اليه جزئي كهذا الانسان .
و الجزئي من حيث مفهومه كلي لا ما قيل عليه ذلك . و المشاركات في امر عام تسمى جزئية بالقياس اليه و ان كانت كلمة كالانسان و الفرس الى الحيوان ، و هذا الاعتبار غير الاول و اعتبر بتخصيصه بالاضافة .

التلويح الخامس في نسبة الاسماء الى مسمياتها

اعلم ان الاسم اى اللفظ اما ان يتكرر و يتحد المعنى كالاسد و الليث ويسمى مترادفة ^٤ ، او يتكثران ويسمى نحوه اسماء متباينة ، او يتحد الاسم و يتكرر المعنى فاما ان يكون الاشتراك في الاسم ليس لمعنى بته ^٥ ويسمى مشتركا او يكون الاشتراك لمعنى مشترك غير مقصود باللفظ كان مشابهة كوقوع الفرس على الحيوان المشهور و على المنقوش او ملازمة - و يعتبر التشابه في الامر المشهور كالشجاعة للاسد لا المتخفي كالبحر - و يسمى اسماء مجازية و متشابهة ، و ان ترك الوضع الاول يسمى منقولة ^٦ . او لمعنى مقصود باللفظ غير متساو في الكل كما موجود على القيوم و الممكنات فانه على الاول اول و اولى و كالابيض على الثلج و العاج ^٧ فانه على الاول اشد و اولى دون اولية ^٨ و يسمى متشككا ^٩ ، او لمعنى غير مختلف في المسميات و يسمى متواطيا ^{١٠} كالانسان على جزئياته اذ لا اشد و اولى فيه ^{١١} .

(١) لا يوجد « فيه » في م (٢) م ، بمنع (٣) ش: لما احوج ، خ : ما احتج (ما احتيجظ) (٤) خ : مرادفة . و العبارة لاتخلو من اشكال نحوي قتامل (٥) خ : لمعنى فيه ، ش : لمعنى مشترك بته (٦) كذا بالأنث ؛ (٧) ع : وعلى العاج (٨) ش خ م . الاولية (٩) ش : مشككة (١٠) خ : متواطيات (١١) ع : بته

و الاسم الواحد فد يقع بالاشترك على واحد من جهتين كالا سود اذا سمي به شخص اسود^١ والجزئي على زيد لمفهوميته^٢ . وقد يؤخذ المتباين^٣ مترادفا للاشتباه كالصارم والسيف . و الاسماء المشتقة ان تؤخذ للاشياء اسام من اسماء احوالها متغيرة بزيادة او نقصان و الا فهو اشترك . و الكلّي اعم من المتواطى و المتشكك لخلوه عن شرطيهما .

التلويح السادس في الموضوع و المحمول

اذا قلناج هو ب فج هو الموضوع و ب هو المحمول . و ليس معنى الحمل اتحاد حقيقتهما اذ^٤ يكون حمل الشئى على نفسه . و لا بد فى التصديق من تصورين . و لاحمل فى الاسماء المترادفة الا بزيادة ضميمة كقولنا الانسان هو السمي بشراً، و ليس غرض^٥ الحمل معنى التسمية ، بل معناه^٦ ان الشئى الذى يقال له ج بعينه يقال له ب كان ذلك الشئى فى نفسه احدهما كقولنا الانسان ضاحك و عكسه او شيئاً ثالثاً^٧ كقولنا الضاحك كاتب . و ظن ان الشئى فى جميع المواضع امر زائد عليهما حتى فى قولنا الانسان جوهر و ذلك خطأ فان الشئىة و كون الشئى حقيقة ليسا باصلين تلحقهما الجوهرية و الانسانية و غيرهما بل تتحقق الانسانية و غيرها مما يقالن عليه حتى يقال بعده انها حقيقة او شئى .

و الجزء كالحيوان لا يحمل على الكل كالانسان اذ دخل فيه الا ان تؤخذ الحيوانية مطلقة تستوى نسبتها الى جميع الجزئيات فلا يكون جزءاً . و لا محمول جزئى فى

(١) ش : شخص واحد اسود (٢) فانه يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه فهو جزئى حقيقى ولدخوله تحت الانسان هو جزئى اضافى ، شرح (٣) خ م . المباين (٤) خ ، او (٥) م : و غرض الحمل (بدون ليس) (٦) لما ابطل الظن العاسد فى الحمل ذكر بعد ذلك معناه الحقيقى و اقسامه ، شرح (٧) كذا فى ع بحك و اصلاح ، وفى ساير النسخ: شئى ثالث.

الايجاب فان موضوعه ان جعل كلياً سواء خصص بلفظة بعض او ١ نحوه او لم يخصص
يكون حصراً لما فيه تصور اشتراك فيما ليس له ذلك و ذلك لا يجوز ٢ ، و ان جعل
جزئياً ان كان هو فلا حمل و ان كان غيره فلا حمل ايجابياً ٣ .

التلويح السابع في الذاتى والعرضى

قد علمت ان الكلى له جزئيات اما واقعة او عقلية فهو اذن صالح لان يحمل .
و كل محمول اما ان يكون داخلاً فى حقيقة الموضوع و يسمى ذاتياً او يكون خارجاً
و يسمى عرضياً . و الذاتى لما كان جزءاً لزم تقدمه على الموضوع بالطبع و ان تكون
له عليّة ما . و يشار كـه بعض العرضيات فى امارتين : فى ان نسبتها الى المهية لا
تنسب الى علة ولا يمكن توهم الرفع ، الا ان هذا العرضى ٤ مثل الزوايا الثلاثة للمثلث
يكون معلول الماهية ولا كذلك الذاتى . و مفهوم الوجود كمخلوقية الانسان ، و عرضية
السواد عرضى لتأخر التعقل . و الوجود عرضى للجواهر و الاعراض لجواز تعقل
المهية مع الشك فيه و جواز تعليله بالخارج الا ان يؤخذ الوجود من حيث هو موجود ،
و كل شئى اذا اخذ منه و من صفته مجموع ٥ يقومانه . و وجود الشئى غيره لوقوعه
بمعنى واحد على غيره .

و اللازم ينقسم الا مالا و وسط ٦ له و الى ماله ذلك كالمضاحك اللاحق بالانسان
بتوسط المتعجب ٧ . و الوسط محمول يلحق بسببه بالموضوع محمول آخر .
و مَن رَسَمَ الذاتى بالامارتين العامتين اخطأ و قد يكون للشئى محمولان
لا يجتمعان وجوداً و عدماً و يؤخذان كلازم واحد كالزوجية و الفردية للعدد ، فقولنا
« العدد اما زوج و اما فرد » محمول لازم واحد يسمى مصراعياً .

و العرضى ينقسم الى مالا يرتفع فى الذهن والعين كما مثلناه و الى ما يرتفع

(١) م : و (٢) ش : ولا يجوز ذلك (٣) خ م ع : ايجاباً (٤) خ م ع :
العرض (٥) خ م : مجموعاً (٦) م : واسطة (٧) ش : بواسطة المعجب .

فى الذهن دون العين كعمى الاكهم و الى ما يفارق الوجودين اما بسرعة و سهولة كمرض المصحاح او بصعوبة و بطؤ كمرض المراض .

التلويح الثامن فى المقول فى جواب ما هو

لِيُدْرَأَ ان السائل بما هو اما ان يطلب حقيقة الشئى او مفهوم الاسم ان كان عارفا للحقيقة غير مطلع على انها تسمى بذلك ، او يكون امرا عدميا او لم يطلع بعد على وجوده . و جوابه اما بلفظ ٢ دال بالمطابقة على مجموع ذاتيات المسئول عنه و على الآحاد تضمنا او قول كذلك . اما المدرك لحقيقة الشئى كمن ادرك مفهوم الاسد اذا لم يعلم الغضنفر فيجاب بلفظ و يكفيه التبديل بالاشهر . و ظن ان المقول فى جواب ما هو هو الذاتى فحسب وهو سهو ٣ فان الذاتى ليس كل هوية الشئى و لا مفهوم اسمه مطابقة و الطالب يطلب الهوية فلا جواب به ، ثم ان كان اعم كما رأى بعضهم تخصيص الجواب به فيصلح ان يقال على المختلفات بالحقيقة اذا سئل عن آحادها باسئلة فلا ميز من الجواب مع ان لا دلالة للعام على الخصوصية . و الجزء الخاص كالناطق لا يدل على العام الا بالالتزام و لا يعتبر الالتزام لانه غير محدود فيجوز للشئى لوازم غير متناهية ككون الاثنين نصف الاربعة و ثلث الستة و ربع الثمانية و هلم جراً الى غير النهاية ، ثم لو صلح الالتزام فى الجواب ههنا فاللازم الواحد المتعاكس ٤ على كثير من اللوازم من حيث هى هى يجوز ان يقال فى جواب ما هو على كل منها فلا يحصل ٥ ميز فى جواب المختلفات و هذا لا يرتضيه سليم الفطرة . و مفهوم الناطق شئى ما له قوة النطق و يعرف من خارج ٦ تخصيصه بالحيوان و

(١) م خ: ليدرى ، ش: لا بدوان (٢) لا يريد باللفظ ههنا ما يعم المفرد والمركب و الا لم يكن فى قوله « او قول » فائدة بل يريد ما يخصص بالمفرد ، شرح (٣) ش م: و سهو ، خ: و سهواً (٤) يريد باللازم المتعاكس ما هو مثل لزوم استعداد الكنايه للانسان اللازمة لاستعداد الضاحكية اذ كل واحد من اللازمين لازم للآخر لزوماً منعا كسا ، شرح (٥) خ: يجعل (٦) ع: خارجه

كذلك كل مشتق نحوه مثل الابيض فانه يدل على شئى قام به البياض ويعرف انه جسم من خارج اذ لو قام البياض بغير الجسم لَكُنَّا نسميه ابيض ، فالمقول فى جواب ما هو هو المهية ، وانى تتحقق فى الوجود دون المقومات ^١ ؟ و ان لم تخطر بالبال مفصلةً فهى داخله .

نم السائل بما هو اما ان يطلب امرا غير معترن بعدد ان كان كليا فيجاب بحده كجوابنا للسائل ان الانسان ما هو انه حيوان ناطق . وان كان جزئيا فسيأتى ، وان كان امرا معتربا بالعدد غير معرض ^٢ للآحاد بل اسارالى العدد انه ما هو فهو طالب المهية المشتركة دون الخصوصيات فيجاب بها . وفى هذا القسم اما ان يكون الذى فضل به كل من المشاركات على المهية المشتركة داخل ^٣ فى حقيقته يُفوم ما به الاقتراف وجود ما به الاشراك اولا يكون كذا - ولا يفوم الامر الخاص وجود العام - فالاول كما اذا سئل عن الانسان و الطير و الفرس انها ما هى فالاعم من الحيوان كالجسم لا يدل على كل المهية المشتركة بل يُخلّ بنى النفس و غيره ، و الاخص منه كمعرض اسماء الآحاد غير مطابق؛ فانه غير سائل عن واحد واحد، و المساوى للحيوان كالحساس او المنحرك بالارادة مثلا قد قيل انه لا يدل على الامر العام الا بالالزام و لم يعتبر، فينعين الجواب انها « حيوانات » و الحيوانة ^٥ جامعة للمفومات المشتركة نارة لما ورائها ، وهذا الجواب لا يصلح لسؤال ^٦ الآحاد افرادا .

و الثانى كما اذا سئل عن زيد و عمرو و خالد انهم ما هم فيجاب بالانسان كما ذكر و كذلك اذا سئل عن واحد اذ الجماعة الاولى مختلفة الحفابق و هنا لك جعل الحيوان فى كل واحد هو جعله انسانا و فرسا و هيئنا جعل انسانية كل واحد غير جعلها زيدا و عمراً بخواصهما بل هى عوارض خارجة غير متغيرة ^٨ لجواب ما هو .

(١) اى لا يتحقق الا بمفوماتها ، ف سرح (٢) خ ع ش : معرض (٣) فى الاصول: داخل (٤) م : غير المطابق (٥) ش: والحيوانات (٦) ش: لشواذ (٧) خ : لما (٨) ع : معتبرة ، ش م : متغيرة .

التلويح التاسع في الالفاظ الخمسة المفردة

كل كلي مقول في جواب ما هو اما ان يكون على مختلفات الحقائق كالحيوان و يسمى جنسا و برسم^١ بانه الكلي المقول على اشياء مختلفة الحقائق في جواب ما هو، و اما ان يكون على اشياء منقطة الحقائق و يسمى نوعا و يرسم بانه الكلي المقول على اشياء لا تختلف الا بالعدد في جواب ما هو . والنوع يطلق بمعنى آخر و هو اخص المفولين الفريين^٢ في جواب ما هو بالنسبة الى الآخر ، و يغير مفهوم الاول لاعبار النسبة فيه الى الفوق^٣ ، و قد يكون هذا النوع جنسا كالحيوان بالنسبة الى الجسم و لا كذلك الاول فان الانسان نوع بالمعنيين لا يدخل احد المفهومين تحت الآخر اصلا .

و الاجناس ترتب في صعودها و نزولها ، و يجب نهايتها اذ لا اعم من الوجود و لا اخص من الشخص و مراتب العموم محصورة بين هذين الحاصرين فتجب فيها

(١) اما كان هذا رسما لان مقولية الشئى بالنسبة الى غيره امر خارج عن ذلك الشئى و التعريف بالامور الخارجة رسم لاحد . والكلي جنس للخمسة والمقولة التي بعده خاصة نميزه عن الاربعة الباقية . و يجب ان يضاف الى هذا الرسم و اماله فيد آخر و هو ان يقال من حيث هو كذلك او ما في معناه كما سعلمه ان الشئى الواحد قد يكون جنسا باعتبار نوعا او خاصه او عرضا عاما باعتبار آخر ، شرح .

(٢) يرند بالمفولين كالحيوان و الانسان فان كل واحد منهما مقول في جواب ما هو و احدهما و هو الانسان اخص من الآخر و هو الحيوان و كذلك الجسم النامي و الحيوان، و الملمد بالفريين لا اعرف منه فائدة فكاكه اخذ ذلك من قول الرئيس ابى على بن سبنا « ا ه الذى يقال عليه و على غيره الجنس فولا ذاتيا اوليا » فلكونه اعبر في رسمه الاوليه في قول الجنس عليه اعبر هو في هذا الرسم ايضا القرب . و الذى ذكره الرئيس فيه فائدة ظاهرة و هو ان يخرج به الصنف فانه شارك غيره في الدخول تحت الجنس و يقال عليه و على غيره الجنس فولا في جواب ما هو لكنه لا يقال ذلك فولا قريبا من غير واسطة بل بواسطة مقوليه على النوع اولا و عليه اعنى الصنف تانيا و في هذا الرسم اذا حذف ذكر الفريين لا يدخل الصنف فيه ليحتاج الى اخراجه بقيد لان الصنف لبس بمقول في جواب ما هو ، شرح . (٣) خ : الفرق ، م : فوق .

النهاية ، و بهذا البيان يعرف ان اللازم لا اوساط له غير متناهية لانه لا يحصرها بينه و بين الماهية ، و لو ساغ عدم النهاية فى الذاتيات لكان لا يعقل من هذه الانواع مالا تتقدمه اشياء لانهاى وذلك بين البطلان فينتهى الترتيب الى جنس ليس فوقه جنس و يسمى جنس الاجناس كالجواهر مثلا و نوع لا نوع تحته و سمي نوع الانواع و الى شئى هو جنس لما تحته نوع لما فوفه كالحيوان و غيره من المتوسطات .

و قد بقى من الذاتيات مالا يصلح لجواب ماهو فلا يكون الاعم المحبط الاله مقول^٢ فيكون خاصا فيصلح للتمييز بين^٣ المشاركات للشئى فى معنى عام و يسمى فصلا و يرسم بانه الكلى الذى يقال على الشئى فى جواب اى شئى هو فى ذاته . و العرضيات الخاصة كالضاحك تميز الا انه تميز غير ذاتى . و اى بطلب التمييز المطلق . و فصل الحيوان فصل جنس الانسان و ليس جنسه فلا كل ذاتى اعم جنس كما ظن المتخلفون . و كل فصل فانه مقوم لنوعه و مقسم لجنس ذلك النوع . و من الكليات ماله فصل مقسم دون المقوم كجنس الاجناس ومنها ماله المقوم^٤ دون المقسم كنوع الانواع و منها ماله كلاهما كالتوسطات . و الفصل المقسم للنوع بقسم الجنس و لا ينعكس و الفصل المقوم للجنس يفوم النوع و لاعمكس .

والذاتى انحصر فى المقول فى جواب ماهو المنقسم الى المقول على المختلفات و الى المقول على المنفقات و غير المقول الصالح لجواب اى شئى الذى هو الفصل .

(١) معنى قوله « المحيط » هو مالا يتضمنه شئى يساويه فى الحمل كضمن الحيوان للحساس والانسان للناطق لا بالعمكس، شرح (٢) تقدير الكلام لو كان الاعم المحيط لكان مقولا لكنه ليس بمقول فليس بالاعم المحيط و قوله فكون خاصا الخ يريد انه لما ثبت انه ليس باعم محيط و جب ان لا يكون مشركا فيه لان كل مشترك اعم محيط و يازم من باب عكس النقيض ان مالا يكون اعم محيطا لا يكون مشركا و كل مالمشرك فهو خاص ، شرح (٣) خ م : من (٤) ع . مقوم .

و العرضى ^١ اما ان يكون محمولا على نوع واحد دون غيره كان نوعا اخيرا او متوسطا ، عم الجميع اولم يعم ، لزم اوفارق كقوة الكتابة ووجودها بالفعل للانسان و بسمى خاصة وترسم بانها كلى ^٢ يقال على ماتحت حقيقة واحدة ^٣ فقط قولاً غير ذاتى ، واما ان يكون محمولا على نوع وغيره عم اولم يعم لزم اوفارق كالابيض على البيضان ^٤ و يسمى عرضا عاما و برسم بانه كلى يقال على ماتحت حقيقة واحدة و غيرها قولاً غير ذاتى . وقد يسمى عرضا و يحذف عنه العام ^٥ وليس هذا هو العرض القسيم للجوهر فان هذا قد يكون جوهره فان الجسم عرض ^٦ للابيض لخروجه عن مفهومه كما دريت و ليس عرضا بذلك المعنى واللون عرض بذلك المعنى و هو جنس السواد ^٨ لا العرض العام . وخاصة الجزئى خاصة الكلى و عرض عام الكلى عرض عام ^٩ الجزئى ولا ينعكسان . و قد يكون شئى واحدا كاللون جنسا كما هو للسواد ونوعا كما هو للكيف و خاصة كما هو للجسم و عرضا عاما كما هو للانسان لاختلاف الجهات .

التلويح العاشر فى احوال لهذه ^{١٠} الالفاظ

هذه الالفاظ الخمسة التى هى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض

- (١) لو قسم العرضى الى ما يكون محمولا على كل واحد دون غيره والى ما لا يكون لدخلت الالفاظ باسرها فه و هو اصح من قوله على نوع واحد . و قد يمكن ان يكون مراده بالنوع هيهناى حبة كانت لكن فى هذا لاويل تعسف ، شرح . (٢) فى الاصول: كلمة ، و فى ش بحك و اصلاح (٣) قوله فى الرسمين على ماتحت حقيقة واحدة ولم يقل على حقيقة واحدة لان الرجولية مثلا هى من خواص الانسان و لانضاف بالحمل اليه من حيث هو انسان فلا يقال الانسان رجل ولو اضيفت اليه من حيث هو لعمت و ليس كذا ، شرح (٤) ع ش : البيضانى (٥) زيدنى م بعد «العام» : فيظن انه قسيم الجوهر (٦) لا يوجد « قد » فى ع (٧) م ع ش : عرضى (٨) ع : للسواد (٩) ع : العام (١٠) ش : هذه

العام مشاركة^١ فى وقوعها على الجزئيات باسمائها وبحدودها^٢ ايضا . وثلاثة الذاتيات واقعة بالتواطؤ لا بسوغ فيها التشكك الا على تفصيل سيأتى^٣ ، والباقيان قد وقده^٤. والفصل المنطقى الناطق لا النطق اذ لا حمل فيه . والصفات كالسواد لا بوصف بها الشئى الا مع اشتقاق كلاسود فلا يقال الانسان سواد بل اسود . و يفهم من الاول^٥ دخوله فيه . ولولا الفصل ما^٦ استعد الجنس للخاصة وقد دربت ان من خاصية الفصل تقويم وجود الجنس المخصص^٧ ، و الحفيفة الاصلية^٨ ما يقوم الجزء الخاص لها وجود العام كما يفوم المجموع والى مختلفه ما يتقوم باجزائها ولا يفوم بجزئها^٩ ، المشترك بالخاص كالافطس و باختراع الاسامى لا تحصل حقائق^{١٠} .

و كون الشئى موصوفا بانه احد هذه الخمسة او انه كلى او قسمه^{١١} او احد قسميه ونحوها عرضى له . ووصف الشئى باحد هذه لاضافة ما اما الى فوفه او تحته او مساوبه ، وكل فى نفسه دون النظر الى ذلك حقيقة نوعية . والذاتى ليس من شرطه ان يكون للحقيقة الاصلية بل قد يكون للشخص كالاتسانية لاشخاصها . والمقسمات غير الفصل جاعلة للاصناف^{١٢} ، هذا ما اردنا ههنا .

(١ ط : مشاركة (٢) كالانسان الصادق باسمه على زيد وعمر ووبحده ايضا اذ كل واحد منهما يصدق عليه انه حيوان ناطق . وقوله بحده لا يريد ان حد الكلئى هو حد الجزئى الذى نحوه فان ذلك محال فى مثل الحيوان والاسان وفى كل جزئى تحب كلئى بل يريد صدقه عليه لا على انه حدله . ومراده من الحد ما هو اعم منه ومن الرسم ، شرح (٣) يريد انه يانى فى علم ما بعد الطبيعة تحقيق الحال معه فانه يخالف الجمهور فى ان الجواهر لا تقبل الشدة والضعف ، شرح (٤) بمعنى قد يقع بالشكك وقد لا يقع ، شرح (٥) اى يفهم من حمل الفصل على النوع دخول الفصل فى النوع على المعنى الذى عرفه فى حمل كل ذاتى ، شرح (٦) ش : لما (٧) فه نظر فان الاضافة الى المحل كاضافة السواد الى محله مقومة لوجوده ولست فصلا ، شرح (٨) سيجئى فى مبحث الحد كلام عن «الحقفة الاصلية» (٩) ع ح م : لجزئها (١٠) ع : الحقائق (١١) قوله او قسمه يريد الجزئى وقوله او احد وسميه يريد الذاتى والعرضى وقوله ونحوها يريد لكونها مقولا فى جواب ما هو او غير مقول وما اشبه ذلك ، شرح (١٢) ينبغي ان يفهم ان ذلك ليس على اطلاقه بل منها ما يكون منوعا لكنه لم يذكر ذلك فى الكتاب و ذكره فى غيره من كسبه ، شرح .

المرصد الثاني فى القول الشارح

و فيه ثلاثا تأويحات

التلويح الاول فى الحد

الحد التام هو القول الدال على ماهية الشئى و بجمع مقوماته كلها ، و يتركب فى الحقائق الاصلية من اجناسها و فصولها . وما لا تركيب فيه لا قول دال عليه فان احد اللفظين ان دل على ما وراء الماهية فليس القول حداً وان دلا على الواحدانى فترادفاً . واللفظ الواحد اذا دل على الذات فهو اسم لحد وان دل على البعض فلا حد به ١ . وليس الغرض من الحد التمييز لحصوله بخاصة واحدة ٢ ولا المشروط بالذاتى لحصوله بفصل و بحد نافص وهو الذى اخذ فيه الجنس البعيد مع الفصل كقولنا للانسان انه جوهر ناطق وقد اخل ببعض الذاتيات لعدم دلالة الاعم عليها اصلاً و لدلالة الخاص التزاماً وهو غير معتبر ، بل الغرض من الحد تصور كنه الشئى كما هو ويتبعه التمييز . ولا ايجاز فى الحد ولا تطويل أما فى المعنى فلان غير المقوم لا يورد والمقوم لا يحذف وأما فى اللفظ فالجنس الفريب اسمه اغنى عن تعداد ٣ مشتركات المقومات لدلالته عليها تضمناً والفصول وان كثرت لا دلالة لبعضها على بعض الا بالالتزام فيذكر جميعها ، و ان اورد حد الجنس مقام اسمه لاضير وترك مثل هذا الايجاز لا يبراح فيه عن الحدية ٤ ، فمن شرط فى الحد الايجاز مخطئ ٥ ، والوجيز ٦ مضاف وكائن من وجيز ٧ كنسبة ٨ طويل لاخرى ٩ فالاضافات ١٠ المجهولة لا يحد بها ١١ الغبر الاضافيات ١٢ المعلومة دونها .

(١) ع م : حدية (٢) ع : من الخاصة وحدة ، خ : بخاصية (٣) ع : تعدد

(٤) خ م : الحادته ، ش منلها بلا نغطة (٥) خ م : فخطا (٦) خ م : الوجيز ، ع : (راجع ذيل الصفحة التالية)

التلويح الثانى فى الرسم

وهو قول مؤلف من خواص الشئى و اعراضه النى تخصه جملتها معا . و البام منه ما وضع فيه الجنس لتفديد ذات الشئى ، و النافص ما ليس كذلك . و اللفظ الواحد كالخاصة لا يكفى للرسم فانه خاصة الخواص^١ المتلازمة ان كانت لحقيقة فيسوغ رسم الكل^٢ بها اذن فلا ميز فلاجواز ولا يقدهح هذا فى القول الذى استعصى فيه فى ذكر اللوازم . و لارسم واحد لمخلفين .

التلويح الثالث

ينبه فيه على امتلة فى الخطاء ليهذب الطبع فى الوفى لنلا يأخذ الشارح اللوازم العامة كالوجود و العرضية مكان الجنس و الجنس و الفصل احدهما مكان الآخر كقولهم العشق افراط المحبة بل هو محبة مفرطة ، و لثلا يحد الجنس بنوعه كتحديد هم الشر بظلم الناس ، و لا يؤخذ جنس مكان جنس كمن اخذ القوة و الملكة فى حد الفاجر^٣ و العادر على الفجور كل مكان الآخر ، و لا يضعن^٤ الموضوع مكان جنس كاخذهم الخشب فى حد الكرسي ، و لا الموضوع الفاسد مكانه كقولهم الخمر عنب معصرو كذا الرماد خشب محترق ، و لا الجزء مكانه كقولهم الانسان حيوان ناطق و عموا بالحيوان ما

(١) خم : للخواص . و فى الشرح : خاصة الخواص الملازمه هى كالكتاب و الضاحك و المنتسب العامة فان كل واحد منهما خاصة للبافى و للانسان (٢) يربد بالكل الذات و بافى الخواص ، شرح (٣) خ : العاجز . و فى الشرح : هو كما يعال العفيف من له قوة يمكن بها من اجتناب الشهوات البدنية فان العاجر له هذه القوة ايضا الا انه لا يجنب (٤) ش : نضعن .

بنة آرايعات الصنحة السابقة

الوجير (٧) خ : وجز ، ع : وجير (٨) ع خم : لنسبة . (٩) ش : بالاحرى ، ط : لآخر (١٠) م : و الاضافات ، خ : و الاضافات المحموله (١١) ش م : لا يحدها (١٢) م : الاضافات ، و فى الشرح : فالوجيز من الاضافات المجهولة فلا يحده الامور الغير الاضافيه فى ذواتها و ماها بانها المعلومة دون تلك الاضافات .

يخصص به^١ فذلك لا يقال على المخلفات فلاجنسية بل تورد حيوانية غير مشروطة بتقييد ولا تقييد اذ لو شرط بالالتقييد لا جواز لافتران الفصل به . ولا تؤخذ الانفعالات مكان الفصول فانها اذا اشتدت قد نبطل^٢ وهذه منبئة .

ولا يُعرّف الشئى بمنله فى المعرفة والجهالة كقولهم ان الزوج ما ليس بفرد فضلا عن^٣ ان يُعرّف بالاخفى كقولهم ان المثلث شكل زواياه الثلثة مساوية لعائمتين . ولا يعرف الشئى بما لا يعرف الا به كقولهم ان الشمس كوكب تطلع نهارا ولا بد من اخذ طلوع الشمس فى حد النهار .

ولا يكرر الشئى فى الحد كقولهم ان الاسان حيوان جسمانى ناطق وقد دخل الجرمية فى الحيوان الا فى محالّ الضرورة كقولنا ان الاسود شئى قام به السواد من حيث هو كذلك لئلا يُظنّ انه مجرد ذلك الشئى .

والمتضايقان كالأب والابن اخذ كل منهما فى حد الآخر لمعية العلم بهما ولا يعلم ان التجديد بما به العلم فيعدم لا بما معه ومن علم احد المتضايقين علم الآخر بل الصواب ان يؤخذ الذاتان مجردتين عن المضايغ مع السبب الموضع للاضافة فينتصب حدا كقولنا ان الاب حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته فلا مرجع فيه الى الابن . و فرفور يوس اخذ كلا من الجنس والنوع فى حد الآخر فحمل على سهوه .

وليس من شرط كل قول يشارح ان يعرف المشروح له حديثه او رسميته فقد عرفناك اجزائهما حين لم تعلمهما بما كنت^٤ سعرف انه احدهما . هذا ما اردنا من التركيب الموجه الى النصور ونذكر التركيب الموصل الى التصديق .

(١) اى بالانسان او الناطق ، ف شرح (٢) انما يبد بقدر لان من الانفعالات ما لا نبطل كالحركات السماوية والفعالات النفسانية ، شرح (٣) لا يوجد «عن» فى ع (٤) خ ع : كنب ، ش بلا نقط . ووسى الشرح : « انما قد عرفنا اجزاء الحد والرسم حين لم يكن الحد والرسم معلومين » وايضا : « فقد عرفت اجزاء الحد والرسم حين الجمل بهما بما سعرف انه واحد منهما على التعيين .

المرصد الثالث فى التركيب الخبرى

وفيه اربع تلويحات

التلويح الاول فى انواع القضايا

وهيها مقدمة : اعلم ان للشئى وجودا فى الاعيان اى فى نفسه وهو المدلول عليه لالدال ، ووجودا فى الازهان وهو دال على العينى حقيقة لا وضعا ، ووجوداً فى اللفظ وهو دال وضعا على الذهنى ومدلول من جهة الكتابة ، ووجوداً فيها . و دلالتا هذين الاخيرين تختلفان بالاعصار ولا كذلك الدلالة الاولى .

واللفظ المركب اما ان يكون على سبيل التقييد وهو المستعمل فى الاقوال الشارحة ، و كثيراً ما يقوم مقامه لفظ واحد كقولنا الحيوان الناطق المائت ويقوم مقامه الانسان . وماسوى هذا اما ان يتطرق اليه الصدق والكذب ام لا ، والاول هو مطلوبنا وهو الخبر والفضية والقول الجازم وهو قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب .

وهذا لا يخلو اما ان يكون اذا حلل كل جزء اول له لا يصلح وحده للخبرية او يصلح ، فالاول يسمى قضية حملية كقولنا الانسان حيوان اوليس . والمتقدم فى الوضع هيها ونحوه يسمى الموضوع ونحو المتأخر المحمول و«ليس» حرف سلب . ومن خاصيتها بساطة اجزائها او تقييدها ان كثرت بحيث يصح ان يدل على كل واحد بلفظة واحدة .

(١) فى الشرح : احرص بلفظ اول عن المفردات التى ينتهى اليها تحليل الشرطيات و بلفظ وحده عن كل واحد من الاجزاء الاول باعتبار التحليل حال انضمامه الى الاخر فانه اذ ذاك غير صالح للخبرية وانما يصلح لها حال انفراده لاحال تركيبه .

والثاني يسمى الشرطية^١ ولا يخلو اما ان يكون اصل الرباط بين جزئيه بلزوم او بعناد . و الأول يسمى شرطية^٢متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، ويسمى ما قرن به حرف الشرط من^٣جزئها المقدم والمقرون بحرف الجزاء التالي ، و الثاني منفصلة^٤ كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا و اما ان يكون^٥ فردا ، وقد اخذ [ت] قضيتان فيهما و اخرجتا باقتران^٦ هذه الادوات عن^٧ الخبرية لعدم صلوح كل واحد التصديق بعد هذه ، ولولاها كانت قضايا . و الاولى لجزئها^٨ ترتيب يتغير المعنى بتغييره دون الثانية . و الاولى اذا تكثرت^٩ القضايا في تاليها يتكثر لتكثر الربط بالمقدم و تمام الكلام التصديقي عند اول ما قرن ، و ان تكثرت^{١٠} في المقدم فلا تكثر^{١١} . وليكن « هذا به ذات الجنب » احد الجزئين و « به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ونبض منشاري^{١٢} » كلها يؤخذ تارة في المقدم و اخرى في التالي و مربوطا به و يمتحن . بخلاف المنفصلة فان كثرة القضايا لا تخرجها عن الوحدة . و الحملية ايضا اذا تكثر في جزئها حرف عطف او ما يوجب الاستقلال في الأحاد تتكثر في ايها كان . و اشترك^{١٣} الشرطيتان في انحلالهما^{١٤} اولا الى الحمليات ومنها الى المفردات و ان لا يدل بلفظ^{١٥} على احد اجزائهما الأول .

و لكل من هذه ايجاب و سلب ، فايجاب الحملية كقولنا الانسان حيوان اي المفروض ذهننا و عينا انه انسان دون شرط تعميم و تأييد و مقابليهما هو حيوان و

-
- (١) ع ش : الشرطي (٢) ع ش : شرطيا متصلا (٣) خ : بين (٤) ع ش خ : منفصلا (٥) ع : او يكون (٦) م : باقران (٧) م : غير (٨) ع ش خ : لجزئها (٩) ع ش خ : كمرت (١٠) ش : كثرت (١١) م : يتكثر ، و في الشرح : يريد فلا يلزم النكسر (١٢) ع : متساوي ، ش بلا نقط . خ م : بيض منشاري (١٣) ع : اشترك (١٤) في الشرح : من الشرطيات ما يكون مركبة من شرطيات ايضا كما يتبين فيما بعد فلا يكون اول انحلال تلك الحمليات . ويمكن ان يتاول بان مراده بانحلالها اولا انها تنحل الى الحمليات قل انحلالها الى المفردات . (١٥) قوله بلفظ ، يريد به المفرد لا المركب ، شرح .

يخص^١ به النسبة بهو. و سلبها كقولنا الانسان ليس بحجر، و حاله ما سبق . و ايجاب المتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و هو يتعلق باثبات اللزوم و ان كان بين السالبتين، و سلبها ما يقطع اللزوم كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود. و ايجاب المنفصل^٢ ما يوقع العناد و ان كان بين سالبتين [و] مثاله ما ذكرنا، و سلبه ما يقطع العناد كقولنا ليس « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا ». و اشترك ايجاب الثلثة فى ايقاع نسبة^٣ ما بين الجزئين و السلب فى رفع تلك النسبة .

و المتصلة الموجبة اذا قرن باحد جزئها حرف السلب و ادخل عليهما^٤الفظه « اما » بعد حذف اداتيهما^٥ صارت منفصلة و ان كان التالى اعم فليكن عند الغلب السلب ماخوذا^٦ فيه. و المنفصلة اذا قرن باحد جزئها السلب و ادخل فيهما^٧ اداتا الاتصال صحت متصلة لانه اذ لم يجتمع وجود امرين يلزم من وجود احدهما عدم الآخر و اذا لزم^٨ معية وجودهما يعاند^٩ وجود احدهما عدم الآخر .

و المنفصلة منها حقيقية و هى التى يراد فيها بامّا منع الجمع و الخلو، و منها غير حقيقية و هى التى تمنع الجمع دون الخلو كقولنا هذا المحل اما ان يكون ابيض او^{١٠} يكون اسود، او منع الخلو دون الجمع كقولنا اما ان لا يكون هذا المحل ابيض و اما ان لا يكون اسود. و كل ما منع الجمع فقط اذا ادخل اداة الانفصال على سلبى جزئيه منع الخلو فقط .

-
- (١) ش : يختص (٢) م : المنفصلة (٣) م : النسبة (٤) ش : عليها
 (٥) ع خ : اداتها ، ش : اداتيهما (٦) فى الشرح : كانه اعتبر فى الانفصال العناد فى الجمع خاصة و لم يعتبره فى الخلو فانه اذا قرن حرف السلب بالمقدم صارت منفصلة ما نعة الخلو فلا يصح منعه من اقتران حرف السلب بالمقدم عند قلبها الى المنفصلة الا اذا عنى بها ما نعة الجمع لا مانعة الخلو (٧) ش : فيها (٨) ع خ : و اذا اتنى
 (٩) خ : يغير (١٠) م : و اما ان لا يكون .

وقد تتأني متصلة صادقة من جزئين كاذبين كقولنا ان كانت العشرة فردا فهي غير منقسمة بمتساويين، وكذلك المنفصلة الا انها غير حقيقية كقولنا « الفلك اما ان يكون حارا او باردا » في جواب من اثبتها عليه .

والمتصلة لا يجب في اتصالها اللزوم بحسب الاقتضاء الذات الامر بل ان كان صحبه^٢ ايضا يجوز كقولنا ان كان هذا كاتباً فهو ضاحك و هما لازما امر غيرهما .
و المتصلة والمنفصلة يصح قلبهما الى العملية اذا صرح باللزوم والعناد كقولنا طلوع الشمس يلزمه وجود النهار ، او : يعانده الليل . وقد^٣ يصح القلب على^٤ غير هذا الطريق^٥ .

و الايجاب ابسط من السلب اذا الأعدام والسلوب يؤخذ في حدها ثبوت ما^٦ و الا لامفهوم لها ، و لا ينعكس .

التلويح الثاني في خصوص القضايا و اهمالها و حصرها

اعلم ان موضوع القضية اما ان يكون جزئياً و تسمى حينئذ مخصوصة و شخصية ، موجبة و سالبة ، كقولنا زيد كاتب ، او : ليس ، او كلياً . فان لم يبين قدر الحكم و كمية الموضوع سميت مهمله ، موجبة او سالبة ، كقولنا الانسان في خسر اوليس . و ان بين كمية الموضوع سميت محصورة و هي اما كلية موجبتها كقولنا كل انسان حيوان و سالبتها « لاشيئ من الانسان بحجر » و « ليس و لا واحد » . و لم يقتصر على ليس لاشعاره بحاضر الزمان و تخصيص الواحد . و اما جزئية موجبتها

(١) م : الاقتصاد (٢) م : صحبة (٣) لا يوجد « قد » في ش (٤) ع :

من (٥) شرح : يريد كما في قولنا ان كان الحيوان متحركا بالارادة فهو صاحب غرض وهذا لا يصح الا فيما كان المقدم والتالي مشتركين في جزو ولهذا خصصه بقدم (٦) شرح : يريد ان السلب لا يتحصل في الذهن الا سلبا لشيئ وكذا العدم اذ هو عبارة عن رفع الثبوت ، واما ان ذلك لا ينعكس فلان الايجاب لا يفتقر في تصوره الى تصور السلب والعدم .

بعض الناس كاتب و سألبتها ليس بعض الناس كاتباً اوليس كل ، فان سلب البعض متعين فيهما و حال الباقي لم يتعرض [له] و « ليس و لا بعض » يعم .
 و اذا لم يطلب حال الجزئى فى العلوم و الاهمال مغلّط حذفنا^١ ولم يعتبر غير المحصورات الاربع . و اللفظ الحاصر يسمى سوراً مثل كل و بعض و لاشئى و لا واحد و لا بعض و لا كل وغيرها .

و المهمل يذكر فيه طبيعة صالحة لان تكون قضية كلية او جزئية . و الانسانية لو وجب فيها من الوحدة والكثرة واحد ما قيلت على الآخر . ولو وجب فيها الاستغراق ما كان الشخص الواحد يقال له^٢ « انسان » كما لا يقال له « رجال » وما قرنه احوال بشرائط؛ لو خلى وحده كما هو لا يقتضيها . و الانسانية بالاشارة تنخصص^٥ و بسورما تتعمم فليسا مقتضياها^٦ . و اسماء الجموع^٧ مهملة ايضاً لما قلنا . و اذا عرفت فاعلم^٨ ان الالف واللام و ان كان فى لغة العرب قد يزداد^٩ للتعميم فانه قد^{١٠} يشار به الى الحقيقة الذهنية كقولهم^{١١} ان الانسان عام و نوع ، و لو استغرق لقام مقامه لفظة كل و ليس كذلك . و قد يراد به تعريف المعهود^{١٢} ، فان اورد موضوعاً لقضية صارت شخصية . و قد يعنى به التوصيل^{١٣} كقولهم هذا الرجل . و المهملة فى قوة جزئية لانه لما كان الايجاب و السلب على الكل يدخل فيه البعض فيتيقن^{١٤} البعض فى المهمل و يشك فى الكل فاوجب^{١٥} ان تكون فى قوتها . و الحكم على البعض لا يقتضى موافقة الباقي و لا مخالفته ، و كذلك الاهمال .

-
- (١) ع ش : اذا (٢) م ع ، حذفنا ، ش : حذفناه ، ويحتمل : حذفنا (٣) خ م : انه
 (٤) م : لشرائط ، ع : الشرائط (٥) خ : متخصص (٦) م : مقتضاها (٧) خ :
 المجموع (٨) م : فعلم (٩) خ ع : يراد ، ش بلا نقط ، م : يزداد للتعمم ويحتمل :
 يراد به التعميم (١٠) لا يوجد « قد » فى م (١١) خ : كقوله (١٢) ش :
 المعهود (١٣) م : التوصل (١٤) خ ع : فيتيقن (١٥) خ ع : ما وجب .

و الشرطية المتصلة سورها « كلما » و « دائما » في الايجاب الكلى و « دائما ليس » و « ليس البتة » في السلب . و الثلاثة^٢ تصلح لسور ايجاب المنفصلة و سلبها الكليين ، و سور جزئيتها هو « قد يكون اذا كان » او « اما او » ليس دائما ، او « ليس كلما » او « قد يكون لا » ، فنقول في الشرطية المتصلة « قد يكون اذا كان زيد في البحر فهو غريق » ، فهو اتصال جزئى موجب يلزم حين لم يسبح وليس له سفينة او يقرب^٣ بهنه « قد يكون ليس » او مرادفيه . و في المنفصلة نقول « قد يكون اما ان يكون زيد في السفينة او يغرق » اى اذا كان فى البحر . و تسلبه^٤ بالاسوار المذكورة ايضا . و اذا خلى « اما » و اذا كان « و ان كان » لا يقتضى الجزئية و الا لصادت احد السورين الكلية^٥ و الجزئية و ما احتاجت الى الآخر و ليس كذلك . و خصوص الشرطيات بتعيين الآن فان^٦ خصوصها و اهمالها و حصرها يتعلق بالاوقات و الاوضاع كما كان فى الحملات متعلفا بالاعداد فقد تتركب شرطية^٧ كلية من حملتين جزئيتين .

التلويح الثالث فى لواحق القضايا و بعض تراكيبها و احكامها

انه قد يزداد^٨ فى القضايا ما يفيدها احكاما لا يقتضيها مجرد الحمل كلفظة انما

(١) خ : او (٢) فى الشرح : هذه الاسوار الاربعة وهى كلما و دائما للكلى الموجب و دائما ليس و ليس البتة للكلى السالب منها واحد يختص بالمنفصله وهو كلما و الثلثة الباقية تستعمل فى المتصلة و المنفصلة (٣) ع : او يقتدرن ، اذا يقربن ، خ : او نقول (٤) ع و سلبه (٥) م ش : للكلية ، و فى الشرح : اذلو اقتضت الكلية لصادت سور الجزئية و استغنت عن سور الكلية و لو اقتضت الجزئية فلا يقربن بها سور الكلية لمصادته و ما احتاجت الى سور الجزئية لاستغنائها عنه . هكذا حكم صاحب الكتاب و فى هذا بحث و هو انه لامضادة بين سور الكلية و الجزئية لصدق احدهما مع الآخر ثم ان الربط بين جزئى المتصلة هو اللزوم المقضى للدوام بدوام صدق المقدم حيث لم يقربن به سور مختص للزوم بحال او وقت فيباعد الذهن الى الدوام . (٦) خ : الازمان ، و فى الشرح : ليس المراد من الان ههنا ما لا ينقسم بل المراد به الوقت المعين (٧) ع : الشرطية الكلية (٨) فى الاصول : يراد ، بلاقطه .

فى العربية فانها اذا ادخلت فى القضية تفيد حصر الجزء، المأخوذ فى قضية اخرى سالبة بالقوة او بالفعل فى الجزء الآخر فتارة تقتضى حصر الموضوع فى المحمول و تارة بالعكس . و كالألف و اللام فى المحمول كقولنا الانسان هو الضحاك^١ فانه يفيد حصر المحمول فى الموضوع و المساواة . و يدخل فى القضية حرف السلب لفسى مقتضيهما مع جواز بقاء القضية على ايجابها فيقال ليس ج الاب و يراد اتحاد حقيقتهما تارة و اللزوم اخرى . و فى الشرطيات يقال لما كان النهار را هنا^٢ كانت الشمس طالعة و هذا مع ايجاب الاتصال فيه يسلم^٤ وقوعها . و قد يقال لا تكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا - او حتى يكون او الا ان يكون^٥ - فان شئت حذفنا الادوات و ابقيت^٦ السلب و جعلتها منفصلة او حذفته^٧ ايضا و جعلتها متصلة ، و هى الى الانفصال اقرب^٨ لقلة الحذف فيه . و يقال « لا يكون المحل حارا و هو بارد » و هو مشعر بمنع الجمع دون الخلو ، فان حذفنا السلب آبت^٩ منفصلة غير حقيقية ، او تدخل اداة الاتصال عليها و التالى هو السالب اذ بالعكس لا يلزم اللزوم .

و المنفصلة اذا اورد لازم جزئها الاعم بدله صارت غير حقيقية كقولنا اما ان يكون زيد فى البحر و اما ان لا يغرق ، فالأخير لازم اللاكون فى البحر و هو اعم . و قد يتركب كل من الشرطيتين من مثليه و من عددى قسيمه^{١٠} و من مثله مع الحملية و من قسيمه معها ، فتقول « اذا كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

(١) م : الضحاك (٢) ع خ : مقتضيهما ، و فى الشرح : يعنى بذلك مقضى انما و مقتضى الالف و اللام فى المحمول (٣) ع : زاها ، زاهيا ، و فى الشرح : الراهن فى المثال الذى ذكره معناه البات (٤) ش : تسليم ، م : ع : تسلم (٥) خ م ش : الا يكون . و فى الشرح : فان هذه العبارات الثلثة اعنى او وحتى و الا ان متقاربة المفهوم (٦) فى الاصول : بقيت (٧) ع : حذفها (٨) فى الشرح : هذا انما هو بالنظر الى اللفظ و اما بالنظر الى المعنى فهى الى الاتصال اقرب كما ذكر فى غير هذا الكتاب (٩) خ ش : اتت ، م : انت (١٠) ح : قسيمه . و فى الشرح : يعنى المصلة من منفصلتين و المنفصلة من متصلتين .

فكلما كانت الشمس غاربة فالليل موجود ، ركبت متصلة من متصلتين ، فاذا قرنت باحدى الشرطيتين السلب و حذفت الاداة و ادخلت اداة الانفصال صارت منفصلة من قسيمها^١، ونقول اما ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا » و اما ان يكون « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا^٢، اى اما ان يصح هذا التقسيم و اما ان يصح ذاك التقسيم هى منفصلة من مثلها ، و ان اقرنت^٣ باحد جزئى الاولى السلب و بدلت الاداة الاولى للانفصال باداة الاتصال صحت متصلة من قسيمها^٤. و نقول اما ان يكون « اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود^٥، و اما ان يكون « اما ان تكون الشمس غاربة و اما ان يكون الليل موجودا » هى منفصلة تر كبت^٦ من مثلها و قسيمها^٧. و ان اقرنت^٨ سور المتصلة و اداتها بدل اداة الاولى للانفصال و السلب مع احد جزئها صحت متصلة منهما و نقول ان كان « كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فالشمس علة النهار ، ركبت متصلة من مثلها و حمية و اذا اقرنت بالحملية السلب و بدلت اداة^٩ الاولى باداة الانفصال صارت منفصلة منهما. و نقول ان كان هذا عددا فهو اما زوج و اما فرد ركبت متصلة من قسيمها و حمية ، و ان بدلت الأداة و ادخلت فى الحمية سلبا صحت منفصلة منهما^{١٠}.

(١) خ م : قسيمها (٢) عبارات النسخ مشوشة فى هذا المثال و ما ذكرناه فى المتن هى الصورة الصحيحة النى يفتضيها المقام (٣) خ ش : اقرنت (٤) خ : قسيمها (٥) زاد فى خ بعد « موجود » : و اما ان يكون الليل موجودا (٦) خ ش : ركبت (٧) ش خ م : و قسيمه (٨) ش خ : اقرنت (٩) ع : اداة (١٠) شرح : اعلم ان كل واحد من هذه الاقسام قد تتضاعف الى غير النهاية مثل ان المتصلة من متصلتين قد يكون كل واحد من المتصلين على اقسامها الستة و كذا الكلام فى اجزاء اجزائها و هلم جرا و قد ظهر فى أثناء ذكر اقسام الشرطيات كثير من لوازمها . و يجب ان تمبرصحة اللزوم فى هذه الاقسام من غير النظر الى المواد .

التلويح الرابع في العدول و التحصيل و فيه ضابط للمحمل

اعلم ان كل قضية اما معدولة و هي التى جعل حرف السلب جزء موضوعها او محمولها ، و اما محصلة و هي ذات الجزئين المحصلين .

و حق كل قضية حملية ان يكون فيها موضوع و محمول و نسبة . و كل يستحق لفظاً دالاً عليه . و كذلك الشرطيات . الا ان الروابط قد تطوى فى بعض اللغات ، و قد لا يتأتى الانطواء كما فى لغة الفرس فى قولهم زيد دانا است و فى العربية يقال زيد هو عالم . و اللفظة الدالة على النسبة هى التى تسمى الرابطة . و فى العربية يربط بلفظة هو و بكائن و يوجد كما يقال زيد يوجد كاتباً ، او كائن كذلك . فتصير هذه اداة بهذا المعنى ، و كانت بازاء مفهوماتها اسماء و افعالا ، فهى مشتركة اذن . و فى لغة العرب ان تقدم السلب على الرابطة فينفيها و يقطعها فالقضية سالبة ، و ان تاخر عنها فيرتبط بها و يصبر جزءاً من المحمول كقولنا زيد هو غير كاتب . و القضية مع الرابطة تسمى ثلاثية و دونها ثنائية .

و الفرق بين السالبة البسيطة و الموجبة المعدولة ان الاولى تصدق على المعدوم - اذ المنتفى يصح نفي صفاته - و الثانية اثباتية و لا اثبات الا على موجود احد الوجودين فثبتت عليه الحكم بحسب احد ثباتيه او كليهما ، فلا يقال « العنقاء هو غير بصير » بل « ليس هو بصيراً » ، و الموجبة المعدولة كالتى محمولها غير البصير يكذب فى البصير و المعدوم و السالبة المعدولة تصدق فيهما كقولنا فلان ليس هو لا بصير ، بخلاف تعاقب السلوب فان ازواجها اثبات و افرادها نفي .

و الثنائية كونها موجبة معدولة او سالبة بسيطة يتعلق بنية المتكلم الا اذا كان اللفظ لا يستعمل الا للعدول كغير فى العربية فيتعين .

(١) لا يوجد « حرف » فى خشم (٢) لا يوجد « كل » فى ش (٣) ش :

احد الموجودين .

و قد بوحث^١ فى ان القضية العدمية و هى التى محمولها يدل على سلب شئى ممكن للموضوع او نوعه او جنسه كقولنا زيد اعمى هل هى مساوية للمعدولة كقولنا زيد هو غير بصير او هى اخص . وليس هذا بحث المنطقى فان ذلك يختلف باللغات ففى الفارسية هما متساويان و لا يقال للحجر غير بصير و لا يقال له اعمى و لا نايينا اى غير البصير ، و فى العربية المعدول اعم اذ يقال للحجر غير بصير و لا يقال له اعمى والبارى غير جسم وليس ذلك امرا يمكن فى حقه ، ولا نوع ولا جنس له ، بل على المنطقى ان السلب اذا تأخر عن الرابطة او ارتبط بها كيف كان - ان لم يعتبر التأخر كلغة الفرس - فالقضية موجبة . و اثبتوا الواحا فى هذا البيان و هى ضابطة^٢ .

فالقضايا اربعة موجبة بسيطة و سالبة كذلك و معدولتان .

ضابط فى الحمل : و ليكن معينا اجزاء الحمل و ما يتعلق به . اذا فلنا ان

الحمل ناهل^٣ ينبغى ان يتبين^٤ مفهوماتها ان الاول اعنى به السماوى او الارضى ، والثانى المشترك بين الريان و ضده ايها مقصود . و اذا قلنا زيد هو اب^٥ تعين جهة الاضافة . و اذا قيل هذا الخمر مسكر فليراع بالفوة كما فى الدن^٦ او بالفعل ، الكثير او القليل ، كله او جزئه . و اذا قيل الثلج ينزل^٧ يعين المكان من انه فى البلاد الباردة او الحارة و الزمان من انه فى الشتاء او الصيف . و يعرف الربط كما اذا قيل « ما يعلم الحكيم فهو كما يعلمه » انه الى ايها يرجع من الحكيم و علمه . و يبين^٨ الشرط كما اذا قلنا « المتحرك متغير » فيراعى مادام متحركا ، فان اهمال هذه مغلط جدا .

(١) خ : يوجب (٢) م : ولا يقال للحجر كورى اى اعمى ولا نايينا اى غير البصير

(٣) فى الشرح : انما كانت ضابطة لا اختلافها باختلاف اللغات و خروجها عن ذكر نظر المنطقى

و ان تلك المناسبات لا تخفى على من وقف على الاصول التى يتضمنها هذا الفصل . و

هذه الالواح مشهورة فى كتبهم (٤) خ م : معينا (٥) شرح : يريد باجزاء الحمل

اجزاء القضية الحملية (٦) خ : باهل . شرح : الناهل من اسماء الاضداد فانه يطلق

على الريان والمطشان (٧) خ م : يبين .

المرصد الرابع فى جهات القضايا وتصرفات فيها

و فيه خمس تلويحات التلويح الاول فى الجهات

اعلم ان المحمول و ما يشبهه نسبه الى الموضوع و نحوه اما ان تكون
ضرورية الوجود اى لا بد من كونها فى نفس الامر كقولنا الانسان حيوان اولى ،
او ضرورة اللاوجود كفى قولنا الانسان حجر او ليس ، او غير ضرورة الوجود و
العدم بل ممكنة كما فى قولنا الانسان كاتب اولى . و تصدق على الاولى لفظه الواجب
و على الثانية الممتنع و على الثالثة الممكن . و هذه الالفاظ الثلاثة تسمى الجهات .
و كل قضية لها صلوح ان يصدق عليها فى الايجاب احد هذه يسمى مادته و ان صدق
على السلب اخرى . و الجهة فولية زائدة على نفس القضية و المادة هى هى باعتبار
ذلك الصلوح فيتبدل كاذبها بصادقها وهى بحالها . و يسلب جهة منها وقد يبقى موجبة .
والجهة لما كانت لفظه دالة على وناق الرابطة و ضعفها فمكانها عندها والقضية
المصرح بجهتها تسمى رباعية وفى الثنائيات حرف السلب مكانه قبل المحمول لانه ينفيه ،
و فى الثلاثيات قبل الرابطة . و السور مكانه قبل الموضوع او مدلوله لانه معين كميته
وان كان قد يتوسع فى وضعها لا كذلك .

و يقال للواجب و الممتنع الضرورى و ان كان احدهما فى الوجود والآخر

(١) خم : ممكنه (٢) فى الشرح : يريد بالفولية ما يدل عليها بالقول والقول
هيها هو اللفظ من غير تقييد له بالمركب كما كان الاصطلاح واقعا عليه فعلى هذا ما يدل
عليه بلفظة الواجب هو الجهة الواجبة . و بهذا يظهر الفرق بين المادة و الجهة فان
الجهة هى ما يصدق على القضية من مدلولات هذه الالفاظ فتكون الجهة زائدة على القضية
و اما المادة فهى القضية بعينها .

فى العدم . ثم الضرورة اما مطلقة غير محتاجة الى شرط لتداهر كقولنا القيوم حى و اما مشروطة اما بشرط ادوام الذات كقولنا كل انسان حيوان - و لا نعى^٢ تسمرده بل مادام ذاته موجودة - و اما بشرط ان يكون الموضوع موصوفا بما وضع معه كقولنا المتحرك متغير مادام متحركا ، و فرق بينه و بين ما قبله فان ذلك وضع فيه اصل الذات و هيينا وضع الذات مع صفة التحرك اللاحقة بامر محصل دونها . و اما بشرط وقت معين كقولنا القمر بالضرورة كاسف ، او غير معين كقولنا الانسان بالضرورة متنفس ، او بشرط فى المحمول كقولنا الانسان ماش مادام ماشيا . وهذا يطرد ايضا فى ما ذكرناه وان كان له ضرورة بجهة غيره ، ويعتبر الوقت المعين وغير المعين فى موضوع له لازم ضرورى يسوقه^٣ الى الحكم وقتا ما و غير ذلك من الاوقات . و شرائط الحكم ان تعرضت فهى جزء احد الجزئين والا لضرورة بها . فهذه ستة اصناف . و المشروطة الاولى جمعناها مع الضرورية الاولى فى اطلاق الضرورة لوجوب النسبة فيها لنفس الموضوع والمحمول ، ولم يشترط فى هذه المشروطة لادوام الذات حتى يخالفها مخالفة بعيدة ، و لا نعى بالضرورى الوجود غيرهما . و قد يوجد دائما غير ضرورية كما يتفق لبعض الناس لازم للوجود او سلب دائم كسواد احد و لا يياضه ، و لا ضرورة لهما لذاته .

و لا حمل دائم غير ضرورى فى الكليات اذ ما لا وجوب فيه لا ترجح فلاتعين لجزم العقل بالدوام . و ايضا ما ليس بذاتى ولا لازم الهية هو جاز الفاقة فلا سليل لمعرفة دوامه فى الجزئيات . و ظن منه ان لا ضرورى غير دائم فى الكليات ولم يُعرف ان من اللوازم لوازم ماهية تسوق^٥ جميع جزئياتها الى امر فيصح الحكم الحاصر لها به . و الامكان قد يعنى به ما يلازم سلب ضرورة العدم و هو الاصطلاح العامى ،

(١) لا يوجد « اما بشرط » فى ع (٢) ع : ولا يعنى (٣) ع : ليسوقه

(٤) خ م : المعد (٥) خ : يستوف.

و وجه الخواص ما يسلب الضرورتين اى الوجود و العدم عنه . و صرح الأمكان العامى على طرفيه لصدق الغير الممتنع عليهما فخصّوه باسم الامكان ، و قد دخل السواجب فى الاول دون الثانى فصارت الأقسام بحسب هذا ثلاثة واجب و ممكن و ممتنع ، و كانت بحسب المصطلح الاول ممكن و ممتنع . و الذى ليس ممكنا بالمعنى الثانى هو اما ضرورى الوجود او العدم ، و يتعيّن فى سلب الاول الامتناع و تدخل الاربعة^٢ من الضروريات تحت الثانى^٤ لتوقف ضرورتها على غير نفس الموضوع والمحمول . و قوم حصروا الامكان بالقضية العريّة عن الشرائط الاربعة ايضا كقولنا الانسان كاتب فصارت الاقسام اربعة : ضرورى الوجود و العدم و ما له ضرورة ما و ممكن . و آخرون اخذوا الأمكان بحسب حال الشئى فى المستقبل فان كان لا يجب وجوده و عدمه فى كل وقت من المستقبل فهو ممكن وان وقع ، و الأ فلا . و جميع الاعتبارات صحيحة .

و من ظنّ أنّ من شرط الممكن ان لا يكون موجودا فى الحال بل معدوما لأن الوجود يُخرج من الامكان الى الوجوب لم يعلم ان العدم ايضا على هذا الوجه يخرج الى ضرورة العدم فان لم يخلّ هذا فلا يخلّ ذاك ثم ان كان الممكن ينبغى ان لا يتحقق فممكن العدم ينبغى ان لا يكون فى الحال معدوما فيكون موجودا و هو بعينه ممكن الوجود فشرط فى لا وجوده وجوده . و الوجود الحالى لا ينافى العدم فى الاستقبال فضلا عن الأمكان .

و الأمكان على المترتباته واقع بالأشتراك وعلى الاخر ايضا باعتبارى جهة

(١) ش : ما سلب (٢) خ . عليها (٣) شرح : يريد بالاربعة الضرورية المشروطة بالوصف العنوانى و الوقنيتين و التى بشرط المحمول (٤) خ : الباقي (٥) شرح : يريد بالترتب ما هو بالخصوص و العموم فان الاول الذى هو الامكان العام اعم من الثانى الذى هو الامكان الخاص و الثانى اعم من الثالث الذى هو الامكان العارى (راجع ذيل الصفحة التالية)

عمومه و خصوصه ، و كل على جزئياته متواطئ . فان قيل الواجب ان كان ممكنا ان يكون و ممكن الكون ممكن اللاكون فالواجب ممكن اللاكون ، وان كان غير ممكن - و مالميس بممكن فهو ممتنع - فالواجب ممتنع . فلنا الجواب «ممكن» بالمعنى العام ولا ينعكس الى «ممكن ان لا يكون» لدخول غير ممتنع الكون و ممتنع اللاكون فيه و هو غير ممكن بالأمكان الخاص و لا يتعين في سلبه ضرورة العدم بل قد يصح مع سلبه ضرورة الوجود فاستعمل الأمكان على الأشتراك ، و لا تستمع الى قولها ان الممتنع ممكن ان لا يكون فينعكس الى ممكن ان يكون لانه بالمعنى العام و لا ينعكس الى ممكن ان يكون .

و سالب كل جهة - و لا بد من تقدم اداة السلب فيه على الجهة - غير السالب الموصوف بتلك الجهة ، و لا بد من تأخر السلب فيه عن الجهة ، فسالب الضرورة و الامتناع غير السالبة الضرورية و الممتنعة لصدق الأولين في مادة الأمكان دونهما و سالب الامكان غير السالبة الممكنة لان هذه تكذب في مادة ضرورة الوجود و العدم وهو يصدق .

التلويح الثاني في تلازم ذوات الجهة

اعلم ان ذوات الجهات منها ما يتعاكس و منها ما يجرى بينها لزوم دون تعاكس و ليس من شرط كل لازم العكس ، و هذه طبقاتها .

(١) لا يوجد في ع : فينعكس الى ممكن ان يكون .

بقية تعاقبات الصفحة السابقة

عن شيئي في الضرورات (٦) شرح : يريد ان الامكان يصدق على الامكان الثالث بمعانيه الثلاثة المترتبة امام و الخاص و الاخص و يصدق على الامكان الثاني بمعنيين منها فقط و صدقه على الامكان الثالث بهذه المعاني المختلفة انما هو بالاشراك اللفظي .

متقالات	واجب ان يكون
ليس بواجب ان يكون	ليس بممكن العاصي
عاصي ان لا يكون	ممتنع ان لا يكون
ليس بممتنع ان لا يكون	متقالات
واجب ان لا يكون	ليس بممكن العاصي ان يكون
ممكن العاصي ان يكون	غير ممتنع ان يكون
غير ممتنع ان يكون	متقالات
ممكن ان يكون العاصي	ممكن ان يكون
ليس بممكن ان لا يكون العاصي	ممتنع ان يكون

شرح : يريد بالتعاكس لزوم كل واحد منهما للآخر. والضابط في اللوازم التي لا تنعكس هو ان الطبقات لما كانت ثلاثا كان نقيض كل واحد منهما لازم اعم من كل واحد من الطبقتين الباقيتين. و في تلازم ممكن ان يكون الخاص و ممكن ان لا يكون نظر و هو ان احدهما هو الاخر نفسه اذ لا معين للامكان الخاص الا ما يسلب الضرورة عن طرفي الوجوب و العدم والتلازم يستدعي المغايرة لكن المساهلة في امثال هذه الاشياء لاتضر في الغرض المقصود .

التلويح الثالث في المقول على الكل و الفرق بين المطلقات و الموجهات

اعلم ان القضية التي فيها المقول على الكل هي التي قيل 'محمولها على المقول عليه موضوعها فاشتملت على عقدي حمل فلهاذا سالبها البسيط ايضا يكذب في المعدوم للزوم ايجاب العفد الاول عليه فاسنوي مع الايجاب المعدول . وفيها شرائط في الوضع^١ و الحمل اما الاول فاذا فلنا كل ج ب ولا يعنى كلى الجسم لما علمت انه عام و نوع لا يقع الكل موقعه و لا كليته اذ يحمل على كل واحد ما ليس كل مفهوم الشئى كلازم واحد و نحوه ولا كل الشئى فانه كل مجموعى معناه الجميع ، وقد يحكم على الآحاد بالكل العددي ما لا يصح^٢ عليه كقولنا كل انسان ذو نفس واحدة و لا كذلك الجمع . و لا يعنى الجيم من حيث هو ج بل الذات الموصوفة به بالفعل و ان لم يكن ج فهو ب و الا ما صح ان نقول المسحرك قد يسكن و صحته لعدم اخذه من حيث هو ، ولا يشترط ايضا بلاكون ج بل مع استواء النسبة الى الشرطين ، و لا يعنى^٤ الموصوف به فى احد الوجودين بل ما يعمهما دام اولم يدم ، و لا يشترط احدهما فيه .

و اما فى الحمل ففى الضرورية نقول . بالضرورة هو ب مادام موجود الذات و ان لم يكن ج ان كان مما يجوز زواله ، فانه اعم فى هذه المادة من جهة استمرار الحكم من قولنا « مادام ج » و ان كان « مادام ج » اعم منه من وجه لصحته ههنا و فى ما شرطه فى الموضوع . و فى السدائمة الغير الضرورية دائما من غير ضرورة مادام ذاته موجوداً و ان لم يكن ج ، هذه صورتها وان كذبت كلية . و فى الممكنة يمكن ان يكون ب العام او الخاص او الأخص . و فى الضروريات الاربع هو ب

(١) خ : قبل (٢) ش : الموضوع (٣) س : يصلح (٤) م : لا يعين للموصوف ، خ : لا يعنى للموصوف . (٥) شرح : اى و ان لم تكن الجيمية صادفة عليه كما سبق مناله ، و هذا صورة هذه القضية بحسب الحكم والقول فى المقول على الكل و ان كان لا يمكن صدقها لما بينا ان الحكم بالدوام فى الكليات لا يكون الا ضروريا .

مادام ب او مادام ج او نعين الوقت او نبيمه . فهذه هي الموجهة .

و ان لم يتعرض لجهة و حال ودوام او لا دوام بل يقتصر على ذكر المحمول

فهى القضية المطلقة العامة وهى وان حصرت فى الأعداد مهملة فى الاوقات .

و القضية لو كانت تقتضى من الجهات و الضمات شيئاً ما صح عليها خلافه فمن

حيث هى هى صالحة لكل فاذا قلنا كل ج ب لا يقتضى دوام البائية ولا لادوامها ولا

اتفاق الأعداد فى وقت الاتصاف^١ بل ان اتصف بالبائية بعض موضوعات الجيم فى وقت

و البعض الآخر فى وقت^٢ آخر يصح . و تطرد هذه المطلقة فى الضروريات الستة

و اذ^٣ لم يشترط الدوام قد يصح فلبها من الايجاب الى السلب كما عمل الحكميم^٤ حيث

فلب كل فرس نائم الى لا شئى من الفرس بنائم . و الضروريات الاربعة اذا حذف

خصوص شرائطها مقيدة باللادوام كقولنا كل ج ب لا دائما بل و فناما هى المسماة

بالمطلقة الوجودية و بنائى بته^٥ فلب موجبها الى سالها ولا تصدق فى مادة الضرورة .

و فوم جعلوا مطلقهم^٦ ما وقع فى الماضى او الحال و الممكن بحسب المسنقبل

و الواجب ما اشتمل على الازمنة التلية و بهذا فرقوا بين الجهات و اذا انى زمان لم

يبق فيه من الالوان غيرالسواد او غيره من مراتب العموم و الخصوص صح ان كل لون

سواد باطلاقهم لانه و فنى و قبل الوقوع ممكن بامكانهم ، و لا اطلاق و لا امكان

بحسب الحمل الحقيقى فان هبنا بالضرورة الوانا معمولة^٧ غيرالسواد و هذه الجهات

سميت و فية .

و الأمكان العام اعم من جميع الجهات و من المطلقة العامة فان الممكنة تدخل

فيها اشياء^٨ لا تقع ابدا و لبس المطلق هكذا . و الامكان الخاص اعم من الوجودية

(١) ع . ا . تصاف (٢) لا يوجد « وقت » فى خ ش م (٣) م : ادا (٤)

شرح : بشبر الى الحكم ارسطاطالس فانه يميل بامله فى المطلقة ينعلم بالحكم الايجابى

فيها سلبي و السلبي ايجابا (٥) لا يوجد « بة » فى خ (٦) خ م : مطلقهم

(٧) خ : فعوله (٨) م : الاشياء .

لمثل هذه العلة . وهو اعم من المطلقة العامة من هذه الجهة وان كان هي اعم منه من جهة صدقها على الضروري . و الوجودية اذا صرح بها جهة . و ظن ان المطلقة لدى التصريح^٢ جهة لأن لفظها دال^٣ و لم يُعلم انه لم يدل على وثاق الربط و ضعفه و حال اصلا^٤ بل فيه عدم التعرض للكل .

و اما السلب في المفعول على الكل اما في الاطلاق العام فينبغي ان لا يتعرض لحال و وقت بل كل ج ينفي عنه ب او يسلب عنه او ليس ب من غير تعرض جهة و ضمة . و المنداول في اللغات لا شيئي من ج ب و نفهم مادام ج حتى لو وجد ج و هو ب يكذب فزاد^٥ على الاطلاق . و في لغة الفرس بعوان هيج ج ب يست و كذا معناه فانهم ما تعرضوا فيها للآحاد . و في الوجودية نقول كل ج ينفي عنه ب نفيا ضروريا لا دائما . و النظم المشهور^٦ لا يطابق من الوجوديات الا لما شرطه^٧ في الموضوع و اما في الضرورة فلا فرق بين النظمين الا ان قولنا كل ج بالضرورة ليس هو ب تعرض فيه للآحاد^٨ بالفعل ملافه^(٤) للضرورة ، و قولنا بالضرورة لاشيئي من ج ب ليس فبه تعرض للآحاد الا بالعوة بل هو حصر لكل ج انه ليس ب ، و تعلم حال الجزئين من الكلين فقولنا بعض ج ب يصح مطلقا و ان كان في وقت لا غير ، و كل بعض اذا كان كذا فصح كل بعض مطلقا فيصح كل واحد ، فمن سلم الاول و اوجب في الكلية عموم الأوقات كعموم الآحاد^٩ للحمل اخطأ ، و الحكم على بعض شيئي

(١) ع . ه . (٢) م . المصريح (٣) ع : حال . (٤) سرح : فيه نظر

و هو ان الممكنة العامة ايضا كذلك و لصاحب الكتاب على المطلقة العامة مباحات كبره ذكرها في كتاب المطارحات و قد استصوب في كثير من كتب حذف المطلقة لكونها مغلفة كما حذف ميمله اعداد الموضوع الا انه ذكرها في النلويجات اباعا للمشهور .

(٥) خ : فيراد . (٦) شرح : النظم المشهور يريد به لا شيئي من كذا كذا بالعربية و

هيج كذا كذا ، سب بالفارسية و قوله الا لما شرطه في الموضوع هذا هو الذي سماه الساخرون بالعرفى الخاص مثل لاسبئي من ج ب مادام ج لادائما . (٧) ش : شرط .

(٨) ع . الاحاد . (٩) ش . على . (١٠) ش . كعموم الحمل .

بجهة لاينافى صحة الحكم على البعض الآخر بجهة غيرها فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة كالفلك و بعضها بوجود غير ضرورى و بعضها بامكان بحت ، و سالب الاطلاق او الوجود الصادق في مادة الواجب غير السالبة الموصوفة باحدهما الكاذبة فيها .

التلويح الرابع في المناقض

اعلم ان النفاض هو اختلاف قضيتين بالايجاب و السلب على جهة ٢ تقضى لذاتها ان يكون احدهما صادقا و الآخر كاذبا و لا يخرج الصدق والكذب منهما ، ثم لا يلزم ان يتعين الصادق عندنا فان فولينا زيد بمشى غدا زيد لا بمشى غدا ينافضان و لا تعين عندنا و كذا نحوهما من الممكنات . و لا خلو من الايجاب و السلب فان كذب الايجاب معناه ان الامر لس كما اوجب و كذب السلب هو ان مخالفة الايجاب غير صادق .

و من شرط النفاض رعاية التعادل فليراع في العضييين احاد الموضوع و المحمول و الربط و الاضافة و الجزء و الكل و الزمان و المكان و الشرط و القوة و الفعل ، و في الجملة تنفقان لا محالة في جميع ما وراء الايجاب و السلب مما بتغير^٣ به حال العضية . و في المحصورات زيادة شرط^٤ و هو ان تكون احدهما كلية و الأخرى جزئية فتختلفان في الكمية اعنى الكلية و الجزئية كما اختلفنا في الكيفية اعنى الايجاب و السلب و الا لا يجب الاقسام^٥ فان الكلبيين في مادة الامكان تكذبان و تسميان المتضادتين لان من خاصبة الضدين امتناع الاجتماع في الوجود دون العدم . و كل كلي اذا اخذ موضوعا و جزئيه محمولا كذب الكليتان فه و صدق

(١) لا يوجد « مها » في م . ع : حملة خ . جملة . (٣) ش . يعين .

(٤) شرح : يجب ان ياول قوله بان ملك الزيادة في اللفظ لا في المعنى لشمى كلامه

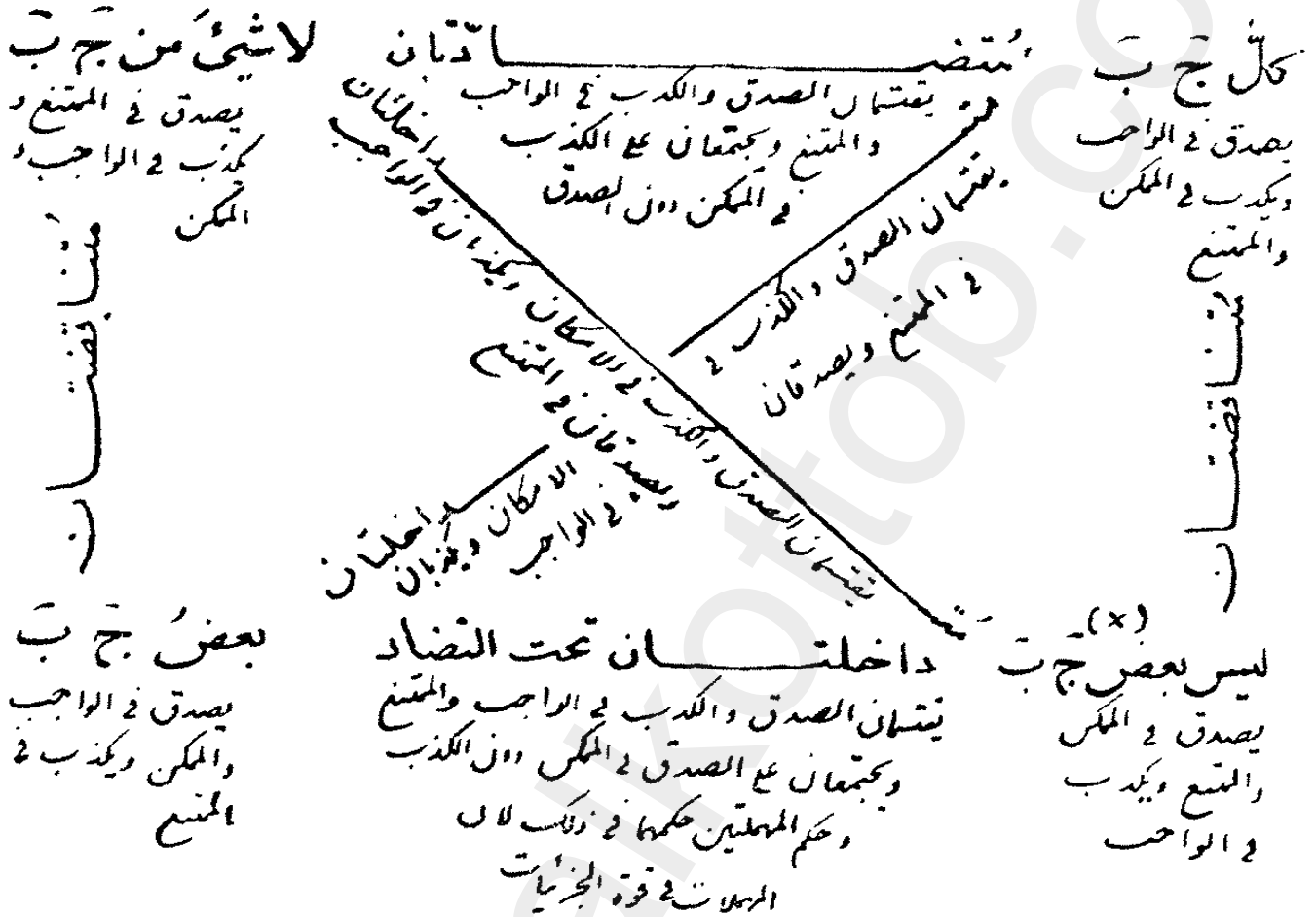
(٥) خ ش ع : الاقسام .

الجزئيتان^١ وسمى الجزئيتان الداخلتين^٢ تحت التضاد فاذا كذب كل ج ب ان كان لا لا شئني صادقا فكذلك ليس بعض فلما لم ينعكس اطراد الجزئي نقيضا دون الكلي وكذلك في السالب^٣ فاعتبر الاختلاف في الكم . و في التي تحفظ فيها الجهة قد يحوج الى امور فيها و سيانى .

و اذا اخذت الواح النعابض فطبقة الكليات الموجبة نفائضها سوابب جزئية و لم تصدق الكلية في المواد الثلثة الا في الواجب ، وطبقة سوابب الكليات لم تصدق في غير كلي مادة الممنوع ، و اذا اخذت طبقة مختلفات الكم دون الكيف ففي طبقة السوابب افتسم السالبتان في الامكان و كذبتا في الواجب و صدقتا في الممنوع ، و في طبقة الموجبات افتسم الموجبتان في الامكان و كذبتا في الممنوع و صدقتا في الواجب، و في مختلفات الكيف فقط افتسم ما خلا الامكان . فعرف ان الانقسامات في هذه بخصوص المواد فلم يعتبر (كذا) . و لا تناقض في المهملات لانها في قوة الجزئيات . فاذا عُرِف ما قلنا فنقول المطلقة لا نفيض لها من جنسها اى بالاطلاق؛ ليس لانها اذا لم يشترط فيها الدوام صدق موجبها و سالبها معا كما فلب الحكيم ولم يكن نقيضا سلب الاطلاق فانه بعد سلب الاطلاق كلما ثبت من الجهات الثبوتية في الحقيقة لا بنافيها فلا بد من السلب حتى نناقضها و غير الدائم لا بناقضها فنعين الدائم ، و لا يشترط بالضرورة و الا تكذب مع المطلقة في مادة السالب الدائم الغير الضروري، و لا يشترط ايضا بغير الضرورة و الا تكذب معها في مادة السالب الدائم الضروري

(١) سرح . مثاله اجماع كل حيوان انسان مع لا شئني من الحيوان بانسان على الكذب و اجماع بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان على الصدق . (٢) ش : الداخلمان . (٣) ش . السلب . (٤) سرح : ظن بعضهم ان نفيض قولنا بالاطلاق كذا هو بالاطلاق لس كذا بتقديم الاطلاق على السلب و ليس ذلك بحق لما ذكرنا من جواز اعلاها من الايجاب الى السلب . و ظن بعضهم ان نفيض بالاطلاق كذا ليس بالاطلاق كذا بتقديم السلب على الاطلاق و هذا لا يجوز (سددل بالبيان المذكور في المتن) .
انظر في التعيينات في الصفحة المقابلة

قوله (س ٥) واذا اخذت الواح النعائض الح ، قال الشارح هذه المناسبات يوضح بهذا اللوح .



هذا ما افاده الشارح . و لعلم ان عبارة « ليس بعض ج ب » في اللوح ، التي كتبنا عليها علامة (X) ، كات في النسخين الموحودين عندي من السرح كذا : لس كل ج ب ، و هو خطأ واضح شأ و لاشك من سهو الساخ ، فان المعام يسدعي قضية جزئية سالبة تخلف عن العضية التي يعابها بالقطر (لا شيء من ج ب) كما و عن التي يعابها بالعرض (بعض ج ب) كيما ، و تلك القضية لا تكون الا « ليس بعض ج ب » ، و بهذه الصورة وردت في منطق الاشارات ، ص ٥٥ من طبعة طهران السابقة ، وفي كتاب اساس الاقتباس ، ص ١٠٠ من طبعة طهران ايضا ، و قد اعتمدت في اصلاح هذا الخطأ عليهما . و للطوسي شارح الاشارات بيان هناك في توضيح المصطلحات الواردة في اللوح ربما تفيد القارى فليراجع .

ع . ف

و هو الامتناع ، بل الدائم مطلقا و ان كان فى الكليات تتعين ضروريته ، فقولنا كل ج ب بالاطلاق نقيضه ليس دائما بعض ج ب ولا شئى مطلقا محذوف الزيادة العرفية بعض دائما و فى جزئى المطلقة كليتا الدائم و فى الوجودية اذا قلنا كل ج ب نقيضه ليس بالوجود كل ج ب بل اما بالدوام العديم القيد بن بعض ج ب او ليس لانه اذا سلب الوجود فقد تبقى ضرورة الايجاب فى الكل او السلب عنه ، و الضرورة الدائمة فى الجزئيين او الدائم الغير الضرورى فيهما و الدائم المطلق فى البعض ايجابا و سلبا بغنى عن تعديدها . و اذا قلنا بالوجود لا شئى من ج ب نقيضه ليس انما بالوجود لا شئى من ج ب بل اما دائما مطلقا بعض ج ب او دائما ليس لبقاء الاقسام الستة المذكورة . و نقيض قولنا بالوجود بعض ج ب ليس انما بالوجود شئى من ج ب بل اما دائما كل او دائما لا شئى لا غير اذ جهات البعض لاتنافية . و نقيض قولنا بالوجود ليس بعض ج ب دائما كل او دائما لا شئى .

و قوم احنالو ليجعلوا نقيض المطلقة من جنسها فقالو كل ج ب مادام ج فأخذوها بشرط الدوام فى الموضوع و اعلم انها خرجت عن الاطلاق و مع ذلك اذا اخذ من جنسها ليس بعض ج ب مادام ج بكذبان فى بعض مواد الوجوديات كقولنا الانسان متنفس و ان اخذ نقيضها المطلقة العامة فليست من جنسها .

و الدائمة الغير الضرورية اذا قلنا فيها بعض ج ب دائما غير ضرورى او ليس بعض ج ب كذلك فنقيضه : ليس بالدوام الغير الضرورى شئى من ج ب او ليس شئى من ج ب بالدوام الغير الضرورى ليس بـ و يعنى اما ضرورة الايجاب او السلب فى الكل او الوجود ايجابا و سلبا فيه فيهما و كلتاها كاذبتان كما دريت .

(١) شرح . هو عين نقيض السالبة الجزئيه . (٢) شرح : الضمير فى فيه

عسايد الى الكل و فى فهما الى الموحية و السالبة الجزئيين اللذين يطلب لارم نقيضهما .

و الوقتية ان عين فيها الزمان و فيها قصد الايجاب و السلب صح التناقض ،
و الذى قال انه اذا قيل كل ج ب فى وقت ما غير معين نقيضه انه لس بعض ج ب فى
ذلك الوقت الذى فيه كل ج ب لم بدر انه اذا كذب كل ج ب كذب ليس بعض ج ب
المشروط بوقت كون كل ج ب و ليس وقتامعينا ليتعرض له . وولنا^٢ كل ج ب مادام
ج لا دائما فنقيضه ليس كل ج ب مادام ج لا دائما بل اما بعض ج ب دائما او ليس بعض
ج ب ابدا او ليس بعض ج ب فى بعض اوقات كونه ج ، و لا يحتاج الى ذكر دوام
البائية فى كل ج او سلبها فى جميع اوقات كونه ج لأن ذكر البعض ههنا فى التناقض
يعنى عن ذكر الكل كما عرفت ، و نقيض قولنا لاشيئى كذا لبس لاشيئى كذا بل ايس
بعض دائما او بعض ج ب ابدا او فى بعض اوقات كونه ج و فس على هذا نقيض
الجزئيين و يبدل فى البعض البعض بالكل .

و نقائص الضروريات اوردناها فى هذه الألواح و لوازم نقائصها المتعاكسة
القائمة مقامها لتورد حيث نرادت السلوب فى نقيض سالبة .

بـالـضـرورة كل ج ب	لا يمكن ان لا يكون كل ج ب
لبس بـالـضـرورة كل ج ب	ممكـن ان لا يكون كل ج ب
بـالـضـرورة بعض ج ب	لا يمكن ان لا يكون بعض ج ب
ليس بـالـضـرورة لاشيئى من ج ب	ممكـن ان لا يكون شيئى من ج ب
بـالـضـرورة لاشيئى من ج ب	ليس يمكن ان يكون شيئى من ج ب
ليس بـالـضـرورة لاشيئى من ج ب	ممكـن ان يكون شيئى من ج ب

(١) لا يوجد «مها» فى خم و يحتمل ان يكون «فيه» اى فى الزمان ، وفى الشرح اذا
كان الحكم فى القضية موجبه كانت اوسالبه فى زمان معين مخصوص و قصد ذلك الزمان بعينه وفى
الايجاب والسلب كالموجبة مناقضة للسالبه وبالعكس . (٢) م : وولنا . وفى الشرح
قولنا كل ج ب الخ هذه هى التى تسمى بالوجوده العرفيه وبالعرفه الخاصه .

بالضرورة ليس بعض ج ب ليس بممكن ان يكون بعض ج ب
 ليس بالضرورة ان شيئاً من ج ليس ب ممكن ان يكون كل ج ب

بين كل خطين متناقضان على الطول^١ ومتلازمان على العرض ، و على القطر متلازما بقيض كل واحد و منافضا لازم كل واحد . و الامكان ههنا هو العام ، و قولنا كل ج ب بالامكان الخاص نفاضة . ليس بالامكان الخاص كل ج ب بل إما بالضرورة في البعض ايجابا او سلبا ، و بالامكان لا شئى ليس بالامكان لا شئى و يعنى العسمان بعينهما وفي الجزئتين^٢ هكذا في الكل .

التلويح الخامس في العكس

اعلم ان العكس هو^٣ جعل موضوع الفضية محمولا و المحمول موضوعا مع حفظ الكيفية و بقاء الصدق و الكذب . و نبدأ بالسالبة الضرورية و ان كان فيه مخالفة العرف ؛ لغرض لنا فنعول اذا قلنا . الضرورة لا شئى من ج ب فيصح عكسه

(١) شرح . اما المتناقضان على الطول فمثل بالضرورة وليس بالضرورة ولا يمكن و ممكن و اما المتلازمان على العرس فمثل بالضرورة كل ج ب و لا يمكن ان لا يكون كل ج ب و اما متلازما بعين كل واحد و منافضا لازم كل واحد فمثل بالضرورة كل ج ب و ممكن ان لا يكون كل ج ب فان كل واحد لازم بقيض الاخر لزوما معا كسا عليه وهو بعين لازم ايضا . (٢) س الجزئين ، شرح . والجزئتان اعنى الموجبه والسالبة من الممكنة الخاصة هكذا بعينهما و لازم الا انه يبدل البعض من افراد الموضوع بالكل منهما على فاس ما علمت فيما مر . و ينبغي ان لا يهمل بعدم السور على حرف الانفصال لئلا يخرج عن احراء لازم النقض قسم ربما كان الحق فيه مع كذب القسمين النافس مع الاصل كما قد ببه عليه فيما تقدم و ذلك مما اغفل في هذا الكتاب . (٣) شرح . هذا التعريف بخصيص بالحملات فان اراد تميمه فمثل هو بتبدل كل واحد من جزئى الفضة ذوى السرب بالآخر مع بقاء الصدق بحاله ، والاحراز بذوى السرب هو عن المتصلة فانه لا يسمز مقدمها عن نالها الا بالوضع دون الطبع و اذا بدل كل واحد من جزئها بالآخر فهي هي لا عبرها . (٤) شرح . اما مخالفة العرف فلان عاديهم الابداء بالسالبة المطلقة العامة و اما غرضه في المخالفة فلان الضرورية هي الاشرف و الاهم في العلوم .

بالضرورة لا شئى من ب ج و إلا صح بعض ب ج بالامكان العام فنضع وجوده و نفرض البعض من ب الموصوف بج شيئاً معيناً هو د فد كما انه بعض ب الموصوف بج فهو بعض ج الموصوف بب و قد كنا قلنا بالضرورة لا شئى من ج ب فصدقه معه محال وكان ذلك صادقاً فيكذب هذا لانه محال و ما ادّى اليه يكون محالاً و هو بعض ب ج فيصح بالضرورة لا شئى من ب ج .

و الموجبة الكلية الضرورية لا تنعكس كلية لجواز ان يكون المحمول كالحيوان اعم من الموضوع كالانسان ولا ينعكس كلياً ولا بد له من عكس فانه اذا كان بالضرورة كل ج ب فنجد شيئاً معيناً هو موصوف بالجيمية و البائية و ليكن د فهو من الجيم الموصوف بب فيكون من الباء الموصوف بالجيمية واذ لم يحصل العكس كلياً فيصح جزئياً و هو بعض ب ج و لا ينعكس ضرورياً لجواز ان يكون المحمول كالانسان ضرورياً للموضوع كالكتاب و الموضوع غير ضرورى للمحمول بل ممكن . و لا ينعكس غير ضرورى فى جميع المواضع لجواز ان يكون الموضوع و المحمول كل منهما ضرورياً^٢ للآخر كالانسان والناطق ، فالواجب ما يعمها و هو الامكان العام و هو اولى من الاطلاق العام فى بعض المواضع لانه لا يعم ما لم يقع فلم يتناول جميع الممكنات الخاصة بخلاف الأمكان العام . و نبين هذا العكس بطريق آخر فنقول ان لم يصح « ممكن ان يكون بعض ب ج العام » فيصح « بالضرورة لا شئى من ب ج » فبالضرورة لا شئى من ج ب ، كما بينا عكسه ، و قد كنا قلنا بالضرورة كل ج ب .

و الجزئية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة ممكنة عامة بالبيان المذكور من الافتراض و الخلف .

و السالبة الجزئية الضرورية لا عكس لها لان الموضوع العام كالحيوان قد

يسلب بالضرورة المحمول الخاص كالانسان عن بعضه و بالعكس لا يتصور .
 و اما الممكنات فالسالبة الممكنة الخاصة و العامة لا عكس لهما فقد يسلب
 محمول ممكن كالكتابة عن موضوع ضرورى له كالانسان فلايتأتى العكس حتى يقال
 ممكن ان لا يكون شئى من الكاتب انسانا ، و كذلك الجزئى فان الانسان موضوع
 للكتابة لا عروض لها الا عليه فيكون دونها و لا تكون دونه فيسلب عنه و لا
 يسلب عنها .

و الموجبة الكلية الممكنة العامة و الخاصة و الجزئية تنعكسان جزئيتين كما
 بينا بالاقران . و عكس الممكنة الخاصة لا ينأتى ممكنة خاصة لجواز ان يكون
 المحمول الممكن للموضوع ضرورى^٢ له الموضوع كالضاحك بالفعل للانسان فاذا
 قيل بالامكان كل انسان ضاحك لا يعكس ممكنا بل هيها ضرورى ، و الضرورة
 غير مطردة ايضا لجواز ان يكون موضوع و محمول كل منهما ممكن للآخر كالكاتب
 و الضاحك بالفعل فيصح ممكنا ، و الذى يعم الواجب و الممكن الخاص الامكان
 العام فنقول اذا كان كل ج ب باى امكان كان او بعضه فبعض ب ج بالامكان و الآ
 فبالضرورة لا شئى من ب ج فبالضرورة لا شئى من ج ب و كان كله او بعضه ب
 هذا محال . فان قيل اليس السالبة الممكنة فى قوة الموجبة فنقلبها اليها و نعكس
 الموجبة ثم نقلب الى السلب فكون السالبة الممكنة انعكست ، فيقال اذا قلبت الى
 الايجاب و عكست جاءت ممكنة عامة موجبة لا تنقلب الى السلب .

و المطلقة العامة السالبة و الوجودية لا عكس لهما لا كما ظن الظاهريون^٣

(١) شرح . جماعه من المؤخرين زعموا ان الموجبة الممكنة غير معلومة الانعكاس
 قطعوا فى السان الخلقى و الاقران بما بعده فى كتبهم، و تعرف وجه الجواب عنه بما
 اعطيت من الاصول . (٢) كذا فى الاصول . (٣) شرح : الظاهريون هم الذين
 يحكمون بالظاهر من غير نامل لما هو الحق فى نفس الامر ، اولئك انما حكموا بانعكاس
 (راجع ذيل الصفحة التالية)

الذين احتجوا بطريق الخلف و لم يعلموا ان الخلف يبتنى على النقيض و لا نقيض لهما، و ان اخذ النقيض دأمة جزئية فتعكس موجبة مطلقة جزئية فان العكس لم يحفظ جهات الضرورة و الدوام فلا يناقض السالبة المطلقة . و انظر^٢ انا اذا فلنا بالاطلاق لا شئى من الانسان بضاحك بالفعل كلف لا يتأتى ان نقول و لاشئى مما هو ضاحك^٢ بالفعل انسانا .

و المطلقة الكلية و الجزئية الموجبتان تنعكسان جزئيتين لما بينا بالافتراض، و كذا الوجودية، و كلاهما بنعكسان بالاطلاق العام فان المحمول الوجودى كالمتنفس للموضوع كالحيوان ذى الرية لا ينأى العكس فبه وجودها بل ضروريا . و فى موضع يكون الموضوع و المحمول كل منهما وجوديا للآخر كالمتنفس و النسائم الذين هما محمولا الانسان مثلا بالوجود ينعكس كل منهما على الآخر بالوجود، فمما يعم المادتين الاطلاق العام . و يتأتى البيان الخلفى ههنا فنقول اذا كان بالاطلاق كل او بعض من ج ب فبالأطلاق بعض ب ج و الأ دائما لا شئى من ب ج فدائما لا شئى من ج ب و فدكان بالاطلاق كله او بعضه ب، هذا مُحال .

ساقه^٤: اعلم ان الشرطيات المتصلة حالها فى النفاض و العكس حال الحمليات فنقيض «كلما» « ليس كلما» و نفيض « قد يكون» « لبس التة» و على هذا ففس . و

(١) ع . لها . (٢) م : فانظر . (٣) ع خ . ضحاك . (٤) شرح : الساقه هى آخر الجيش اسعارها ههنا لكون ما هى مضمنة له كالذيل على مباحث النقيض و كالتخامة له . و انما خص المصلة بذلك دون المنفصلة لان المنفصلة لا عكس لها كما عرفت بل نجرى مجرى الحملات فى النقيض لا فى العكس .

(بقية تعاقبات الصفحة السابقة)

السالبة المطلقة العامة والوجودية اذا كانا كليتين اما اذا كانا جزئيين فما وجدنا من نفل ان احدا حكم بعكسها و صاحب الكتاب حكى عنهم انهم يحكمون بذلك فى السالبة مطلقا ولم يقدها بالكلية وذلك توهم فوجب ان ينزل كلامه على الكللة لا غير وطاهر ان مراده ذلك .

عكس كلما قد يكون و ليس البنة ليس البنة ، و هكذا فى الجميع .

و عكس النقيض هو جعل مقابل الموضوع بالايجاب والسلب محمولاً ومقابل المحمول موضوعاً و الكيفية باقية و الصدق بحاله ، فقولنا كل انسان حيوان عكس نقيضه كلما ليس بحيوان ليس بانسان^٢ لانك حصرت الموضوع فى المحمول فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع . و قولنا بعض الانسان حيوان عكس نقيضه بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان .

و السالبة الكلية عكس نقيضها لا يصح كلياً فاذا قلنا لاشيئى من الانسان بحجر ليس لنا ان نقول لاشيئى مما ليس بحجر ليس بانسان فيكون معناه كل ما ليس بحجر انسان و هو كذب ، بل يصح عكس نقيضه جزئياً .

و كذلك السالبة الجزئية فاذا قلنا لاشيئى من ج ب او ليس بعض ج ب فيصح بعض^٣ ما ليس ب ب ليس ب ج و ان لم يصح هذا صح لاشيئى من غير الباء ج فينعكس لاشيئى من ج غير الباء فيكون معناه كل ج ب ، و قد قلنا ليس بعض ج ب . و فى بعض هذه المواضع يحتاج الى تقييد ذهنى كقولنا بعض الانسان موجود عكس نقيضه

(١) شرح : هذا التعريف ايضا مختص بالعمليات فان اريد تعميمه فيل هو جعل كل واحد من جزئى العضة دون الترتيب بالايجاب والسلب مكان الآخر مع بقاء الكيفية و الصدق . (٢) شرح : ما ذكره من انعكاس الموجبة الكلية فهو مختص بما بصدق عليه الدوام اما بحسب ذات الموضوع و اما بحسب وضعه ، و اما اذا كانت جهة الاصل مطلقة او ممكنة فانه لا ينعكس كذلك اللهم الا بزيادة فيود لا حاجة الى ذكرها ومثال ذلك كل انسان ضاحك بالفعل فانه لا ينعكس الى كل ما ليس بضحك بالفعل هو ليس بانسان، و دليله ان الموضوع محصور فى المحمول بمعنى انه اخص منه او مساو له فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع و هذا لا يناول الا الضرورية والدائمة فيجب حمل كلام صاحب الكتاب على ذلك او على التخصيص ببعض الموجبات الكلية ولعله لاجل هذا لم يفل الموجبة الكلية عكس نقيضها كذا تنبيهها منه على ان هذا الحكم ليس فى كل الجهات بل فى بعضها ، و لعله لم يعمم الحكم فى كل موجبة جزئية لهذا السبب . (٣) ع : فيصح ليس بعض الخ .

بعض ما ليس بوجود فى الاعيان اى مما هو فى الذهن ليس بانسان اذمالس بوجود عينا لا بعض له فيه .

فان قيل قلت ان السالبة الكلية^١ و الموجبة الجزئية تنعكسان و لديكم ان قولنا لا شئى من الحائط فى الوند لا ينعكس ليكون لاشئى من الوند فى الحائط ، و كذلك قولنا بعض الشيخ كان شابا لا ينعكس لبعكس بعض الشاب كان شيخا ، فيل ان العكس من شرطه جعل الموضوع بكليته^٢ محمولا و كذا المحمول وفى القضيتين ما نقل فى^(٤) و كان اللذان هما جزءا المحمولين معهما ، و عكسهما الصحيح لاشئى مما فى الوند حائط و بعض ما كان شابا فهو شيخ ، فاذا قلنا قضية كذا لا تنعكس معناه لا يجب ان تنعكس .

(١) شرح : يجب ان يضاف اليه « النى يصدق عليها الدوام الذاتى والوصفى » لان النى ليست كذا ما ادعى عكسها لوجه عليه شك ، و ظاهر ان مراده ذلك والمثال الذى تمثل به يحققه . (٢) خ م . فكذبيكم ، و بحمل : فلدبيكم . (٣) خ : بكلة ، م : لكليته .

المرصد الخامس في تركيب الحجج

وفيه ثلاثة مطالب

المطلع الاول في حقيقة الحججة و اصناف صورها و موادها
واحوالها^١ وفيه عشر تلويحات

التلويح الاول في نفس الحججة و مبادئها و تقسيم صورها

اعلم ان الحججة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايفاع التصديق^٢ بقول آخر ،
و لها اقسام والعمدة من الاقسام انما هو القياس وسند كر باقى اقسامها ان شاء الله تعالى .
و القياس هو قول^٣ مؤلف من فضايا اذا سلّمت لزم عنه لذاته قول آخر . و
لولا النقييد بالتأليف من القضايا لم تخرج من الحد القضية الواحدة التى يلزم منها
لذاتها صدق عكسها و عكس نقيضها . و قولنا لذاته يخرج به الأضرب الغفيمة اذا
انفق صدقُ ننتجتها لخصوصية المادة و غيرها و كنتيجة تستنتج من قياس لا ينتهى
الى انتاجها الا بمقدمة اخرى لم تذكر .

و القضية اذا جعلت جزء القياس تسمى معدمة و اجزائها الذاتية التى تبقى بعد
التحليل الى الافراد تسمى حدودا ، لا الاجزاء الغير الذاتية كالجهات و ادوات السلب

(١) لا يوجد «احوالها» فى ع ش . (٢) شرح : هذا التعريف لا يناول القياس
الشعري اذ لا يحصل منه تصديق كما سنعرف ، فان اردنا اندراج القياس الشعري فيه قلنا
الحججة قول مؤلف من اقوال يقصد به ايفاع او ما يفوم مقامه بقول آخر و براد بالردود
ما يعم الفسمين كما تبين فى باب التعريفات . (٣) شرح : لبس المراد من القول
القول اللفظى بل العكرى . (٤) شرح : يريد بالافراد فى هذه المواضع لا المفردات
التي لا ننحل الى غيرها بل ما هو اعم من ذلك و هى الافراد التي تنحل القضية اليها
اولا سواء كانت مفردة كما فى العمليات او مركبة كما فى الشرطات .

و غيرها و لا الذاتية التى لا تبقى بعد التحليل كالروابط . متال للقياس و مقدميه و المتعلق به فولناكل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فالقولان الأولان هما المقدمان و مجموعهما قياس و الثالث اللازم منهما هو النتيجة .

و لم يشرط فى القياس ان تكون مقدمتا مسلّمين بل ينبغى ان تكونا بحيث لو سلمتا لزم ما يلزم سواء وجد التسليم بالفعل او لم يوجد . و من خاصية صحة صورة القياس تسليم لزوم قول منه و لا يوجد هذا فى صحة المادة .

و القياس لا يخلو اما ان يُذكر فيه احد طرفى نقيض النتيجة بالفعل اولم يذكر ، و الاول^١ يسمى اسننايما كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ، ذكر فيه احد طرفى نقيض النتيجة و هى^٢ النتيجة بعينها . او يقال لكن ليس النهار موجودا فليس الشمس طالعة ، ذكر فيه احد الطرفين و هو نقيض النتيجة . و الذى لم يذكر فيه بالفعل ذلك ما ذكرناه من المال الاول و ان كانت النتيجة بالقوة داخله فى فولناكل ب ا .

و القياس الافتراضى فديكون من سواذج الفضايا اللثة و فديكون من المختلطات^٣ بعضها مع بعض كما سندكره . و يوجد فى الافتراضى حد مكرر فى المقدمتين مل ب فيما سلف من المال يسمى الحد الاوسط و يسقط فى النتيجة . و لكل واحد من المقدمتين حد يخصه و يسميان الطرفين و الرأسين و الذى بصبر موضوع النتيجة او مقدمها يسمى الاصغر و الذى بصير محمول النتيجة او تاليها يسمى الاكبر ، و المقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى و التى فيها الاكبر تسمى الكبرى ، و تأليف المقدمتين يسمى افتراضا و الافتراض المنتج قياسا و كيفية وضع الحد الاوسط عند الطرفين يسمى شكلا ، و اقتضى التفسير اربعة اقسام فان الحد الاوسط اما ان يكون

(١) ع م : فالاول . (٢) كذا فى ع م س ، و فى خ : و حق (٤) . ولعل الصواب : وهو . (٣) ش : مختلطان . (٤) ع : حد الوضع .

محمول الصغرى و موضوع الكبرى او موضوع الصغرى و محمول الكبرى او محمولهما او موضوعهما جميعا . و الاول هو اليين التام بنفسه و يسمى الشكل الاول لانه يين بذاته و يبين به غيره وهو المنج للمطالب الاربعة و ذوالشرفين اى الموجب الكلى لاناتج له فى الاشكال غيره اما غيره فلا ينج الا الكلى دون الايجاب او الموجب دون كليه كالثانى والثالث ، و الذى هو عكس الاول بعيد عن الطبع لا بتفطن لكونه قياسا وفيه كلف شافه [ولذلك] اسقط ، والثانى والثالث يكاد الطبع بفتن لقياسيهما من نفسيهما . و اشترك الثلاثة فى ان لا نتيجه فيها^١ عن سالبين^٢ الا فى سوابب هى فى حكم الموجبات ، و الشكل الثانى فيه تفصيل يذكر ، و لا عن جزئيتين و لا عن صغرى سالبة و كبرى جزئية . و النتيجة تتبع اخس المقدمين فى الكم و الكيف لا غير الا فيما سندكره و لو تبعت الاشرف لكانت اتم فى نفس حكمها و خبريسها مما ننجها^٣ و هو المقدمة الأخرى .

الشكل الاول و هو الذى يكون الاوسط فيه محمول الصغرى و موضوع الكبرى وله شرطان احدهما ان تكون الصغرى موجبة او فى حكمها كالممكنات و الوجوديات السالبة ليدخل [الاصغر]^٤ فى الاوسط فيتعدى الحكم الى الاصغر اذ لو باينه فلا تعدى كما يوخذ الاوسط نوعا مباينا للاصغر و يسلب عنه و يحمل على الاوسط معنى يعمهما من الجنس وغيره كقولنا لاشيئى من الانسان بطائر و كل طائر

- (١) ع : لقياسهما . (٢) خ . مها . (٣) ع . السالبين . (٤) شرح : لفاعل ان يقول انه لم يين بسا برها سا ان النسجة لا ينبع الاشرف و العويل فيه ان كان على عبر اسفراء الضروب الممكنة فى كل شكل فكان من السوابب ان يذكر تلك الحجج على وجه التحقق و ان كان على اسفرائها فبيسه عم بعضها بما يينى على ان النسجة ينبع اخس المقدمين يوجب الدور . (٥) س : منجها و هى . (٦) شرح : اما اسرط ان تكون الصغرى موجبة او فى حكمها لتكون الاصغر اخس من الاوسط او مساوبا و ذلك هو المراد بدخوله فيه وان الاعم والمباين خارج عن الشئى .

حيوان لوجائت النتيجة لكانت سالبة البتة لان النتيجة تتبع الاخس و هي « لاشيئي من الانسان بحيوان » و لا شك في كذبتها ، و في السالبتين بوخذنا الاكبر خاصة او فصلا للاصغر و الاوسط^١ مباينا لهما فلو جائت النتيجة لكانت سالبة و تكذب البتة . و الثاني ان نكون الكبرى كلية ليندرج الاصغر في الاوسط فيتعدى اليه الاكبر و لو كانت جزئية يجوز ان يعم الاوسط جنس الاصغر او عاما آخر و يحمل على بعضه في الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة من موافقة او مخالفة في الموجبة ما يسلب عنه و في السالبة ما يثبت عليه فلا نتيجة .

و المعتبر من القضايا المحصورات الاربع و كل^٢ من الصغرى و الكبرى يجوز ان يكون على حال واحدة من الاحوال الاربع فاذا اخذ كل واحد من اصناف الصغرى مع كل واحد من اصناف الكبرى كانت اربعة في اربعة فهي ستة عشر ضربا فباعتبار الشرطين تعين من الصغرى موجباتها و من الكبرى كليتها فكل من كل منهما اذا ضم الى الآخر صار ضربا معتبرا فيكون اربعة اضرب فلما انحصر الصحيح في اربعة فالباقيات^٣ من اثنى عشر ضربا عواقر فاسدات . الضرب الاول من موجبين كليين ينتج موجبة كلية ، مثاله كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فانه اذا دخل الجيم في الباء فكل حكم حكمت عليه ينعدى اليه . الضرب الثاني من كليين و الكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية ، مثاله كل ج ب و لاشيئي من ب ا فلا شيئي من ج ا . الضرب الثالث من موجبين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و كل ب ا فبعض ج ا . الضرب الرابع من موجبة جزئية صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و لاشيئي من ب ا فبعض ج ليس ا .

(١) خ . يوجد . (٢) زاد في خ بعد الاوسط . فيعدى اليه الاكبر و لو كانت جزئية . و هو خطأ نشأ من اللباس هذا « الاوسط » باوسط آخر سيجي^٤ . (٣) ح : وكل واحد . (٤) خ ع : و الباقيات . (٥) م خ . فليس بعض ج ا .

الشكل الثاني و هو الذي يكون الاوسط فيه محمولا في المقدمتين و شرطه ان تكون مقدمته مختلفتين في الكيفية - الا فيما يذكر من بعد - و الكبرى كلية^١ ، اما الاول فلان المتفيعين^١ قد يثبت عليهما او يسلب عنهما شيئي واحد و لا نتيجة سوى الموجبة و المتباينين قد يثبت عليهما او يسلب عنهما شيئي واحد و لا نتيجة سوى السالبة و اذ لا لزوم لاحدهما في الموجبتين و لا في السالبتين فلا اطراد فلا نتيجة . واما الثاني فلان الكبرى الجزئية موجبة كانت او سالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحددين المنفيين فالنتيجة موجبة او مباينا للاصغر و الاوسط محمول على الاكبر او مسلوب عنه في الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة فليس الا سلب النتيجة فلا لزوم لاحدهما فلا نتيجة . و بالشرط الاول تعرف ان لقياس في هذا الشكل من^٢ المطلفين و الوجوديين و الممكنتين و لا عن خلطهما لان سلبها في قوة ايجابها فيوجب المحمول الوجودي كالمفسس على المنفيين كالانسان و الناطق بهذه الاعتبارات او سلب فليس الا الايجاب او على المتباينين كالانسان و الفرس كذلك فليس غير السلب فلا لزوم لايجاب و لا سلب فلا نتيجة .

و ضروره اربعة لنحو البنان المذكور، الضرب الاول من كليين و الكبرى سالبة فينتج كلية سالبة ، مناله كل ج ب و لا شئى من ا ب فتعكس الكبرى فتصير لاشئى من ب ا و هو نانى الاول فينتج لاشئى من ج ا . او بين بالخلف فنقول ان لم يصح لاشئى من ج ا فيصدق نفيضه و هو بعض ج ا و نفرنه بكبرى القياس مجعولا صغريها و هى^٣ لاشئى من ا ب فينتج ليس بعض ج ب و كان كل ج ب، هذا محال^٤، و صورة القياس صحيحة و كذا الكبرى فالمحال لازم من كذب الصغرى النى هى نفيض النتيجة . و فى

(١) شرح . فان المنفيين كالانسان و الناطق قد يثبت عليهما شيئي واحد كالمضاحك .

(٢) م : عن (٣) فى الاصول . و هو . و ظاهر ان الضمير راجع الى « كبرى القياس » .

(٤) خ م . خلف محال .

جميع قياسات الخلف التي في الشكل الثاني يقرن نقيض النتيجة بالكبرى هكذا و في الثالث بالصغرى مجعولا كبريها . الضرب الثاني من كلبنين و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية ، مثاله لا شيئي من ج ب و كل ا ب تعكس الصغرى و تجعل كبرى فينتج لا شيئي من ا ج ثم تعكس النتيجة ليرجع الرأسان كل الى مكانهما و هو المطلوب ، و البيان الخلفي على ما ذكرنا . الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ، مثاله بعض ج ب و لا شيئي من ا ب يتبين بعكس الكبرى و الخلف كما بينا . الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى ينتج جزئية سالبة ، مثاله ليس بعض ج ب و كل ا ب . لا بيان بالعكس ههنا لان السالبة الجزئية لا تنعكس و الكبرى تنعكس جزئية و لا قياس عن جزئيتين ، فيبين بالخلف انه ان لم يصح ليس بعض ج ا فيصدق كل ج ا و ننم كما ذكرنا ، او نين بالافتراض فتقول و لبكن البعض من ج الذي لس ب د فيكون لا شيئي من د ب و كان كل ا ب ينتج من نانئ الثاني لا شيئي من د ا و يضم اليه « بعض ج د » فنتج من رابع الاول لبس بعض ج ا . و كل افتراض انما نم ب قياس من الشكل الذي فبه ذلك الضرب و ب قياس من الاول .

الشكل الثالث و هو الذي الاوسط فيه موضوع في المقدمين ، و شرطه ايجاب الصغرى او^١ ان يكون في حكمه و كلية احدي المقدمتين ابهما كانت . اما الاول فلأن الصغرى السالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحددين في الكبرى الموجبة فلو صحت نتيجة^٢ لكانت سالبة البنة و تكذب او ان يكون الاصغر و الاكبر المنفقان مبايناه^٤ في السالبتين فلو صحت النتيجة لكانت سالبة فكذب البنة ، و اما الثاني فلأن المعنى الواحد الكلي قد يثبت عليه بالايجاب^١ الجزئي شيان متفقان

(١) م : بين (٢) ع : و (٣) خ : صح نتيجة ، ع : صحت النتيجة (٤)

م : مباينا (٥) ع : و تكذب (٦) زبد في خ : و السلب .

او بسلبان ، او يوجب احدهما و بسلب الاخر و ليس غير الايجاب ، او امران مختلفان يجعل على الاقسام اللمة و ليس غير السلب . و قرائنه ستة لان كبراه لما كانت كلية مع الصغرى الموجبة نتجت اربعة كالشكل الأول ولما لم تتعين الكلية جاز ان تكون الكبرى جزئية موجبة او سالبة فزاد ضربان . و خاصيته ان لا ينتج غير الجزئى .

الضرب الاول منه من كليتين موجبتين و ينتج^١ جزئية موجبة ، مثاله كل ب ج^٢ و كل ب ا^٣ انعكس^٢ الصغرى فبرجع الى ثالث الاول فينتج بعض ج ا او نقول ان لم يصح هذا يصح لا شئى من ج ا ونقرنه بصغرى الفباس وهى كل ب ج ينتج من ثانى الاول لا شئى من ب ا و كان كل ب ا هذا محال ولزم كذب الكبرى التى هى نقيض النتيجة.

الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة تبين بالبيان على ما ذكرنا

الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالبيان . الضرب الرابع من موجبتين و الكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة و لا تعكس الصغرى ههنا فانها تعكس جزئية و لا تقاس عن الجزئيتين؛ فتعكس الكبرى و تجعل صغرى فنستنتج ثم تعكس النتيجة ، او نبين بالخاف فنقول ان لم يصح بعض ج ا فلا شئى من ج ا و سم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو الالف د حتى يكون كل د ا فنقول كل د ب و كل ب ج ينتج من اول الاول كل د ج فكل د ج و كل د ا بنتج من اول الثالث بعض ج ا الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى و جزئية سالبة كبرى نتج جزئية سالبة ، و لا بيان عكسى اذ لا عكس للسالبة ، و الصغرى ان عكست صارت جزئية و لا يقاس عن الجزئيتين ، فذيين بالخلف او بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو « ليس ا » د فبكون لا شئى من د ا فنقول كل د ب و كل ب ج فكل د ج و يقرن بالمقدمة المدخره^٥ فبستنتج^٦ المطلوب.

(١) م : منتج (٢) ع : كل ج ب (٣) خ ع : منعكس (٤) ش :
جزئيتين (٥) خ : المؤخرة (٦) خ : منتج .

و الافتراض انما وضع لجعل فضية جزئية كلية . الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية تبين بعكس الصغرى والخلف كما ذكرنا . و حيث صحت الجزئية صحت الشخصية في الاشكال .

التلويح الثاني في المقدمات الموجهة و المختلطات

اذا كانت المقدمتان موجهتين بجهة واحدة فالنتيجة جلي ان سبعمها ، و الممكنتان تنتجان ممكنة لان ما يمكن ان يمكن يحكم العفل بامكانه ولا بنوقف كثيرا . واعلم ان النتيجة في الشكل الاول تابعة للكبرى في المختلطات لان الاكبر يتعدى الى الاصغر على نحو ما حمل على الأوسط الا اذا كانت الصغرى ممكنة و الكبرى وجودية فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ج ب و بالوجود كل ب ا عرف من طبعة الامكان جواز اللاوفوع ابدا فاذا لم ينصف الجيم بالبائة ابدا فلا يلزم ان يتعدى البه ا بالفعل بل بالقوة فهي ممكنة ، او كانت الصغرى ضرورية و الكبرى كل ب ا مادام ب الذي مع الواجب و غيره هج^٢ بدرم^٤ بالضرورة فبدوم ا بالضرورة ففي هذين تبعت الصغرى . و لا يجوز ان يقال في هذه كل ب ا مادام ب لا دائما لانا اذا قلنا كل ب ا مادام ب لا دائما حكمنا ان كل موصوف ب لا بدرم له العدم دوام البائة و كان من الموصوفات ب ج الذي ضروري له البائة فلا يصدقان .

و تعلم^٦ مما ذكرنا انه اذا كان كل ج ب بالامكان و كل ب ا بالضرورة ومعناه كل واحد مما يوصف بانه ب دام له البائة او لم تدم فهو بالضرورة ا و ان لم يكن ب كما عرفت في المقول^٧ على الكل فلامدخل للبائة الغير الضرورية في حمل الالفية على موصوفاتها فهي واجبة دونها و ج من الموصوفات ب بالامكان فاذا فرض وقوعه

(١) خ . اذ ، ع : و اذا (٢) م : فاذا (٣) خ : بيج (٤) زيد في خ : ب
(٥) زيد في خ م . فانه لا يصدق مع الضرورية الصغرى (٦) خ م : يعلم (٧) ع :
القول .

فبجب دونه له الإلغية .

واستنتى من كون النتيجة تابعة لأخس المقدمين ما اذا كانت الصغرى ممكنة سالبة او وجودية سالبة مع كبرى ضرورية موجبة فان النتيجة موجبة ضرورية^١ و كذلك اذا كانت صغرى ممكنة موجبة و كبرى وجودية سالبة فالنتيجة موجبة ضرورية ايضا الا ان هذه السوالب فى حكم الموجبات^٢ فكانه لا يحتاج الى استثناء^٣.

و اما فى الشكل الثانى اذا كانت الكبرى سالبة مما يعكس^٤ فيرجع الى الاول و تسعها النتيجة^٥ لما علمت من ضابط الشكل الاول . و اما صغرى الضرب الثانى من السابى صايرة كبرى الاول فالنتيجة تنبعا . و كذلك صغرى الرابع منه فانها بالافتراض تصير كلمة و تنهى الى ان تكون كبرى فى الاول فننبعا نتيجة هى كبرى الفياس الثانى من الافتراض و تنبعا النتيجة الثانية ، فالعرة^٦ فى هذا الشكل للسوالب فانها تصير كبريات الاول بعكس او افتراض فننبعا النتيجة .

و ههنا ضابط . اعلم ان فى^٧ هذا الشكل اذا كانت مقدمتان فى افتران لكل واحدة منهما جهة تكذب على الاخرى سواء كانا موجبتين او سالبتين او احديهما موجبة و الاخرى سالبة فمحصل نتيجة سالبة ضرورة مثل ما نفول كل ج ب بالوجود او بعضه و كل ا ب بالضرورة فيعلم ان طبيعى ج او بعضه و ا متباينتان^٨ بالضرورة اذ لو دخل احدهما فى الاخرى ولو بالامكان لنعدى اليه حكمه فلو كان ج من الموصوفات بالالف لكان ب ضروريا له ، و هكذا لو كان ا من الموصوفات بج لكان ب وجوديا له و على هذا جميع مختلفى^٩ الجهة كيف كانتا من الايجاب و السلب فالنتيجة فى الكل ضرورة السلب الا اذا كان اختلافهما على وجه يجوز دخول احديهما فى

(١) لا يوجد ضرورة « فى ع خ (٢) م خ : الموجب (٣) م : الاستثناء

(٤) ع خ : يعكس (٥) من هنا الى « هى كبرى » ساقط من م (٦) زيد فى م خ :

فى الجهات (٧) لا يوجد « فى » فى ع (٨) فى الاصول : مباينان (٩) ش :

الاخرى كممكنة خاصة او عامة او وجودية ومطلقة عامة او مطلقة عامة و ضرورية و نحوها . وكل جهة يعم الضرورة^١ و غيرها اذا كانت في معدمة مع^٢ ضرورية و اخلفت الكيفية فالنتيجة ضرورية السلب ايضا فلنا

اما الشكل الثالث فالنتيجة فيه تتبع الكبرى لان الضروب الاربعة النفي ترجع بعكس الصغرى الى الاول فالكبرى بحالها صائرة كبرى الاول فتبعتها النتيجة الا فيما استثنى في الاول فنفي^٣ ما كبراه جزئية كالرابع و الخامس . و ظن^٤ في الرابع ان^٥ النتيجة تتبع الصغرى لانها نصير كبرى الاول و لم يعرفوا ان النتيجة موجبة جزئية محتاجة الى عكس و العكس لم يجب ان يحفظ الجهات بخلاف ناني الثاني فان النتيجة تنعكس محفوظة الجهة لانها سالبة . و في الضربين بين بالافتراض ان النتيجة تابعة للكبرى^٦ فان كل ١ د و لا شئى من ١ د جهتهما جهة الكبريان فبهما لقيامهما مقامهما وهما كبريا العيايين الاخرين في الافتراضين فسبعهما^٧ النتيجة فكون تبعت كبرى الاصلين .

فان قيل اذا كان مرد الشككين الى الاول فلاحاجة اليهما ، فيل هذان من الطرق الصالحة المؤدية وقد نفق ان يكون الوضع الطبيعي لمعدمي فاس على نحو ترتيب احدهما و بالرد الى الاول سغير عن الوضع الطبيعي كقولنا في الناني كل جسم منقسم و لا شئى من النفس بمنقسم فاذا عكست الى لا شئى من المنقسم بنفس غيرت من الوضع الطبيعي اذ الصفات اولى بالمحمولية و ان كان بصح موضوعيتها^٨ ، و كذلك في قولنا كل اسان ماش و كل اسان منفس فان الوضع الطبيعي سغير بالعكس وان صح . و الناني ينتفع به في الفرق فكانه فيل فيه جيم محمول عليه ب و ا مسلوب عنه

- (١) خ : الضرورية (٢) م ش : معيها (٣) ح م : هي (٤) ع : فان
(٥) لا توجد « ان » في خ (٦) ع : الكبرى (٧) خ م : فسبعهما (٨) خ :
موضوعها .

ب فافزروا . و الثالث ينفع به في النقص كمن ادعى ان كل جرم يتخرق قيل^١ الفلك جرم و هو لا يتخرق فبعض الجسم لا يتخرق على الثالث .

فان قيل لما حذفتم الشكل الرابع معللين بالصعوبة و الكلفة في العكس^٢ و في ثاني الثاني و رابعه و رابع الثالث و خامسه من الكلف و العكوس ما ذكرتموه فهلا عمتم الحذف او الاعبار ، قيل مبني الحذف ما كان مجرد الكلفة فان اعتبار الثاني كان لانه في نفس قياسينه لا يكاد يفنقر الى غيره فانا اذا فلنا كل ج ب و لا شيئي من ا ب فالطبع الصحيح بنفطن لأن الذي هو ب لا يكون الذي هو ليس ب ب فحج ليس ا ، و اذا قبل كل^٣ ب ج و كل^٤ ب ا في الثالث بنفطن النفس لأن ب هو موصوف بالجميمة و الألفية شيئي في احدهما هو الآخر ، و اما الرابع فنفس قياسينه بعيد من الطبع و اثبات قياسينه اصعب من اثبات المطالب العلمية التي يراد اثباتها به فحذف ، فلم بنفطن جالينوس و بعض من ذب عنه من المسأخرين لهذه الدقيقة فشوشوا و شنعوا و ضلوا و اضلوا . و العجب انه شنع على المعلم الاول في المخلطات من المطلقات بان ابرادها عديم الجدوى و اكثر وضاعا علمه مطلقة

و عدى ان الشكل الثاني ليس بناتج لذاته بل لخصوصية الجهة و المادة فلو نتج بذاته لنتج على اطلاقه و لبس بناتج على اطلاقه و لو اعتبر كذا يباي لنا ان نفن^٥ كبيرا من الاضرب الفاسدة بزوائد فتنتج فهو لهذا دون الثالث ، فهو لنا كل ج ب و لا شيئي من ا ب لذاته لا يلزم^٨ منه شيئي و لا رده^٩ الى الاول لجواز ان يقع في مادة لا عكس لسالبها و لا يعيض ، الا انه عظيم النفع في العلوم .

التلويح الثالث في الاقتران الشريطية

اعلم ان الشريطيات المنصلة قد يتركب منها اشكال كما للحمليات ، فمن الشكل

(١) خ م : فقبل (٢) خ م : العكسين (٣) ع م : كل ج ب (٤) ع : كل
 ا ب (٥) خ : فنرسوا و شغوا (٦) خ : سابع (٧) خ : نفس (٨) ، و لعل
 الصواب : بعد . (٨) ع : لا يلزمه شيئي (٩) ع : رده (بلا نعط) .

الاول تالى الصغرى يكون مقدم الكبرى كقولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالكواكب خفية . و من الشكل الثانى يشركان فى تال ، و فى الثالث فى مقدم . و البيان العكسى و الخلفى على ما ذكرنا .
 و من المنفصلين فد يتركب القياس على كل الاشكال و الاشتراك بينهما فى جزء غير تمام^١ و القريب من الطبع ما على الاول و الصغرى موجبة و الكبرى كلية كقولنا كل^٢ عدد اما فرد و اما زوج و كل زوج اما زوج الزوج و اما زوج الفرد او زوج الزوج و الفرد جميعا فينحذف الاوسط المشترك فينتج كل عدد اما فرد و اما زوج الفرد او زوج الزوج او زوج كليهما .

و فد يتركب القياس من منصلة و حملية ، و القريب ما تقع الشركة فى التالى فتحصل النتيجة منصلة مقدمها مقدم المتصلة بعينه و تاليها نتيجة تاليف التالى و الحملية . و يجوز ان تكون الحملية صغرى و يجوز ان تكون كبرى ، مثال ان تكون الحملية كبرى قولنا ان كان ا ب فكل ج د و كل د ه ينتج ان كان ا ب فكل ج ه ، و مثال ان تكون صغرى ان نقول كل د ج و اذا كان ا ب فكل ج ه ينتج ان كان ا ب فكل د ه ، و هكذا جميع الضروب ، و استخراج الاصول^٢ مما سلف لا يصعب على الفريضة التامة .

و فد يتركب القياس من منفصلة و حملية و المنفصلة كبرى ، مثاله . الدلالة عدد و كل عدد اما زوج و اما فرد ينتج ان الثلاثة اما زوج و اما فرد . و فد نفع منفصلة صغرى مع حمليات كقولنا كل منحرك اما نبات او حيوان او جماد و كل نبات جسم

(١) شرح : الشركة فيه | فى هذا القسم | قد يكون فى جزء تام و غير تام و صاحب الكتاب لم يعرض للاول و مثاله : اما ا ب او ج د و دائما اما ج د او ه د و ينتج ان كاتا حقيقيين ان كان ا ب ف ه د او ان كان ليس ا ب فلس ه د . (٢) هذه هى الصورة الصحيحة لهذا المثال اوردت بها نسخة م من بين سائر الاصول و هى مطابقة لما فى كتاب النجاة لعظا بلعظ . (٣) خ م : الاحوال .

وكل حيوان جسم و كل جماد جسم ، فهذا هو الاستفراء اتمام فالنتيجة موضوعها موضوع الانفصال و محمولها محمول الحمليات و هو كل منحرك جسم ، و على هذا سنخرج الباقى .

و قد نفع التأليف من منصلة و منفصلة و الاشتراك فى جزء غير تام كقولنا ان كان هذا كثيرا فهو ذو عدد^١ و كل ذى عدد فهو^٢ اما زوج و اما فرد فالنتيجة مقدمها ذلك بعينه و ناليها نتيجة تأليف النالى و المنفصلة كقولنا^٣ ان كان هذا كثيرا فهو اما و اما . و قد يقع فى جزء تام كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما ان يكون النهار موجودا و اما ان يكون الليل موجودا فتصح نتيجة منفصلة كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا ، و يصح منصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس به موجود . و لا تطول فى هذا المختصر ما لأبحناج البه فالذكى : لا يعجز عن استخراج ما بقى .

التلويح الرابع فى الاستثنائيات

و الاستثناء هو رفع احد جزئى الشرطية او وضعه ليلزم وضع الآخر او رفعه ، و العياس الذى فيه ذلك استثنائى ، و بسم بشرطية و حملية فيما تتركب من الشرطيات من حمليين ، ففى المنصلة يُستثنى عين المعدم فينتج عين النالى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فبنتج النهار موجود . او بُسثنى نقيض التالى لينتج نقيض المعدم كقولنا فى المال المذكور لكن ليس النهار موجودا فليست الشمس طالعة و اما استثناء عين التالى او نقيض المعدم فلا ينتج اذ ربما يقع التالى اعم فلا يلزم من وضع الاخص وضع الاخص و لا من رفع الاخص رفع الاخص و لكن يلزم من وضع الاخص

(١) ع ، فهو عدد (٢) لا يوجد « فهو » فى خ م (٣) م : كقولك (٤)

خ : و الزكى (٥) خ م . ان النهار . (٦) فى الاصول : لا .

وضع الاعم ومن رفع الاعم رفع الاخص^١، وفي محال المساواة^٢ قد تنأتى الاستثنآت الاربعة و لكن لا تُعتبر خصوصيات المواد . و الاضرب العقيمة حذفت لعدم اطرادها لا لامتناع الاتفافات .

و اعلم ان المتصلة لا تكون ممكنة و لا وجودية اذ لا استثناء كقولنا يمكن ان كان زيد في السوق ان يكون فائما ، فلا يُستثنى الا ان يؤخذ الامكان جزء النالى فتكون ضرورية . و كذلك قولنا ان كان هذا انسانا فهو من نفس بالفعل اذ الربط في المتصلة هو اللزوم و لا لزوم الا للتنفس بالقوة و هو ضرورى دائم .

و المنفصلة الحقيقية يُستثنى فيها عين ما اتفق فبنتج نقيض ما بهى فل او كسر كقولنا هذا العدد اما تام او ناقص او زائد لكنه تام فينتج لبس بزائد و لا ناقص . او يُستثنى نقيض ما سفق فبنتج عين ما بقى ان كان واحدا او منفصلة في البواقي ان تعددت الاجزاء .

و [اما] الغير الحيفية فمانعة الخلو فقط بسثنى فيها النقيض لينتج العين ، و لا بنتج استثناء العين للنقيض كقولنا اما ان لا يكون هذا حيوانا و اما ان لا يكون نباتا فبفعل لكنه حيوان فمنتج انه ليس بنبات لا غير و مانعة الجمع دون الخلو يستثنى فيها العين للنقيض لا غير . و المحرفات تردالى النظم المستقيم . و المنفصلة التي اجزائها غير متناهية لا يستثنى [فهاشيئى] فان رفع الكل^٣ لوضع واحد لا يمكن و وضع واحد

(١) شرح : هذا هو الذى اسدل به صاحب الكتاب على عمم الضربين و لا يسم ذلك

الا ان يضاف له « و لا يلزم من وضع الاعم رفع الاخص و لا من رفع الاخص وضع الاعم » فان اعذر بان ذلك واضح لا حاجة الى ذكره فلنا وكذا الاول فكان الواجب ان يقول فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص و لا رفعه و لا من رفع الاخص رفع الاعم و لا وضعه . (٢) شرح : اى فى الموارد التى يكون النالى فيها مساويا للمعتم .

(٣) شرح : ينبغي ان يفهم من قوله رفع الكل رفع كل ما يبقى من اجزاء المنفصلة لا رفع كل اجزائها و ذلك ظاهر و بالجملة ان هذه المنفصلة لا يسم فلا نحصل و لا اسساء فى العاس المنفصل الا بعد تمام الانفصال ونحصله ، وهذا اخصر من الوجه الذى اورده فى الكتاب . و مثال هذه المنفصلة قولنا : اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلثة او اربعة و هلم حرا .

لرفع الكل لا يفيد فانه لم يحصل في التصور .

النلويح الخامس في القياسات المركبة

و اعلم انه لا قياس من اقل من مقدمتين فان المقدمة الواحدة اما ان تشمل على كل النتيجة او على جزئها ، فان اشتملت على كلها فهي شرطية لا بد من استثناء لنتيج و قد تمت مقدمتان ، و ان اشتملت على جزئها و للنتيجة^١ جزء آخر فلا بد مما يشتمل عليه حتى يلزم ارتباط الجزئين و قد حصلت^٢ مقدمتان .

و لا قياس من اكثر من مقدمتين في السواذج و يجوز في غيرها كالاستقراء التام مع ان الكسرة هناك في حكم المقدمتين ايضا فان النتيجة لها طرفان فالمقدمة ان لم تناسبها بطرف فلان مناسبة فلا انتاج و اذا ناسب كل من المقدمتين طرفا فلان مدخل للثالث اجمالا . و تفصل تفصيلا لوجيا فنقول المقدمات ان زادت على اثنتين فاما ان تكون واحدة لا تناسب النتيجة فلا اقتضاء لها و لا تعلق و اما ان يشترك كل واحد من المقدمات مع النتيجة و ليس لها الا طرفان فلا بد من^٣ ان تشترك مقدمتان في طرف واحد لها فيصير جزء النتيجة الاصغر و الاكبر مشتركين بين المقدمات فصارت حدا اوسط هذا محال^٤ . بلى قد توجد مقدمات كثيرة مساهما الى نتيجة واحدة و هي في قياسات كثيرة مبينة لمعنى القياس الناتج لذلك النتيجة اذا كانتا غير بيتين^٥ بذانبيهما فلا بد من اثباتهما مثل اثبات النتيجة و يسمى قياسا مركبا .

و هو اما موصول و هو الذي يذكر فيه النتائج^٦ بالفعل مأخوذة تارة نتيجة

(١) م . و النتيجة (٢) في الاصول : حصل (٣) م : فلا بد و ان (٤)

سرح . لعائل ان يقول الميعن ان كل حد اوسط فهو مشترك والموجبة الكلية لا يلزم ان ينعكس كنفسيها كلية فلم قلم ان كل مشترك فهو حد اوسط فكان الاولى ان يبطل ذلك بما ذكر في الوجه الاجمالي و هو انه اذا اشتملت مقدمتان على الطرفين فلا مدخل لما زاد عليهما و على هذا يسغنى عن المفصل الذي سماه لوجيا . انتهى كلام الشارح وله كلام في لفظة « اللوحى » سيجئى . (٥) خ : مبينين . (٦) ع : الناتج ، م : النتائج .

و اخرى مقدمة كقولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ثم كل ج ا و كل ا د فكل ج د
وهكذا الى المطلوب . واما مفصول و هو الذي فصلت النتائج عنه وطويت كقولنا
كل ج ب و كل ب ا و كل ا د و كل د ه فكل ج ه .

و ظن ان قول القائل « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار
موجودا فالاعشى يبصر و الشمس طالعة فالاعشى يبصر » قياس بسيط و ليس الا
مركبا مفصولا حذف عنه « ان كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر » مجعولا نتيجة
مرة و معدمة اخرى ثم « لكن الشمس طالعة » و لا بد فيه من استنتاج من قياس
اقترانى بالضرورة لبتحذف الحد الاوسط المشترك و هو النهار موجود و يجمع
الطرفان ثم سنتنى .

التلويح السادس في قياس الخلف و عكس القياس

و هو قياس يثبت صحة المطلوب بابطال نفيضه اذ الحق لا يخرج منهما .
و يتركب من قياسين اقترانى و استثنائى ، ماله ان لم يصدق قولنا لبس بعض ج ب
فيصدق كل ج ب ، و كل ب ا يضم اليه على انها مقدمة صادقة بينة بنفسها او بينت ،
وهو قياس من شرطية و حملية ، فنتج : ان لم يصدق قولنا لبس بعض ج ب فكل ج ا
و يستثنى نقيض التالى وهو ليس . ج ا فينتج ليس لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب بل يصدق .
و هو فى الجملة ان نأخذ نقبض المطلوب و نفرنه مع صادقة لينتج المحال
و يستثنى نقيض المحال لينتج عين المطلوب لبطلان نفيضه الذى ادى الى المحال فان
صورة القياس صحيحة و المقدمة الاخرى صادقة فالمحال يكون من نقيض المطلوب .
و لاينانى تصحيح المطلوب بتقرين نفيضه مع حملية على نهج الشكل الاول فى الجميع
فان الموجبة الكلية لا يمكن تبيينها بالخلف على الشكل الاول لان نفيضها سالبة جزئية
و لا تصلح لكبروية الاول و لا لصغروية فتبين بالنانى فتجعل صغراه و بالتالى فتجعل
كبراه ، و هكذا ينظر فى غيره من المطالب .

و اما رد الخلف الى المستقيم فبأخذ نقيض المحال و تقرينه مع المقدمة الصادقة على ما بسر^٢ من الاشكال فنتج المطلوب بعينه ، و ستبصر كيفية الرد^٣ من عكس القياس .

فصل : و عكس القياس هو اخذ النتيجة اوضدها و تقرينه باحدى المقدمتين لينتج نقيض المقدمة الاخرى او ضدها . و يسعمل لابطال القياس جدلا من الشكل الاول، مناله : كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا فوضدها لاشيئى من ج ا ان قرن^٤ بالكبرى نتج من الثانى ضد الصغرى و نقيضها ليس بعض و ان قرن بها ابطالها بالتناقض وان اورناها بالصغرى ينتجان من الثالث نقيض الكبرى اذ لا نتج الثالث غير الجزئى ، و اذا كان نقيض النتيجة جزئيا فلا ابطال الا بالتناقض . و انعكاس قرائن الاول عند ابطال الصغرى الى الثانى و الكبرى الى الثالث و فى الثانى عند ابطال صغراه الى الاول و كبراه الى الثالث و فى الثالث عند ابطال صغراه الى الثانى و عند ابطال كبراه الى الاول .

التلويح السابع فى قياس الدور

و هو اخذ النتيجة مع عكس^٥ احدى مقدمتيها لنتج الاخرى فالنتيجة تكون نتجت ما سجهات . و يسعمل جدلا لمنع القياس اذا كانت^٦ احدى المقدمتين غير بينة

(١) ح م ع . و بأخذ (٢) م : نين (٣) شرح . اذا قطعنا النظر عن الاشراف و ادواته و تصحيح المطلوب كان رد الخلف الى المستقيم هو عكس القياس بعينه فان القياس نقيض المطلوب مع المقدمة الصادقة فكل ج ب و كل ب ا المنح لكل ج ا اذا اخذ نقيض هذه النتيجة و هو ليس كل ج ا منضمما الى ب ا اسح نقيض المقدمة الاخرى و هو ليس كل ج ب و ذلك هو عكس القياس بعينه اذا لم نلاحظ الشرط و التصحيح كما عرفت . (٤) ع س خ . افرن . (٥) شرح . العكس المذكور هاهنا لبس المراد به العكس المذكور آنفا بل هذا انما هو اختصاصية المادة للصورة الفضة لعدم اطراده فى المواد . (٦) خ و فى السرح : نتجها ، و يرى فى ها من ش سجهها . و يقول السارح : معناه ان نتيجة ذلك القياس لما انضمت الى عكس احدى مقدمتيه انتجت المقدمة الاخرى التى كانت سجة لها (٧) اصل : كان .

و يغير اللفظ ليوهم التغاير . و لا بد من كون المقدمات متعاكسة لتنحفظ الكمية
 مثاله كل انسان متعجب و كل منعجب ضحاك^١ فكل انسان ضحاك فان اردت عكست
 الصغرى و افرنت مع النتيجة المجمولة كبراهما ننجت الكبرى او عكست الكبرى
 فجعلتها كبرى النتيجة نتجت الصغرى و ان اتفق في قياس ناتج للسلب^٢ فانتج المقدمة
 السالبة ، و لا اساج للموجبة ففي الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة فتقرن^٣ النتيجة
 بالصغرى لتنتج الكبرى و لا تفرن بالكبرى لانه لا يتصور انتاج الموجبة منها الا
 بحيلة في موضع نم سوالب متعاكسة سلبيًا و ايجابيًا معدولا مجمعولا في الاصل و عكسه
 السلب جزء موضوعهما او محمولهما او موضوع احدهما و محمول الآخر كالعكس
 الصحيح مثل الواحد والكنير و عديم الانقسام فان كل ما ليس بواحد فهو كثير و كل
 ما ليس بكبير فهو واحد و كل واحد فهو غير كبير و بالعكس ، و كذلك عديم الانقسام
 مع الكبير فاذا كان القياس كل عديم الانقسام واحد و لا شئى من الواحد كبير
 فلا شئى من عديم الانقسام كبير و اردنا في الدور استنتاج الصغرى الموجبة جعلنا
 النتيجة معدولة و السلب جزء محمولها كقولنا كل عديم الانقسام فهو غير كثير و الكبرى
 بعكسها سالبة و يجعل السلب جزء موضوع عكسها كقولنا كل غير كبير فهو واحد و
 نجعلها كبرى النتيجة المعدولة فتسج الصغرى و هى كل عديم الانقسام واحد .
 و بالافراض قد يجعل غير المتعاكس متعاكسا

التلويح الثامن في اكتساب المقدمات و تحليل القياسات

اعلم ان الشخصى لا يحمل ولا يطلب في العلوم فاذا اردت تركيب قياس فخذ
 حدى المطلوب و اطلب ما يحمل على كل واحد من الحدين و ما يحملان عليه من

(١) خ : لبحفظ . (٢) م هنا و بعده : ضحاك . (٣) ش : ناتج السلب .

(٤) شرح : قوله ففرن النتيجة بالصغرى سهو و صوابه بعكس الصغرى و معلوم ان
 مراده ذلك ، و قد عرف ما الذى يريد بالعكس ههنا .

الذاتيات باسرها و العرضيات و ذاتيات العرضيات و عرضياتها و عرضيات الذاتيات ، و قد علمت ان الاواسط منناهية ، فان وجدت في محمولات موضوع المطلوب ما يصلح موضوعا لمحموله صح من الشكل الاول قياسك او وجدت ما يصلح محمول الطرفين او موضوعهما صح من الثاني و الثالث سواء كان الحمل او الوضع في موجبة او سالبة كلية او جزئية على حسب مطلوباتك .

فصل : لبس كل نتيجة في العلوم^٢ بورد حجتها على نظم مستقيم بل قد نحرف، فانظر الى الحجة هل فيها ما يناسب المطلوب فان وجدت ما يناسب المطلوب ان يناسب لكلية المطلوب فهي شرطية فنسمى^٣ الانجاج و ان يناسب لجزء^٤ فليطلب ما يناسب الجزء الآخر، وان كانت^٥ هناك معدمات مبزرة^٦ فليجهد^٧ حتى يلفق على نسق الاشكال مشرركة في امر منهيبة الى المطلوب ويفضى اليه و الافليس حجة . و ليجرد النظر الى المعنى فكبير ما يناسب شيئا بالمعنى ذرن اللفظ، ويبدل اللفظ المركب بالبسيط لئلا يغلط فيسعمل مركبا في موضع و مفردا في آخر ، و قد تحصل نتيجة موجبة من ذواي سلب فبتعجب لعدم الاحاطة بانهما معدولتان كفولك اللنة لزوج و كل لزوج فرد فالثلثة فرد .

المويج التاسع في استقرار النتائج و في صوادق النتائج عن مقدمات كاذبة

و المنسج بالذات فضة ناتج بالعرض لعكسها و عكس نفيضها فيما له ذاك^٨ و بطلان بعضها ، و بنتج ما يدخل في موضوع النتيجة اذا ظن من غاية قرب نسبه

(١) خ م : او . (٢) لا يوجد . في العلوم . في ع . (٣) خ : و يسنى ، ع : يسنى (٤) م : بجزئه . (٥) اصل : كان . (٦) خ : مشرركة . (٧) م : لمجتهد . (٨) خ م . ذلك ، و في الشرح : قدنه صاحب الكتاب بقوله فيما له ذاك على ان الخمسة التي بالعرض قد لا تسسج من فباس واحد و على ان من الفضايا ما لا عكس نفيض لها كما بيهت عليه عبد الكلام في عكس النفيض [راجع التعليق هناك] و ان كان ظاهر كلامه هناك شعر بخلافه و يصغر الى الياويل الذي ذكره في بابه .

الى الاكبر انهما ينتجها قياس واحد و يسمى نتيجة تحت نتيجة ، و ينتج ما تستوى نسبة الاوسط و الاكبر اليه و الى الاصغر اذا اخذ مع الاكبر و يسمى نتيجة مع نتيجة^١. و لا نتيجة تحت نتيجة فى ناتج جزئى .

فصل : و اعلم انا اذا فلنا كلما كانت معدمات القياس صادقة فالنتيجة صادقة لا ينعكس هذا كليالما عرفت و لايسئنى نقيض المقدم فى الاستثنائيات فيجوز ان تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة لقياس ناتج الا اذا كانت الصغرى فى الشكل الاول صادقة و الكبرى كاذبة فى كل واحد فانه ينتج بالضرورة كاذبا و الا لو نتج صادقا و اخذت الكبرى صادقة كلية ينتج ضده فيصدق المتضادان و ذلك محال و فى غير هذا^٢ لا يمنع الصادق من كاذبتين .

التلويح العاشر فى القياسات من قضايا متقابلة و المصادرة على المطلوب الاول و استسلاف المقدمات

قد يؤلف قياس من قضايا متقابلة بالتضاد او التناقض ليلزم منه سلب شئى عن نفسه او عن ذاتيه^٣ للتغليط و يغير اللفظ لتبعيد الخصم عن التفطن فتؤخذ مقدمة مسلمة و يقرر نقيضها لحجة^٤ ما او نحوه^٥ و يقرن معها و الاصغر و الاكبر مترادفان كقولنا كل انسان حيوان و ليس و لا واحد من الحيوان يبشر ينتج ان لاشئى من الانسان يبشر ، و كذا على الشكل الثانى و الثالث . و ينبغى ان تختلف المقدمتان بالكيفية فى الاشكال كلها .

والمصادرة على المطلوب الاول هو ان يجعل المطلوب نفسه معدمة فى العياس

- (١) لا يوجد « مع نتيجة » فى خ م ع . (٢) ع : ذاك . (٣) شرح : فوله او عن ذاتيه ، لم اجده فى غير كلام صاحب الكتاب ويمثل عليه فى المطارحات بما يدل على ان مراده به سلب ذاتى الشئى عنه لاسلبه عن ذاتيه و هو انسب . (٤) ش : بحجة . (٥) شرح : يريد بنحو النقيض الضد او عكسه .

الناتج له مع تبديل اللفظ برادفه كقولنا كل انسان بشر و كل بشر متفكر فكل انسان متفكر . وقد يتفق في قياس واحد و قد يتفق في قياسات كثيرة و هو ابعد عن تقطن الخصم فينجر آخرها الى مطلوب ثبت بنفسه .

و استسلاف المقدمات طريق في التبيكيت فاذا كان ما تريد ان تقلده الخصم وهو كل ج ا ومقدمناه اللتان تستسلفهما كل ج ب و كل ب ا فالاولى ان تحلل الصغرى و نأخذ الاصغرى مقدمة تتصل بالاوسط بعد حين و كذلك الاكبر لئلا يتفطن الخصم للحيلة .

المطلع الثاني في اصناف ما يحتج به

من جملة ما يحتج به الاستقراء و هو الحكم على كلى بما وجد في جزئياته الكثيرة^١، و ذلك غير مفيد لليقين فانه يجوز ان يكون حكم ما خرج عن الاستقراء مخالفا لما دخل فيه مثل ان نقول كل حيوان يحرك في المضغ فكه الاسفل استقراء بما شوهد من الناس و البهائم و السباع و غيرها فيجوز ان يخرج من الاستقراء واحد كالتمساح يخالف حكمه حكم ما استقري . و ان امكن الاثبات على الجميع ليسند^٢ الحكم الى الكلى فهو الاستقراء البام المذكور و هو قياس مستقيم مقسم^٣ . و نحن اذا حكمنا حكما كليا على كلى فليس بناء على مشاهدة الجزئيات بل نظرا الى نفس الماهية كقولنا كل انسان حيوان .

(١) شرح : هذا التعريف المذكور للاستقراء بدخل فيه الفناس المعسم الذى هو الاستقراء البام لان كل جزئيات الشئى يصدق عليها انها جزئياته الكبيرة ، فاذا اريد تخصصه بالنافع قبل في عدد كثير من جملة جزئياته و هذا هو مراد صاحب الكتاب والا لما حكم على الاستقراء مطلقا بعدم افادة العين . (٢) ع : لبشيد ، م ليسند ، خ : كسبة . (٣) شرح : الاستقراء البام الذى هو الفياس المقسم قد عرفت صورته في الاقترانيات الشرطية و هو مثل ان يحكم بان كل متحرك جسم لان كل واحد من الجماد والنبات والحيوان جسم فان هذه لا يخرج عنها شئى من الجزئيات الداخلة تحت الجسم .

و من ذلك التمثيل و هو الحكم على شئى بما وجد فى شئى آخر يشار كه فى معنى جامع ، و سماه الظاهريون قياسا و سموه اللاحق فرعا والمقيس عليه اصلا كقولهم العالم مؤلف فيكون محدثا قياسا على البيت و له اربعة حدود^١ ، و ذلك غير متين^٢ لوجوه احدها منع افنضاء التأليف الحدوث و فى البيت ان وجد الحدوث فذلك يجوز ان يكون لخصوصية البيت .

و حجتهم فى عليية الجامع طريقان احدهما طريق الطرد والعكس وهو اللزوم وجودا و عدما فيقولون كل موضع وجدنا التأليف وجدنا الحدوث و حيث لا فلا ، و حاصله استفراء و يجوز ان لا يلزم فيما لم يستقرئوه كما سبق . و الثانى ما سموه السبر و النفسيم و هو ان فى البيت العلة اما جيمية اودالية او بائية او تأليف و ليس هى جيمية لوجود الجيمية فى موضع كذا دون الحدوث و كذا غيره فنعين التأليف ، و ليس هذا بسديد لجواز ابتناؤه على الخصوصية ههنا وان وجد فى غيره فلخصوصية ذلك ايضا اذ يجوز ان يكون لمطلق شئى علتان كما سيأتى^٣ ، ثم انهم ملزمون بحصر جميع الصفات و لا تيسر لذلك فيعود معترضهم يطلب لمية امتناع صفة اخرى شذت عن احصائه ، و قد جرت عادتهم بان يقولوا ان كانت صفة وراء ما ذكرناه فأبرزها ، و ليس هذا دأب من يطلب اليقين ، او نفولوا ان كانت صفة اخرى لعثرنا عليها كجبل عندنا محال ان لا نراه ، و بين ان الصفات و الاعبارات ليست كالجبل فان الجبل لا يخفى على سليم الحس المقابل و كم اعتبار التمس على الباحث التحرير فعثر عليه بعد حين . ثم ان سلّم لهم ان الصفات هذه فلم لا يجوز ان يكون لأثنين اثنين مدخل فلا بد لهم من حصر عقود الاعداد و ابطال دخولها فى العلية و ذلك غير سهل ، فان

(١) شرح : ليس المراد بالحدود ههنا المعنى المذكور فى القياس و هو الاجزاء الذاتية . و الحدود الاربعة التى اشار اليها هى : الاصل و الفرع و العلة و الحكم . و العلة قد نسمى بالمناط والمدار . (٢) ش : مبين . (٣) شرح : سيانى فى العلمين الباقيين .

قال وجدت الحدوث^١ دون الصفات المذكورة مع التأليف فيقال في ذلك الموضع ايضا صفات اخرى هي اجزاء العلة ان قرن بها افتضى الحدوث لاستكمالها بها وان انضم الى هذه ايضا اقتضاه فهو جزء غير مستقل بالاقتضاء فلان تعدية به^٢ وحده فيحتاج الى عد تلك الصفات و عادت العقبة الكثود و لا مطمع له في ذلك . و ان سلّم ان التأليف هو المناط المستقل بالعلبة فيجوز ان يكون له قسمان اثري و عنصري وجد في البيت فلزوم الحدوث مع هذا القسم و غير ذلك من انواع التأليف الغير المحصورة فاني يتفصي^٣ و ان تفصي فهو برهاني^٤ لا جدلي فليس للتمثيل مدخل .

ومما ذكرناه قياس الضمير وهو قياس حذف كبراه اما الظهورها كقولنا الانسان حيوان فيكون جسما او لتلا يظهر كذب المعذمة كقول العائل فلان يطوف بالليل فهو سارق . و من الضمير الدليل و هو ما يكون الاوسط امارة للاكبر على الشكل الاول ان صرح به كقولهم هذه المرءة ذات لبن فعد ولدت . و منه العلامة^٥ وهي قياس اضمارى حده الاوسط اما اعم من الطرفين حتى لو صرح بالمقدمتين كان من الشكل الثاني كقولهم هذه المرءة مصفار فهي اذن جبلى ، او اخص منهما فعند التصريح كان على الثالث كقولهم الشجعان ظلمة لان حجاجا كان شجاعا و ظالما . و منه الرأى و هو^٦ فضية محمودة كقولهم الاصدقاء بنصحون و الاعداء بحاسدون و في الاغلب مهمل .

- (١) شرح : يريد لو اعرض المستدل بالتمثل على هذا بان الحكم و هو الحدوث وجد مع المعنى الجامع و هو التأليف ولم تكن الصفات المذكورة حاصلة فهو اذن معلل بالتأليف لا بملك الذى لم توجد حال وجوده . (٢) شرح : معناه ان التأليف مثلا جار ان يكون جزءا من العلة لا علة نامة فلا يتعدى الحكم الى الفرع بمجرد . (٣) شرح : يريد انه لا سبيل الى التفصي اى الخروج من هذه السؤالات كلها و على تقدير التفصي بان يبين وجه الحصر و يبين ان لا علة للحكم الا المناط فيحصل قياس برهاني . (٤) ح م ع : برهان . (٥) اصل : علامه و هو . (٦) اصل : وهي .

و مما ذكرنا الفراسة و هي^١ قياس الاوسط فيه هيئة بدنية وجدت للانسان و غيره من الحيوانات يسندل بها على خلق للزومهما^٢ لمزاج هما معلولاه فيستدل باحد المعلولين على الآخر ، وهو يشبه التمثيل^٣ فالخلق هو الحكم وهو الاكبر كالشجاعة و الهيئة مع جامع كعظم الاعالى والفرع انسان و الاصل اسد . و ينبغي ان يطرد الخلق مع الهيئة في غيرهما من الحيوانات؛ ان وجدت و ان لم يلزم فالمعتبر خلق آخر لازم .

و القسمة بنفسها لبست حجة دون استثناء و فائدتها اخطار الافسام بالبال و لا يفيد في القياس كثيرا فان ما يجعل حجة الوضع والرفع يجعل حجة ناتجة على الاشكال دون الانفصال يقرن به الجزء الآخر من الانفصال مجعولا مقدمة و كذا ان كان الاستثناء اوليا^٥.

المطلع الثالث في قضايا هي مواد الاقيسة

و هي على اصناف احدها الواجب قبولها و هي ستة اقسام . الاول الاوليات و هي قضايا يوجبها العقل لذاته و يكفيه في نسبة بعض اجزائها الى بعض نفس تصورهما دون مشاهدة و سبب خارج كحكمننا ان الكل اعظم من الجزء و ان الشخص في حالة واحدة لا يحل مكانين و نحوهما ، و ان توقف العقل في تصديق نحو هذه فلتوقفه في التصور لا غير . و الثاني المشاهدات و هي قضايا يحكم العقل بها لمشاهدة قوى^٦ اما ظاهرة او باطنة كحكمننا ان الشمس مضيئة و ان لنا و هما و خيالا و خوفا وغيرها . و الثالث المجربات و هي قضايا مبدء الحكم بها مشاهدات مكررة مذكرة موقعة

(١) اصل : و هو . (٢) خ : للزومها . (٣) ع خ م : النمبلى . (٤)

ع : الحيوان . (٥) شرح : اوليا اى غير محتاج الى البيان . (٦) شرح : حكمننا ان الشمس مضيئة هو مثال ما يحكم العقل به بواسطة القوى الظاهرة و باقى الامثلة هي لما يحكم العقل به بواسطة القوى الباطنة .

لليقين و قد تفيد غلبة الظن ، و اليعينى يختص بالعلوم الحقيقية ، و لابه و ان تأمن النفس و قوع الشئى بالاتفاق ، و احوال الهيئة لها مدخل لحكمنا ان الضرب بالخشب مولم و السيف الحديد قاطع ، و فيه قياسية خفية من طريق انه لو كان اتفاقيا لما وقع فى الاكثر و يُستثنى نقيض النالى ، و ليس على المنطقى البحث عن سبب حصول اليقين بل ان يعلم انها كذلك . الرابع الحدسيات و هى قضايا مبدء الحكم بها حدس قوى من النفس يزول معه الشك كقولنا ان نور القمر من الشمس لهيئات تشكل النور فيه ، و تقرب من المجربات الا ان من الحدسيات ما يحصل بدفعة واحدة يقينا دون التكرار و التجريبات تختص بتأثير و تحريك دون هذه . الخامس المنواترات و هى قضايا تحكم النفس بها حكما يعينيا لكثرة الشهادات بعد ان تكون شاعرة بعدم امتناعها آمنة من التواطؤ كحكمنا بوجود بغداد و مكة و ان لم نشاهدهما . و مبلغ الشهادات غير منحصر فى عدد فرب نزر منها افاد اليقين دون الكثير بل اليقين هو الشاهد لكمال عددها فلت او كثرت . و يقينك التواترى و التجربى و الحدسى ليس بحجة على غيرك فلربالم يحصل له و ليس لك تبكيت من ينكره فى موضع . السادس قضايا قياساتها معها و هى قضايا انما يحكم العقل بها لاوسط لايعزب عنه^٢ الذهن عند تصور الحدود ابدا كحكمنا ان الاثنين نصف الاربعة و الاوسط انه احد قسميه المساوى للآخر .

الصنف الثانى المشهورات و هى قضايا اوجب التصديق بها عموم اعتراف الناس بها ، فمنها الآراء المحمودة و هى قضايا لو خلى العقل و ذاته دون انفة و رحمة و قوى و انفعالات من عادات و شرابع و آداب لم يحكم بها لذاته كحكمك بان الظلم قبيح و كشف العورة^٣ عند الناس قبيح و غير ذلك ، و لو قدر الانسان انه خلق دفعة و لم بسأنس بما وراء افتضاء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات ، فمن المشهور

(١) لا يوجد « اما » فى ع . (٢) كذا و الاولى : « لا يعزب عن الذهن » كما

فى النجاة و ساير الكسب . (٣) خ : السيرة ، م : السوء .

أولى فيحمل على الأولى وما معه دون العكس ، و منه حق يصح و منه كاذب ، وقد صرف الشرع عن كثير كتقييح الذبايح ونحوه، ولكل امة مشهورات و كثيرا ما تتطابق عليه الآداب و الشرايع ، و لاهل كل صناعة بحسبها .

الصنف الثاني الوهميات و هي قضايا يوجبها الوهم الانساني فمنها صادقة كأمور محسوسة يدخل في الواجب قبولها و منها كاذبة و هي قضايا في امور غير محسوسة تعلقت بالمحسوسات او لم تتعلق كحكمتنا ان كل موجود مشار إليه و وراء العالم فضاء لا يتناهي و غير ذلك ، و لولا ان العقل و الشرايع دافعاها لكانت تؤخذ من الاوليات ، و المدفوع عنها لا يزال في جواب الوهم و علامتها ان الوهم يساعد العقل في مقدمات ناتجة لنفيضاها و عند النتائج ينكص على عفييه ، و الوهم ينكر نفسه.

الصنف الرابع المأخوذات و هي اما مقبولات ممن يحسن به الظن لامر ساوى او مزيد من عقل و تدبير كالمأخوذات من السلف و اما نفيريات^٢ تؤخذ من الخصم ليبنى عليه الكلام في دفعه او ما يورد من المقدمات في مبدء العلوم و برهاها في موضع آخر فيأخذها المتعلم اما مع استنكار^٤ و حينئذ تسمى مصادرات او طيب نفس و تسمى اصولا موضوعة ستعرف فيما بعده كيفيتها .

الصنف الخامس المظنونات و هي قضايا تحكم بها النفس اتباعا للظن ، و الظن هو الحكم بان الشيء كذا مع الشعور بامكان مقابله كحكمتك بان فلانا يطوف بالليل فهو منلم للمتقر^٦. و من جملتها المشهورات التي تأخذها النفس في بادى الرأى فاذا فكرت فيها رجعت عنها كقول القائل انصر اخاك ظالما او مظلوما .

السادس المشبهات و هي قضايا يحكم بها لمشابهتها للواجب قبوله او لغيره

(١) خ : ينعكس ، م : ينقص . و المن مطابق للاشارات بعين العبارة . (٢) خ : تفريرات . (٣) في الاشارات . مبادئ . (٤) خ : الاستنكار . (٥) شرح : يشير الى انه يبنيه عند الكلام في البرهان . (٦) في الاصول : مسلم الشعر ، للشعر ، للنفر . و عبارة ساير المنطقيين في هذا المال . فهو سارق (او خائن) .

و المشابهة قد تكون في اللفظ و قد تخص المعنى و ستذكر فيما بعد .
 السابع المخيلات وهي قضايا مؤثرة في النفس عند الورد عليها بقبض او بسط
 و نحوهما و ان لم يصدق بها كقول القائل الخمرة ياقوت سيال و العسل مرة مقيية ،
 فترغب و تنفر . و كثير من الناس يقدمون على اشياء و ينفرون عنها لهذه . و ليس
 من شرطها الكذب .

و هذه الاصناف قد تتداخل . و التسليم يقال على احوال القضايا من حيث
 توضع و يحكم بها و التسليم قد يكون من الخصم او من الجمهور او من العقل .
 و اصل التفسير لان المقدمات اما ان تورد للتصديق او لتأثير غيره و هي
 المخيلات ، و ما يورد للتصديق اما ان يكون مبدء الحكم بها لمشابهة كالمشبهات او
 لغير ذلك ، و هذا اما ان يكون تعليدا صرفا كالمأخوذات او يفضيها امر من النفس ،
 و هذه اما ان تعتقد مع الالتفات الي نفيها كالمظنونات او عدم الالتفات ، و هي اما
 واجب قبولها او لم يجب قبولها و لكن بسوهم ذلك اما لقوة من داخل كالوهميات او
 لامر خارج كالمشهورات ، و الواجب قبولها يسعمل في البرهان كانت في نفسها

(١) شرح : اما تداخل هذه الاصناف فكذلك المشهورات والوهميات والمأخوذات

تحت المظنونات وكذلك الواجب قبولها تحت المشهورات . و التسليم الذي من الخصم
 كالقريرات و الذي من الجمهور كالمشهورات و الذي من العقل كالاوليات .

(٢) شرح: الصواب في سمة القسم ان يقال . و ما يفضيه امر من النفس اما ان يعتقد

اعقادا جازما او غير جازم ، فالاول هو الفضايا الواجب قبولها و الثاني ان لم يكن موجبه
 الوهم الاساسي او عموم الاعتراف به فهو مخصص باسم المظنونات ، وان كان موجبه الوهم
 الانساني فهو من الوهميات - لا كلها لان حكم الوهم في المحسوسات يكون جازما -
 و ان كان موجبه عموم الاعتراف فهو من المشهورات ، و قد عرفت ان بعضها يدخل في
 قسم الجازم ، فافهم ذلك . و انما تساهل في هذا الموضوع لأن عدم تحقيق حصر هذه الموارد
 لايتأتى منه ضرر في العلوم الحقيمية وليس الحصر المذكور من الامور المهمة فيها ولهذا
 تراه مطرّحا في اكثر الكتب المنطقية .

ضرورية او على غيرها من الجهات . و اخطأ من ظن ان المبرهن لا يستعمل الا
الضروريات فانه يستعمل الواجب قبولها فيستنتج من الممكنتين ممكنا و كذا من غيرها
بحسب كل مقدمة ولكن ينبغي ان يجب قبول كل مقدمة على ما يدعيه، بذاتها او ببيان.
و مواد الجدليات التقريرات و المشهورات و للخطابية المظنونيات و المقبولات و
للشعرية المخيلات و للمغالطات الوهميات و المشبهات ، و في الجملة^١ فوائد معرفة
هذه^٢ التحرز عنها والأمتحان وتسمى سوفسطائية، وفوائد غيرها من هذه الاقيسة تقرير
الحق عند من لم يقدر على البرهان كالخطابة لشديد العصور و الجدل للمتوسط ، و
فيه ايضا مقابلة فاسد بفساد لثلا يشرع مع كل مهارش^٣ في البرهان ، و الشعریات و
الخطائيات لترغيب و ترهيب في امر ديني او غرض دنيوي^٤.

(١) خ : المشبهات في الجملة و . (٢) هذه اي المغالطات . و في الشرح : لما
بين انقسام الفباس بحسب مواده الي خمسة اقسام ذكر بعد ذلك ما يحصل من كل واحد
من هذه من الفائدة او الفوائد و ابدء بالمغالطي فذكر ان المغالطات تعرف من وجهين
احدهما ليقع الاحراز عنها وتانيهما ليمحن بها من يكون مفضراً في العلم فيظهر عجزه
فلا يعق الاقنداء به ونسمى على التقديرين سوفسطائية و يسمى العن الذي يشمل عليها
من المنطق سوفسطيقا و معناه باليونانية حل شبه المغالطين على ما قيل ، و ربما سميت
امسحانية باعتبار الفائدة الثانية منهما . (٣) خ : ممارس، م : مهارتين . وفي المنجد :
هارش بعض الكلاب علي بمضها حرشها ، و فلان فلانا واثبه و خاصمه . (٤) شرح :
اما الخطائيات ففي الامور الدنيوية على الاكثر . و صاحب الكتاب اطلق ولم يقل فيها
«الاكثر» ولا بد منه اذ من الخطابة ما يفيد في امر ديني ، و لا يبعد ان يكون بعض هذه
منبها للنفس على تحصيل العلم اليقيني او معداً لها لقبول ذلك من المبدء المفارق فيكون
فائدتها باعتبار ذلك الشخص فائدة البرهان . وللمقدمين و من حدا حذوهم من المتأخرين
في كل واحد من الجدل والخطابة والشعريات باب قائم بذاته الا ان صاحب الكتاب لم يتعرض
لهذه المباحث لكون غرضه من الاقيسة ليس الا ما يفيد اليقين وهو البرهان .

المرصد السادس في البرهان و احواله و مشاركاته مع الحد و المغالطات و ضوابط

و فيه ستة تلويحات

التلويح الاول في المطالب

من المطالب المهمة مطلب هل الشئى موجود و يسمى هل البسيط^١ او هل هو بحال كذا ، مما مع ما وراء الوجود، و يسمى هل المركب . و منها مطلب ما الشئى يطلب به ماهية الشئى و حقيقته ان عرف وجوده فان المقول عليه انه حقيقة عند الوجود يسمى قبل ذلك مفهوما و لا يقال له حقيقة و اياه نعى اذا قلنا الحقيقة تفهم بدون^٢ الوجود. و قد يطلب بما مفهوم الاسم و لدى الوجود يصير المفهوم بعينه حداً او رسماً . و مماه الطالبة لمفهوم الاسم تتقدم على هل البسيط و الطالبة للحقيقة تتأخر عنه . و منها مطلب اى و يطلب به تميز الشئى عن غيره . و منها مطلب لم و يطلب به علة نسبة حدى النتيجة فى نفس الامر او علة التصديق وهو الاوسط و يتأخر عن هل بالمرتبة. و ههنا مطالب اخرى مثل كيف و اين و متى و قد تغنى عنها اى و لكن الامهات اربع اثنتان تصورتان و اخريان تصديقتان .

(١) كذا بنذكر صفة هل ، هنا و فى السطر التالي (قوله هل المركب) ، و لعله بتقدير كلمة « مطاب » ، مع احتمال ان يكون من سهو النساخ . و من الملحوظ ان هذه المساهلة بعينها توجد فى عبارة كتاب حكمة الاشراف و عبارة منظومة السبزواري كقوله : و هل بسيطاً و مركباً ثبت ، و قوله : و ما هو الشارح و الحقيقى . مع انه كثيراً ما يعبر عن هذه الحروف بالنايث فيقول : ما الشارحة و هل البسيطة ، فتأمل . (٢) ع : دون ، خ م : بدل .

التلويح الثاني في برهان ان و برهان لم

اعلم ان البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية و الاوسط في البرهان اما ان يكون علة لنسبة حدى النتيجة عينا و ذهنا و يعطى اللمية في نفس الامر و في التصديق و يسمى برهان لم ، او علة للنسبة في الذهن فقط اى يعطى اللمية للتصديق و انية الحكم دون لمية نفس الامر و يسمى برهان ان سواء كان الاوسط معلول النسبة كما في قولنا هذا خشب محترق و كل خشب محترق مثلا فقد مسته النار فهذا مسته النار ، و في برهان لم كان الاوسط مساس النار و الاحتراق هو الاكبر ولم يكن معلولها و لا علتها كما اذا كان الاوسط و الاكبر متلازمين معلولى علة واحدة كقولنا كل انسان ضاحك و كل ضاحك كاتب، و برهان لم لم يشترط ان يكون الاوسط فيه علة للاكبر بل لوجوده في الاصغر و ان كان معلوله كقولنا كل انسان حيوان و كل حيوان جسم^١.

التلويح الثالث في اجزاء العلوم و شرايطها و تناسب موضوعاتها

و اجزاء العلوم موضوعات و مبادئ و مسائل . موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية مثل المقدار للهندسة و العدد للحساب . و نعنى بالذاتى ما يلحق الموضوع من ذاته و ماهيته مثل ما يلحق الكم من المساواة و المناسبة و العدد من الزوجية و الفردية و الحيوان من الصحة و السقم و فطوسة الانف كما ضرب به المثال^٢، فما

١ - شرح : و اعلم ان الاستثناء في الاقيسة الاستثنائية في حكم الاوسط في الاقيسة الاقترانية فاذا قلنا ان كان كسوف قمرى حاصل فالارض متوسطة بين الشمس والقمر لكن الكسوف القمرى حاصل فالارض متوسطة بينهما كان البرهان برهان ان لان الكسوف معلول الاوسط ، و ان قلت ان كان الاوسط المذكور حاصل فالقمر منخسف لكنه حاصل فالقمر اذن منخسف فهو برهان لم لان التوسط علة الخسوف . و بهذا ينحصر البرهان في القسمين و لا يخرج الاستثنائى اذا كان برهانا عنهما ، و ليس فى كلام صاحب الكتاب تصريح بذلك و لا الاشعار به . (٢) شرح : انما خصص الاخير من الامثلة بقوله « كما ضرب به المثال » لانه هو المثال المشهور الذى جرت عادة الاكثرين بان يمثلوا به فى هذا الموضع و صاحب الكتاب لا يمتد مطابقه للتمثيل فذكر هذا القول للتنبه على انه اورده اتباعا للمشهور لا موافقة على انه مطابق ، و لولا انه لا يناقش فى الامثلة لبيت الوجه فى عدم مطابقته .

يلحق باعتبار امر اخص كالكتابة اللاحقة بالحيوان بتوسط الانسان فليس بذاتي لان
الاخص خارج، و ما يلحق بتوسط الامر الاعم ان كان غير ذاتي بالمعنى الاول كالحق
الحركة بالابيض فهو غير ذاتي، وان كان الوسط ذاتيا بالاول^١ فذاتي .
واما المبادئ فهي الحدود للموضوعات واجزائها و اعراضها الذاتية للتصور،
و المقدمات التي منها يؤلف البرهان، كانت واجبة القبول او مسلمة على سبيل حسن
الظن او على سبيل التشكك ليبيّن^٢. و المبادئ التي هي غير المقدمات الواجبة القبول
تسمى اوضاعا، ويخص المسلمات على سبيل حسن الظن بالاصول الموضوعية . ويصدر
العلم بالمبادئ .

و اما المسائل فهي القضايا التي تُطلب نسبة بعض اجزائها الى بعض في ذلك
العلم . و محمولات المقدمات لا بد و ان تكون ذاتية ولو بالمعنى الثاني و اولية اي
لا يكون لها في نفسها وسط اعم ولا اخص ، و الجسمية لحقت بالانسان بتوسط
الحيوان فليست باولية ، و ان لم تحفظ الذاتية و الاولية لخرجت المقدمة عن حد
العلوم فتمتزع فلا اقتسام ، و في مقدمات لعلم كانت تتأرجح فيه لا تشترط الاولية . و
الضروري المورد هي هنا^٣ هو بالضرورة ج مادام ج [لا] و ان لم يكن ج فانه اعم فيشترط^٤

(١) شرح : مراده بالاول المعنى الاول الذي يقال في مقابلة المرضى ، و هو الذاتي

المقوم . (٢) عبارة الشرح : الى ان يبين ، و في الاشارات : الى ان يتبين .

(٣) شرح : الضروري المورد هي هنا اي في البرهان يراد بالضرورة بحسب الوصف لا
الضروي بحسب الذات فان الذي بحسب الوصف اعم منه كما سبق ، فالضروري هي هنا
هو بالضرورة ب مادام ج لا وان لم يكن ج اي لا يشترط مادام الذات موجودة هي
ب فيكون الحكم عليها ب في حال كونها ج و في حال لا كونها ج و ان صح انفكك
نلك الذات عن الجسمية فان الضرورة مادام ج اعم من الضرورة مادامت الذات و ان لم
يكن ج . و النبي في النلويحات في جميع النسخ النبي وقعت عليها « هو بالضرورة ج
مادام ج لا و ان لم يكن ج فانه اعم و يشترط دوام الجسمية » ، و هذا سهو في النسخ
لا محالة فان عاداته ان يمثل بكل ج ب فيجعل ج موضوعا و الباء محمولا فلو كان غير المنال
بمنال جعل فيه الجيم محمولا كان قوله « بالضرورة ج مادام ج » هي الضرورة التي

انظر بقية التعليلات في الصفحة ٧٨

دوام الجيمية فصار المقول على الكل هيهنا اخص منه و هو ايضا شرط في المقدمات و هو الاولية مع الدوام على الكل ، ولا يظن ان حكمنا على الشمس و السماء جزئي فانك علمت ان نفس تصورهما لا تمنع الشركة .

و مقدمات البرهان لا يجوز ان تكونا ذاتيتين بالمعنى الاول فيكون الاكبر ذاتيا للاصغر في النتيجة فلم يتصور جزء المطلوب و صار ذاتي الشئى المطلوب الا اذا كنا قد تصور لنا الشئى بلوازمه دون حقيقته كالنفس التي قد تثبت جوهريتها وهي بعد في الحقيقة غير متصورة او تصور لنا بذاتياتها و يطلب وساطة بعضها البعض في نفس الشئى كما عرفنا جوهرية الهواء و لم نعرف لية ذلك فيطلب سبب كونه جسما ببرهان لم .

فان فيل اعترفتم بان المجهول لا بد له من معلوم موصل اليه و ترتيب فالاوليات ليست حاصلة لنا في بدو الجبلية فنضطر في علمها الى معلومات فيتسلسل او يدور ، قيل ان ذلك انما قبل فيما لا يكفي في تصديقه نفس تصوره و لا يعين الحس و لا يكفي التنبيه .

و اعلم ان اليقين^٢ هو اعتقاد ان الشئى كذا و انه لا يتصور ان لا يكون كذا مطابقا للامر في نفسه ، و لا يجتمع ظن و علم على طرفي نقيض الشئى و لا على

(١) ع : الخلقه . (٢) شرح ، احرز بالفيد الاول عن الظن و بالفيد الثاني عن الجهل المركب . و لو انه عرف اليقين عند تعريفه للبرهان حيث عرفه بانه قياس مؤلف من مقدمات يفينية لكان انسب الا انه لا باس بالآخر . و في قوله « لا بصور ان لا يكون كذا » بحث فان الشئى الميقن قد ينصور نقيضه مع الجزم بعدم وقوع ذلك النقيض و عبارة الكتاب يخرج ذلك عن ان يكون متبقنا بسبب اشراطه في تعريف اليقين عدم تصور النقيض . والذي ذكره غيره في تعريفه هو انه اعتقاد ان الشئى كذا مع اعتقاده انه لا يمكن الا ان يكون كذا مع مطابقته لما في نفس الامر ، ويتوجه على هذا ايضا انه قد يحصل الجزم بالشئى مع اعتقاد امكان نقيضه . والاجود في تعريفه ان يقال هو اعتقاد ان الشئى كذا مع اعتقاده انه لا يكون الا كذا مطابقا للامر في نفسه .

طرفه الواحد كلاهما بالفعل بل قد يظن بالفعل ما يعلم بالقوة تقيضه كمن علم يقينا كبرى كالحاكم ان لا شئ من الاثريات بعنصرى علما ثم حكم ان الكواكب نارية لضوئها ظنا وانما هو لغيبة نسبة الاصغر الى الاكبر عن ذهنه وهو داخل فيه بالقوة ، او كمن علم المقدمتين كالحاكم ان هذا بغل وكان علم ان كل بغل عاقر و لم يخطر بباله تركيب المقدمتين و رآها منتفخة البطن فحكم بانها حُبلى فظن ما علم تقيضه بالقوة فهكذا يجتمع العلم والظن بل الجهل بشئ واحد . و بهذا يحل قول القائل انك علمت ان كل اثنين زوج ثم الذى فى يدى ان لم تعلم انه زوج بطل حكمك الكلى ، فان حكمك على كل اثنين يتناول الاثنين بالفعل و خصوصياتها بالقوة فهى معلوماتنا من حيث انها جزئيات الاثنين لا من حيث انها حصة او حجارة فالخصوصيات محتاجة الى علم آخر .

فان قيل اذا استحصلتم مطلوبكم بم تعرفون انه هو؛ ولا يخرج من سبق العلم به او بقاء الجهل ، يقال ان المجهول لو كان مجهولا بالكلية او معلوما بالكلية ما طلب فهو معلوم من وجه و مجهول من وجه و ما جهلناه نعلم جملة تخصصه بما علمناه

(١) شرح : يريد ان الاصغر اذا كان داخلا تحت الاوسط وكان الاوسط داخلا تحت الاكبر وجب ان الاصغر يكون داخلا تحت الاكبر لامحالة لان الداخلى تحت الداخلى فى الشئ داخلى فى ذلك الشئ . واعلم ان الاصغر لا يدخل فى الاكبر الا اذا كانت الكبرى موجبة ، اما اذا كانت سالبة فلا ، فالمنال الذى ذكره لا ينطبق عليه التقدير ، لكنه يقاس عليه .

(بقية تعاليقات الصفحة ٧٦)

بحسب المحمول وليس المراد الا الضرورة بحسب الوصف الذى جعل عنوانا كما فى ساير الكتب التى له و لغيره . و قوله فيشترط دوام الجسمية ، لعله ايضا من غلط الناسخ فان معناه غير مفهوم لى كما ينبغي ، و باسئراط ضرورة المحمول بدوام وصف الموضوع صار المقول ههنا اى فى البرهان اخص مما كان فى القياس لانه لم يشترط فيه ذلك .

(٤) غ : و يشترط .

فاذا حصل نعلمه بهذا التخصص^١.

فصل : و اعلم ان اختلاف العلوم لاختلاف الموضوعات اولتغاير جهاتها و اذا باين موضوعات علوم بالكلية سميت متباينة و اذا كان موضوع علم اعم من موضوع غيره اما بالجنسية كالهندسة التي هي فوق المجسمات ، او باطلاق و تقييد الكرات المتحركة التي هي تحت الكرات ، يقال للاخص انه موضوع تحت الاعم ، و كذلك ان كان موضوعا متغايرين ولكن احدهما ينظر في الآخر من حيث هو اعراضه الذاتية ككون الموسيقى تحت الحساب . و كل اصل موضوع في علم يبرهن عليه

(١) في خ وفي عبارة الشارح في الموردين : تخصيص . و في الشرح : جرت عادتهم ان يتمثلوا على ذلك بالابق اذا وجد فانه لم يكن مجهولا من كل وجه لانه معلوم الذات و لا معاوما من كل وجه لانه مجهول المكان فاذا وجد علم انه آبقنا بما كنا علمناه و هو ذاته و صورته . و زعم بعض الاكابر من الفضلاء ان هذا الجواب ينمشی في المطلوبات التصديقية خاصة فان المطلوب حينئذ يكون معلوم الصور مجهول التصديق فاذا حصل لنا ذلك المجهول عرفناه بصوراته السابقة ، و اما في المطالب التصورية فزعم انه لا ينمشی لان الصور المطلوب ان لم يكن مشعورا به امسنع طلبه لانا نعلم ان الذي لا يكون للنفس به شعور يسحيل نوجه الطلب نحوه وان كان مشعورا به فهو اذن متصور فلا يكون مطلوب التصور . ثم ادعى بان هذا لا يندفع بان يقال انه معلوم من وجه و مجهول من وجه لانا نقول احد الوجهين غير الآخر لاسحالة ان يكون ان يكون الشئ الواحد معلوما مجهولا معا في جهة واحدة فال المطلوب اما ان يكون هو الوجه المعلوم او الوجه المجهول و كلاهما باطلان لما سبق .

و جواب هذا يظهر مما سبق الا اني ازيدة ايضا و هو ان المنفصلة القائلة ان المطلوب اما الوجه المعلوم او الوجه المجهول ان اريد انها منفصلة حقيقية او مانعة الخلو فهو ممنوع لان ههنا امر آخر و هو الذات صدق عليها الوجهان جميعا وليس الطلب متوجها الا نحو تلك الذات ، و كذا ان اريد انها مانعة الجمع اصدقهما على تلك الذات . و على تقدير صدق منعها للخلو لا نسلم ان الوجه المجهول يمتنع طلبه وانما يكون كذا لولم يقيرن به الوجه المعلوم كما تمثلت به من الذات المجهولة التي علم تخصيصها بصفة فانهما لو كانتا اعني الذات والصفة معلومتين او كانتا مجهولتين استحال الطلب و انما صح الطلب لكون احدهما معلوما والآخر مجهولا . و يمكن تقرير جواب هذا التشكيك من وجوه كثيرة وفيما اورده كفاية .

فى غيرہ و الغالب فى ما هو فوقه و ان كان يتفق فى ما تحته ، و قد تبينى مقدمات العالى على السافل المحتاج اليه فى بيان مقدماته ولكن تتفاير جهات الافتقار فلا يدور .

و العلوم تترتب ، واحد فوق واحد و تحت واحد ، بترتب الموضوعات . و انتهاؤها الى الفلسفة الأولى التى موضوعها الوجود و لا اعم منه .

و لا برهان على الفاسدات لتغيرها فلا يدوم العقدها ، و البرهان فى ما يدوم عقده يقينيا ، و ايضا هى بين محسوس حاضر و غايب محتمل الفنا فلا برهان على التقديرين الا اذا اخذت كلية ملغاة خصوصياتها و حينئذ ليست منها .

و الممكنات لها برهان على امكانها دون وقوعها . و الممكن الاكترى حجة موقعة للظن على الوقوع كنبات اللحية بعد البلوغ ، و الاوسط متانة النجار و استحصال البشرية . دون الافلية و المتساوية^١ .

التلويح الرابع فى ان الحد لا يكتب بالبرهان و كيفية^٢ الطريق اليه ، و فيه اشارة الى مشاركاتهما

و الحد لا يكتب بالبرهان لانه حينئذ يفعر الى الاوسط و يكون الحد الاكبر^٣ و المحدود الاصغر و لا بد و ان تكون الحدود متساوية اذ لو كان الاوسط اعم كان الحد المجعول اكبر اعم فلاحدية فاللاوسط المساوى كيف كان ان حمل الاكبر عليه على انه محمول فقط فيتعدى هكذا فلا بيان للحدية و ان كان الاوسط المساوى فصلا او خاصة او رسما او حدا ناقصا مع انه يعود اليه الكلام و حمل الحد عليه على انه له اى للاوسط فلا يلزم ان يكون حد احد هذه الاشياء حد النوع و الحد التام للحد الناقص حد ناقص ، و ان حمل على هذه على انه حد لما هذه محمولاته فى

(١) شرح : فوله دون الافلية و المتساوية ، يريد انه ليس الممكنات الافلية و المتساوية

حجة تدل على الوقوع بخلاف الممكنات الاكترية . (٢) لا توجد « كيفية » فى م .

(٣) ع خ : اكبر و المحدود اصغر .

الحقيقة او شوارحه^١ فقد صودر على المطلوب الاول ولا حاجة الى هذه، وان كان الاوسط حداً آخر تاماً فلا حدان لشيء واحد و لا اولوية في الوساطة .

والقسمة غير نافعة بان يقال اما ان يكون ج حداً اوب اذ في الاستثناء، والحصر يعود الكلام^٢.

فان قيل الستم تبرهنون على المعقولات الصرفة مثل النفس و غيرها على انها جوهر وعلى ذاتياتها؛ و الحد من الذاتيات و قد برهنتم عليها، فاعلم ان مثل هذه وان كان لنا سبيل الى معرفة بعض ذاتياتها و معرفة امر به خصوصياتها لا يمكن لنا ان نحكم بان لا ذاتي لها وراء هذا ليتم الحد .

و ليس بطريق اكتساب حد الشئى عن حد ضده ايضا كما ظن لعدم الاولوية و لعود الكلام اليه .

و الاستقراء ايضا غير منجح بان يقال استقرينا الكثير فكان هذا حده فانه ان اخذ حد الجزئيات على خصوصها فلا تعدية الى الكلى و لكل واحد ما ليس له فلا استقراء مع ان الاشخاص لا حد لها، و ان اخذ حد نوع الجزئيات فلا حاجة الى الاستقراء .

بل الطريق ان يؤخذ شخص واحد من النوع المطلوب حده و تعد صفاته و يرى انتهاء كل صفة الى العام الذى ليس فوقه عام آخر من الذاتيات و يتنزل منه على الترتيب من غير اخلال واسطة و يرى الداخل في الحقيقة بقوانين مضت وغيره بحذف المقسمات التى تقوّم وجود ما قسمته^٣ والمقولات في جواب ما هو المرّبة حتى ينتهى الى مقول لا مقول تحته و تُجمع الذاتيات فالعامة تدخل تحت الجنس وتقرن بالفصول.

(١) خ : شرايطه، ع. شوارطه. وعبارة الشارح مطابقة لما اتبناه في المتن (٢) شرح : و يظهر من هذا ايضا انه لا يجوز ان يتبين باستثناء شرطية منصلة ولهذا لم يتعرض لذكره صاحب الكتاب .

(٣) شرح : المقسمات التى تقوّم وجود ما قسمته هي الفصول على ما عرفت .

فهذا هو طريق الحد و هو التركيب ، و القسمة تنفع في هذا لئلا تنحذف واسطة و نحفظ بها القياس الطولية والعرضية^١ فان الجسم ذا النفس تارة ينقسم الى المتغنى وغيره و تارة الى المتحرك بالارادة و غير المتحرك بالارادة فهذه عرضية .

فصل في مشاركات بين الحد والبرهان : و قد يقع ان يتفق جوابا ما ولم فان اوسط البرهان قد يكون من العلة الذاتية للشيء ، مثاله ما اذا سئل ان القمر لم ينكسف فيقال لان الارض توسطت بينه و بين الشمس و كل حالة كذا توجب زوال ضوءه فعين به الكسوف ، و يسئل ان الكسوف ما هو فيقال هو زوال ضوء القمر لنوسط الارض بينه و بين الشمس ، فقد قدم في الحد ما اخر في البرهان^٢.

و اعلم ان العدل الرابع ، و هي الفاعلية كالنجار للكرسی و المادية كالخشب له و الصورية كهيئته و الغائية و هي التي لاجلها الشيء كالصلوح للجلوس عليه ، الاربعة اذا حصلت حصل الشيء ، والغائية و الصورية اذا وجد كل منهما دل على وجود الكرسي لانهما بل بالكل دون الاخرين^٣. و قد نجتمع الاربعة في قول شارح كفولهم ان السيف آلة صناعية منخنة من حديدة مطاولة معروضة محددة الاطراف

(١) شرح : القياس الطولية هي ان ينقسم الشيء الى قسمين او اكثر ثم ينقسم كل واحد منهما او احدهما الى قسمين آخرين فصاعدا والقياس العرضية ان ينقسم الشيء بوجهين من القسم فزايدا من غير ان يكون احد الوجهين او الوجوه موسطا في القياس الآخر كالمال المذكور في الكتاب .

(٢) شرح : يريد ان زوال ضوء القمر متأخر في البرهان عن توسط الارض بين القمر والشمس و هو في الحد مقدم على الوسط المذكور ، و كذلك في كل ما يقع جوابا «ما» الذي يطلب به الصور و «لم» الذي يطلب به الصديق و ان كان في المال المذكور نظر لا يليق اراده اذ لا مناقشة في الامثلة .

(٣) شرح : يريد ان هاتين العلتين [اي الصورية والغائية] اذا وجد كل منهما دل على وجود المعلول - لانه فقط بل به و بباقي العلة المذكورة - و لا كذلك حال العلتين الاخرين و هما الفاعلية والمادية فان كل واحد منهما قد يكون موحودا و لا يكون المعلول موجودا .

لجزء أعضاء الحيوان في الفتال ، فالصناعية اشارة الى الفاعلية و الى الثلاثة الاخرى ما بقى^١.

والعلة المساوية^٢ للمعلول تؤخذ في القول الشارح له، و افسامها الخاصة لا تؤخذ الا في حد نوعه كالعفونة التي هي احد اسباب الحمى لا تؤخذ في حد مطلق الحمى بل في حد نوع منهما كحمى الغب . و المساوية يجوز ان تجعل اوسط لوجود المعلول ايضا والتي هي اخص من المعلول كتكاثف الهواء بالبرد و كثرة تراكم الابخرة اللتين هما علتنا السحاب و كل واحد اخص من مطلقه فلا يجعل الا اوسط وجود المتخصص^٣. و ان اشتركت العلة المتخصصة كورق الخروع والتين و الكرم التي هي اخص من سرعة الانتشار في امر يساويه و هو انفشاش الرطوبة الماسكة و هو بتوسط امر آخر في الكل^٤ و هو عرض الاوراق فليجعل المساوي الاوسط .

التلويح الخامس في القياسات المغالطية

و الغلط في القياس فد يقع بسبب مادته^٥ و قد يقع بسبب صورته و قد يقع

- (١) شرح يريد ان المحددة هي العلة المادية ، و كونها متطاولة معروضة محددة الاطراف هو العلة الصوريه، و كونها لجزء أعضاء الحيوان في الفال هو العلة القائمة .
- (٢) شرح . يحنرز بذلك عن العلة التي هي اخص كالاربعة للزوجة .
- (٣) شرح : يريد ان كل واحد من على السحاب هي اخص من مطلق السحاب فلا تجعل تلك العلة الاخص اوسط وجود مطلق المعلول وانما جعل اوسط المعلول المتخصص بملك العلة .

- (٤) شرح : يريد ان ذلك الانفشاش يحصل بتوسط امر آخر حاصل في كل احد من تلك العلة الخاصة . وقوله و هو عرض الاوراق ، الضمير عايب الى ذلك الامر الآخر . وقوله فليجعل المساوي الاوسط ، يريد انه يجب ان يجعل المشترك الذي هو علة مساوية للمعلول اوسط في البرهان . و اعلم ان اسباغ الكلام في كل واحد من هذه العلة و وجه انحصارها في الاربعة المذكورة يأتيك في الفلسفة الاولى عند تفاسيم الوجود و هو غير لائق في هذا الموضوع . و في مباحث البرهان كلام طويل لا يناسب عرض الكتاب اسقصائه .
- (٥) ليعلم ان السبب العام للمغالطة هو عدم التمييز بين الشئى و ما يشبهه و هي انظر في التعاليقات في الصفحة التالية

بشركة . و ما هو بسبب الصورة فأن لا يكون من شكل ناتج او من ضرب ناتج بالاغفال عن شرائط سبقت في السواذج والمختلطات . و الذى يقع بسبب المادة فاما للمصادرة على المطلوب الاول او لأن النتيجة مساوية للمقدمة فى المعرفة و الجهالة فانه ليس تبيين احديهما بالأخرى باولى من العكس ، او لكذبها ، و مع كذبها اذا اوردت فى القياس فلا بد لها من مناسبة مع الصادق وذلك اما لاشتباه لفظى او معنوى اما الاول فقد يقع الاشتباه فى نفس اللفظ كالألفاظ المشتركة نحو العين و قد يقع ايضا بسبب المشابهة و المشككة ، و لاشتباه بسبب الأدوات كما يقع بسبب مصرف الربط ، او باعتبار هيئة التركيب كقولك « غلام حسن » بالسكونين ، او بسبب صرف او وقف و ابتداء كفى قوله تعالى و ما يعلم تأويله الا الله و الراسخون فى العلم .

و المعنوى اما ان يكون لغلط فى السور كاخذ الكلى^١ و كل واحد والكل ، كل

(١) شرح : الفرق بين الكلى و كل واحد والكل قد مضى فى شرائط المعول على الكل ، و به يعرف الفرق بين البعض السورى و الجزئى الحقيقى فان البعض السورى معناه بعض الافراد التى يصدق عليها الموضوع ولا كذلك الجزء . و احترز بالحقيقى عن المجازى كالحيوان المحمول على الانسان فانه اذا قيل انه جزء منه فذلك على طريق المجاز لما عرفت ان الجزء لا يكون محمولا من حيث هو جزء . و هذه الاغلاط المملفة بالسور هى من باب الغلط بسبب فى جوهر اللفظ .

قبة تعديقات الصفحة السابقة :

محصورة فى ثلثة عشر قسما و قد احصاها صاحب الكتاب لكنه لم يذكرها على اسلوب حاصر ، كما يفول الشارح ، بل قسمها الى ثلثة اقسام و ذكر فى كل فسمه منها عدة مغالطات على سبيل الاسقراء . و التقسيم الحاصر هو التقسيم الذى يدور بين اللفظ و المعنى بان يقال الغلط (او المغالطة) اما ان يعلق باللفظ او بالمعنى و المتعلق باللفظ اما باعتبار انمراده او باعتبار تركيبه الخ و قد اورد الشارح هذا التقسيم فى كتابه بالتفصيل و هو موجود فى كتب المنطق الهامة كاساس الاقتباس و منطق التجريد و شرح منظومة السبزوارى ، فليرجع اليها من يريد التفصيل ، و يوجد فى الاشارات بصورة ناقصة . انظر الملحقات و هناك مغالطات من نوع آخر لم يذكرها صاحب اللويحات و هى التى يقال لها « المغالطات الخارجة عن القياس » لان سبب الغلط فيها اشياء خارجة عن القياس كتخجيل الخصم و ترذيل قوله و الاستهزاء به و قطع كلامه و ما يجرى مجرى ذلك . و قد جرت عاداتهم بعدم ذكر هذه المغالطات فى الكتب المختصرة ، و النعويل فى امرها على المطولات كالشفاء و الاساس .

مكان الآخر، واخذ البعض السوري مكان الجزئي الحقيقي. او بسبب في الجهة كأخذ سوالب الجهات مكان السوالب الموصوفة بها و نحوها. اولسبب في نفس المقدمة و هو اما بتركيب المفصل كقولنا زيد طيب و زيد حسن فيركب و يقال زيد طيب حسن او تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج و فرد يفصل فيقال الخمسة زوج وهي فرد وهذا يناسب الغلط اللفظي ايضا. اولايهام العكس كقولنا كل ثلج ابيض فيؤخذ كل ابيض ثلج او بان لا ينقل الموضوع بكليته في العكس. اولاخذ حكم الخاص للعام للتعدية كمن رأى الحركة انها لا يتصور بقائها زمانين فاخذ انها كذا للعرضية ليتعدى الى البياض فأخذ العام مكان الخاص حاكما بان كل عرض لا يبقى و هذا يقع كثيرا، واستعمال الجدليات كلها فيما يدعى انه قطعي مغالطة. او لاخذ لازم الشيء مكانه كمن عهد الانسان متوهما و مكلفا فظن ان كل متوهم مكلف. او لاخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كمن قال ان^٢ الفاعد في السفينة الجارية متحرك و كل متحرك لا تبقى اجزائه كل منها على مكان واحد لينتج الباطل. او لاخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل و بالعكس^٣. او اخذ الذهني مكان العيني و بالعكس. او اخذ منال الشيء على حكمه.

(١) شرح : كاستعمال « ليس بالضرورة » في موضع « بالضرورة ليس » وكذا غيرهما من الجهات . وقد عرفت الفرق بين تقديم السلب على الجهة و تأخره عنها . و اما قوله و نحوها فيحمل ان يريد به الاطلاق و هو ليس بجهة و هو يذكر مع الجهات مثل « ليس بالاطلاق » في موضع « بالاطلاق ليس » ، ويحمل ان يريد كل ما يختلف المعنى فيه بتقدم حرف السلب او تأخره مثل سلب اللزوم و لزوم السلب ، او ما هو اعم من ذلك و هو ما يختلف المعنى فيه بسبب التقديم و التأخير سواء كان ذلك في السلب او غيره و قد مضى مثاله .

(٢) في الاصول . انا . وفي الشرح : هذا وان سماه اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فهو من باب سوء التأليف .

(٣) شرح : اما اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وعكسه فقد سبق مثاله في ضابط الحمل ، و اما اخذ الذهني مكان العيني فهو كمن حكم على الجنس المنطقي بما يحكم به على الجنس النظر بنية التعليقات في الصفحة التالية

او اخذ حكم العلة لجزئها او جزئه لجزئها . او المذهول عن شرائط الحمل . او لترك
الاعتبارات كمن سمع ان الكليات موجودة في الازهان و معدومة عن الأعيان فليست
موجودة في الاعيان و لا معدومة عن الازهان فحكم مطلقا انها لا موجودة و لا
معدومة فغلط و غلط ، فرعاية الجهات و الحشيات امر مهم .

و الغلط المناسب للمصورة و المادة فد يقع بسبب اختلاف الحد الاوسط في
المقدمة كقول القائل الانسان حيوان والحيوان جنس وانما اخذ في الكبرى الطبيعة
الحيوانية التي لا تكون في الاعيان ، وتناسب المادة لانه اشباه لفظي من الالف و
اللام او نحوه في غيره^١ . وقد يقع بسبب لفظ بشك انه من الموضوع او من المحمول^٢ ،

(١) شرح : قوله في غيره ، اي في غير هذا المال . (٢) شرح : هذا من سوء
اعتبار الحمل و هو مثل قولنا « الانسان وحده ضحاك و كل ضحاك حيوان » مع انه لا
يصدق « الانسان وحده حيوان » ، و لو جعل وحده جزءا من المحمول ففيل « الانسان
هو وحده ضحاك و كل ما هو وحده ضحاك فهو حيوان » لجاءت النتيجة « الانسان
حيوان » ، وهي صادقة . وقد يمكن ان يجاب عن هذا المال بوجه آخر وهو ان الصغرى
عبارة عن قضيتين احدهما موجبة وهي « الانسان ضحاك » ، و الاخرى سالبة وهي
« لا شئ مما ليس باسان ضحاك » ، و لئطة « وحده » هي الدالة على هذه السالبة ،
فباعتبار الموجبة انتج « الانسان حيوان » و باعتبار السالبة هو عقيم . وعلى هذا الجواب
يكون المغالطة في هذا المال من باب جمع المسائل في مسألة .

بقية تعليقات الصفحة السابقة:

الطبيعي ، و اما عكسه فكم من حكم على الطبيعي بما يحكم به على المنطقي ، و اما اخذ
منال الشئى على حكمه فكم من يحكم على الصورة الذهنية المأخوذة من النار بانها في الذهن
محرقة لكون النار الخارجية كذلك ، و اما اخذ حكم العلة لجزئها فكما حكم بعضهم
ان السمع و البصر مملان بالحيوة و انما يعلان بها مع الآلات المخصوصة . اما قوله
او جزئه لجزئها يريد اخذ جزء الحكم مملابجزء العلة كقبيل رفعه الفا من الرجال مسافة
ما فظن ان الواحد منهم يرفعه من تلك المسافة بنسبة الواحد الى الالف وليس ذلك بلازم
بل قد لا يمكنه للواحد ان يحركه اصلا .

اول عدم نقل الاوسط بكليته^١ او بسبب اختلاف الاصغر والاكبر في المقدمتين والنتيجة^٢.
 و من اهمال الاعتبارات ما يقال على قولنا ان صغرى الاول اذا كانت ممكنة
 و الكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية انه ينقض بقولنا كل انسان يمكن ان يكون
 متحركا و كل متحرك بالضرورة يتقوم بالحركة فليس لنا ان نقول كل انسان بالضرورة
 يتقوم بالحركة واجيب عنه بان الكبرى وجودية اي مادام متحركا مع الاعتراف بان
 نتيجة الممكنة الصغرى و الوجودية الكبرى ممكنة فلو كان لهذا كان يتأتى ان يقال
 كل انسان يمكن ان يتقوم بالحركة و ليس كذا ، و انما الغلط لان الكبرى ليست
 مقولة على الكل اذ لا يصح ان يقال كل واحد مما يوصف بانه متحرك بالضرورة
 ينقوم بالحركة حتى يتعدى الى الانسان و الفرس و غيرهما بل التقوم بالحركة
 للمتحرك من حيث هو متحرك فلا تعدى الى الحقائق التي وراء المتحركة .

و وضع ما ليس بعلة علة غلط يختص بالخلف^٣ وهو ان يدعى ان المحال كان
 لنقيض المطلوب و يكون لغيره .

ضابط : فاذا اورد عليك قياس فانظر في جميع اجزائه و اسواره و جهاته
 و نفس معدماته و حدودها ثم في تركيبه انه من اي شكل و اعتبر شرائطها عماك
 لا تغلط ان شاء الله .

- (١) شرح : كقولنا : الانسان له سمر و كل شمري نبت فالانسان نبت ، وهذا من باب
 سوء التأليف . (٢) شرح : كقولنا : الفلك المحدد للجهات ليس ورائه جهة فهولا
 ينخرق ، فينسخ منه : الفلك لا ينخرق ، فموضوع الصغرى و هو الفلك المحدد لم يكن هو
 بعينه موضوع النتيجة و هو العلك مطلقا . و هذا من باب احدا ما ليس بعلة علة. (٣)
 شرح : وقد علمت ان وضع ما ليس بعلة علة في الاصطلاح المذكور في حصر المغالطات
 | انظر الملحقات-م | لا يختص بالخلف ، وصاحب الكتاب اصطلاح على تخصيصه به .
 (٤) شرح : فيه نظر لان المقدمات والحدود هي اجزاء القياس فلاحاجة بعد قوله « فانظر
 في جميع اجزائها » الى ان يعطف عميه النظر في « نفس مقدماته و حدودها » ، فاحد
 انظر بقية التعاقبات في الصفحة التالية

التلويح السادس في ضوابط متفرقة بعضها عرشية^١ فقد يتفجع بها فيما بعد
و بعضها لوحى قد قدمناه من موضعه^٢ لِحاجتنا اليه

ضابط في العام : انه يلزم من صدق الاخص صدق الاعم و لا عكس ، و لا
يلزم من كذب الاعم كذب الاخص و لا عكس ، و الاعم صدقا اخص كذبا ، و الاخص
صدقا اعم كذبا . و المتلازمان ايجابا متلازمان سلبا . و نقيض الاخص اعم من نقيض
الاعم ففي الشرطية المتصلة اذا كان التالي اعم فلنا ان نجعل سالبه مقدها و سالب
المقدم تاليه و المنصلة موجبة صادقة ، و كذا في الحمل .

و العام قد يقال بازاء ما يجب فيه الشركة و الاستغراق^٣ و هو في المحصورة
الكلية و قد يقال بازاء الكلّي . و الخاص يطلق على مفهومي الجزئي ؛ بالاشترك
ابضا ، و يقال ان الحيوان اعم من الانسان يراد به العموم الثاني فاذا كان عامه ذاتيا

(١) كذا بالأنث في جميع النسخ ، ولا شك في جوازه (مع ان الاصل هو الذكير
كما في قوله : و بعضها لوحى) فانه من باب « فُطعت بعض اصابعه » و الشرط في هذا
الباب صلاحية المضاف للاستغناء عنه ، كما نص عليه ابن هشام في المغنى ، و هذا
الشرط موجود ها كما لا يخفى . قوله « فقد يشمع » لفظة « فقد » لا توجد الا في
نسخة م . قال الشارح : هانان اللفظيان اعنى العرشى و اللوحى قد استعملهما
في عدة مواضع من هذا الكتاب و لم يبين مراده منهما ، و لعل مراده بالعرشى البحر
الذى حصله بنظره و باللوحى ما اخذه من الكسب ، والله اعلم بالحقايق . (٢) في الاصول:
موضوعه، موصوفه . (٣) شرح : الشركة هي باعتبار كلثة موضوعها و اما الاستغراق
فلان الحكم وبها على كل فرد من افراده . (٤) شرح : قوله مفهومي الجزئي ، يريد
بهما الجزئي الحقيقي و الاضافي . (٥) شرح : يريد هبنا بالعام الكلّي و بالخاص
الجزئي الاضافي .

بقية تعليقات الصفحة السابقة :

القولين زيادة لا حاجة اليها . (٥) شرح : قوله عسك لا تغلط، لان القياس كما استعرف
ليس بعلة موجبة لحصول النتيجة ، انما هو معد لحصولها من المبدء العياض ، و قد يجوز
في بعض النعوس ان لا نسعد بذلك القياس لتحصيل شئى و ان كان ذلك القياس بعنيه
معدا لغير تلك النفس . و ربما اختلف ذلك في نفس واحدة بحسب حالتين ، و كل ميسر
لما خلق له .

لخاص فما يجب على العام لطبيعته^١ و يمتنع عليه يجب و يمتنع على الخاص وما يمكن على الخاص يمكن على العام ، ولا يتعدى ما قلنا في كل واحد الى الآخر فان للخواص طبائع يجب و يمتنع باعتبارها ما لا كذلك في الطبيعة العامة ، و العام الاول ايضا ما يجب على عمومه و جب على الجزئيات الحاضرة والشخصيات تحنه و كذلك ما امكن و^٢ امتنع، و لاعكس . والقاعدة الكلية لوجوب امر لشيئ تبطل بعدمه في جزئى منه واحد ، و القاعدة الكلية لامتناع شيئ على شيئ تبطل بوجوده في جزئى واحد له ، و قاعدة الامكان الكلية لا يبطلها وجود و لا عدم ، و القاعدة الكلية لامكان شيئ على شيئ نوى تثبت بوجوده في جزئى و عدمه في آخر و لا كذلك في الوجوب و الامتناع الا ان يبين انه لنفس الطبيعة في ذلك الجزئى . و العام الاول يلزم من صدقه صدق الخاص و يلزم من كذب الخاص كذب العام فقط بخلاف الطبيعة العامة فانها بعكس هذا . و يُعلم^٣ ان العموم والخصوص خارجان عن حقيقة الشيء لتعقلها دونهما و لجواز اقتران كل واحد بطبيعة واحدة . و الكلى غير الكل فان الكلى ذهنى فقط و يُعقل دون جزئياته و يتفوم دونها و يحضر مع غيبتها و يوجد مع عدم كثير منها و تدخل الجزئيات تحته ولا تدخل فيه^٤ و يوجد شبهه^٥ في الجزئيات، والكل مع الاجزاء

(١) شرح : احترز بطبيعته عما يجب و يمتنع و يمكن لعموم الشيء او لخصوصه كالحيوان والانسان فان ما يجب او يمتنع على الحيوان من حيت هو حيوان لا من حيت انه عام فانه يجب او يمتنع على الانسان ، و ما يمكن على الانسان من حيت هو انسان لا من حيت هو اخص من الحيوان فانه يمكن على الحيوان . و بالجملة يلحظ في ذلك العام و الخاص الطبيعيان لا المنطقيان على ما عرفت فان الحيوان من حيت انه عام يصدق عليه بالوجوب انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق و لا كذلك الانسان الذى هو اخص منه لا من حيت طبيعته الانسانية و لا من حيت خصوصه ، و على هذا يقاس الحال فيما يمتنع و يمكن . (٢) ع : او . (٣) كذا ، و يحتمل : و ليعلم . (٤) م : فيها . و في الشرح : جزئيات الكلى داخلة تحته و ليست بداخلة فيه و الكل ندخل اجزائه فيه و لا تدخل تحته . (٥) شرح : في قوله شبهه فائدة وهي ان الكلى من حيت هو كلى لا يدخل في الجزئى لان جزء الموجود يجب ان يكون موجودا والكلى لا وجود له في الاعيان فلا يكون جزءا من الجزئى الموجود فيها ، بل الداخلة في الجزئى شبهه .

بخلاف جميع هذا .

ضابط : و الكلى لا يقع فى الوجود لانه لو حصل لكان له هوية لا يشار كه فيها غيره فلا كلية فلا بد من التخصص .

ضابط : فال المعلم الاول الجهات واجب وممكن وممتنع ومحتمل ، والتبس تفسير المحتمل وكأنه اراد به الممكن الترددى فانا اذا لم نحقق ان الشئ واجب او ممكن او ممتنع فنقول لا نحكم عليه بالوجوب لجواز ان يكون ممتنعا او لامكان ان لا يكون واجبا، وليس هذا الامكان هو على التفاسير السابقة . و كل جهة اذا جعلت جزء المحمول فالربط ضرورى .

ضابط : الشئ اذا كان له جزآن منشابهان لا يخالف الجزء الكلى بالحقيقة بل بالمقدار كقطعنى ماء فان مجموعهما يشار كهما فى الحقيقة ، الا اذا كان الجزآن المتشابهان لكم فى نفسه كواحد و واحد حصل منهما حقيقة تخالفهما وهى الاثنية، وكذلك فى الاشكال كدائرة من فوسين مثلا .

ضابط : لا يصير شئان شيئاً واحدا الا باتصال و امتزاج كما بين مائين او ماء و لبن ، او ببندل احد جزئى شئى و بقاء الآخر فيصير شيئاً آخر كالماء يصير هواء و الاسود ابيض ، و [على] غير ذلك لا بعدد شئان فانهما ان بقيا فهما اثنان اولم يبق احدهما او كلاهما فلا اتحاد .

ولا يصير شئى شئين الا ما يفبل تفصيلا و تفكيكا او هو ذو جزئين و الا ان ينفى هو و حدث غيره فما صار هو اثنين فى نفسه ، و ان بطل فلا صيرورة له شئين .

ضابط : واللاولوية انما تسعمل فى شئى نسبته الى الاشياء بالاقتضاء واحد لذاته من جميع الجهات اى ماهية كانت ، واما اذا كانت فى عالم الاتفاقات و الاسباب المغيبة فلا يمكن دعوى ذلك كمن^٢ فال ان العطشان الذى عنده مياه تستوى نسبتها

(١) ع : سحق . (٢) ع لمن .

اليه لا يتصور ان يشرب واحداً قط لعدم الاولوية بالنسبة اليه، و لا يعلم ان عدم الاولوية و ان صح بالنسبة اليه فهيننا اسباب اتفاقية فلكية و لكنها غائبة غير ثابتة تُخصص واحداً لهيئة سماوية اقتضت لخصوصيتها ذلك، فلا يستعمل هذا فى مثل هذه المواضع و لا فى الانواع المختلفة^٢.

ضابط لوحى : و الفرض صحيح؛ لما يمكن فى نفسه او عند خصمك او يمتنع و لكن لا من جهة يبنى الكلام عليها فانه اذا كان كذا لا يجوز كمن ادعى ان شريك

(١) الفعل بصيغة المعلوم، اى : و لا يعلم هذا الفاعل ان العطشان الخ ان عدم الاولوية الخ . (٢) م : بخصوصيتها . (٣) شرح . معناه ان الحكم بالاولوية انما يكون فى الاشياء المسفقة النوع او المخلفة النوع، و الاول على قسمين : اما ان يخلف بالشدة والضعف او لا يخلف ، و الذى لا يخلف هو كالمياه التى نمل بها و بين انه يترجح احدها على الآخر بالهيئات السماوية و الحركات الفلكية ، و اما المخلفات بالنوع فالترجح فيها لذلك و لخصوصيات الانواع . و اما ما هو من نوع واحد و يخلف ما تحسه بالشدة و الضعف فصاحب الكتاب لم يذكره اما لانه اتبع المشهور فى ان الاختلاف بالشدة و الضعف اخلاف بالنوع و ان كان لا يرى ذلك كما سنعرف (يعنى فى قسم الالهى من الكتاب - م) رايه فيه ، او لانه عول على ان الحكم يظهر مما ذكر . (٤) ع : الصحيح . و فى الشرح : الفرض الغير الواقع انما يصح ان يجعل طريقاً مؤدياً الى المطلوب اذا كان على احد وجهين احدهما ان يكون المفروض امراً ممكناً، اما فى نفسه ان كان القياس برهاناً، او عند الخصم ان كان القياس جدلياً ، و ثانيهما ان يكون المفروض ممنوعاً لكن لا من الجهة التى يبنى الكلام فى القياس عاينها فانه اذا كان كذا لا يجوز استعماله فى القياس كمن ادعى ان شريك البارى ممكن و هو المطلوب ، و صاحب الكتاب اقصر على ذكر القياس الاول و اضمر الثانى لدلالة الفريضة عليه ، و حله انا نسفسر هل المراد بغير الممتنع، الذى فى تالى صغرى القياس الاول ، انه كذلك فى نفسه او بحسب ذلك الفرض ؟ فان كان الاول ممنوعاً الشرطية ، و ان كان الثانى واجب ان يراعى هذا القيد فى الباقي ، و كل غير ممنوع بحسب ذلك الفرض فهو ممكن بحسبه، فسكون النسبة : لو فرضنا وجوده لكان ممكناً بحسب ذلك الفرض لكننا فرضنا وجوده فهو اذن ممكن بحسب ذلك ، و ليس ذلك هو المطلوب ، بل المطلوب انه ممكن فى نفس الامر ، هذا هو الحمل الحقيقى . و فى الكتاب انما حكم بعدم جواز هذا الفرض لان فرض وجود الشئ منفرع على امكانه و ذلك الامكان هو المطلوب هيناً ، فكان الامر المفروض منفرعاً على المطلوب فلو كان تفرع المطلوب عليه لزم الدور .

البارى ممكن لانا لو فرضنا وجوده لكان غير ممتنع و كل غير ممتنع ممكن فهو ممكن مثل هذا لايجوز، و المحال من جميع الوجوه^١ انما يفرض^٢ فى شرطية يستثنى نقيض تاليها .

ضابط : كفاك فى اثبات ان الشئى عدى مثل السكون انك فى تصور ه لا تحتاج الا الى استبقاء المحل ونفى شئى عنه كاستبقاء الجسم ورفع الحركة عنه .

ضابط : لا يتصور شيان وجود كل واحد منهما بالاخر فيتقدم^٣ كل واحد منهما على نفسه وعلى الآخر، هذا محال. وقيل انه لايجوز ان يكون شيان كل واحد منهما مع الآخر ضرورة فانه ان كان لكل منهما مدخل فى وجود الآخر فيتقدم عليه كما سبق، وان كان لاحدهما مدخل فقط فيتقدم فلامعية، و ان عدم الافتقار فيصح كل دون الآخر . وليس هذا على الاطلاق فان الاضافات مثل الابوة و البنوة لا يتصور وجود كل واحد منهما الا مع الآخر . والشبان اذا كان لهما علة خارجة يجوز ان يقيم^٤ كل

(١) شرح : الشبئى قد يكون محالا من بعض الوجوه دون بعض ، و قد يكون محالا من جميع الوجوه . و هذا الثانى اما يفرض فى شرطية يستثنى فيها نقيض تاليها ليستنتج من ذلك بطلان المقدم المعروف مع كونه محالا من جميع الاعنارات . و اما فرض ذلك على غير هذا الوجه فلا يصح استعماله فى قياس يستنتج منه المطلوب . (٢) خ : يفرض .

(٣) شرح : اورد على هذا ان المقدم ان اريد به العدم بالزمان فممنوع اذ العلة يجب وجود المعلول مع وجودها كما سنحقق ذلك [فى العلم الالهى من الكتاب - م] و ان اريد به المقدم بالذات فيفسر عن معنى ذلك المقدم، ونحن لا نفهم منه الا كون الشئى علة للاخر فيصبر المعنى من عدم كل من الشئين على الآخر كون كل واحد منهما علة للاخر و ذلك هو الذى ادعيم استحاله ، ويكون الدليل اعادة للدعوى بعبارة اخرى ، و ان اريد بالمقدم معنى نالك فيجب اظهاره ليقع الكلام بحسبه - و اقسام المقدم ستعرفها فى تقاسيم الوجود من العلم الالهى - و الجواب ان المقدم بديهى لا يفتقر الى بيان فان كل واحد من المقدم ينصور تقدم حركة اليد على حركة المفباح و ان كاننا معا فى الزمان . فان كان المراد بذلك المقدم [اى فى عبارة صاحب الكتاب - م] هو العلية فيكفى فى تقرير ذلك ان يقال لو كان وجود كل منهما بالاخر لافتقر كل واحد منهما الى نفسه و الى الآخر لان المفتقر الى الشئى معسر الى [ما يفقر اليه] ذلك الشبئى و بطلان ذلك ظاهر و لا حاجة الى ذكر لفظ المقدم . (٤) خ : ان يكون .

واحد منهما دون الآخر ضرورة كلبتين منحيتين ، و قد يقع مثل ان يقام كل واحد منهما مع الآخر ضرورةً ولا يفوم احدهما الامع قيام الآخر . و توقف ابتلال الارض على المطر والمطر على الابخرة والابخرة على ابتلال الارض مثلا ليس بدور محال^٢ فان ما توقف من ابتلال الارض على المطر بالعدد غير ما توقف عليه المطر بالعدد فمثل هذا الدور ممكن . والله اعلم^٣.



(١) م : مع الآخر . (٢) شرح : اما الممنع من الدور هو انفجار الشئى الى ما كان مفقرا اليه بعينه ، و في هذه الصورة ليس كذا ، بل هو افتقار الشئى الى ما كان شخص آخر من نوعه مفقرا اليه ، و ذلك جاز لا استحالة فيه . (٣) نوجد في نسخة خ بعد لفظه « اعلم » كلمة ختام بهذه العبارة : « تم قسم المنطق بحمد الله العلى الكبير والصلوة على خير خلقه محمد البشير النذير » ، و يغلب على الظن انها كلمة لكانب النسخة ختم بها عمله .

ملحقات واستدراكات

١

نوجد في الكتاب مواضع يرى الناظر فيها اخطاء نحوية في الالفاظ وانحرافا عما يقتضيه القياس فيها ، وربما يظن ان هذه اخطاء مطبعية شذت عن نظر المصحح ، و الأمر ليس كذلك بل هي صور اصلية موجودة باعبانها في الاصول اثبتناها في المتن على ما وجدناها و لم نحاول ان نمسها بتصحيح قياسي نظراً الى ما براه بعض ناقدى آثار السهروردي من ان هذه الصور قد يمكن ان تكون صادرة من قلم المصنف ولا من عمل الناسخ ، وقد تكلمنا في هذه المسألة في مقدمة الكتاب. اما الاخطاء المطبعية فهي ما احصيناه في جدول التصويبات في آخر الكتاب و هي طفيفة جدا كما تراه هناك .

و المواضع المذكورة هي : ص ٢٧ س ٦ كفى (كما في ؟) ، ص ٢٧ س ١٣ : القضية المصرح بجهنهما (المصرحة ؟) ص ٣٢ س ١٨ : ذاته موجودا (موجودة ؟) ، ص ٥٣ س ١٠ : العبرة للسوالب (بالسوالب ؟) .

و لسنا ننكر ان احتمال الخطأ في النسخ قائم كما ذكرناه في مقدمة الكتاب . و هناك كلمات مشكوكة القراءة كقوله في ص ٢٨ س ١ : « لتداهر » ، فلسنا ندرى اهو من المداهرة او التداهر . اما المداهرة فمعناها لا يلائم المقام الا بتكلف ، و اما التداهر فهو و ان كان يناسب المقام الا انى لا اجده في القواميس الموجودة عندي . لكننا يجب ان لانسى ان السهروردي صاحب صناعة في اللغات الفلسفية وله قاموس خاص به ، و قد عرضت لهذه المسألة في مقدمة الكتاب ، فليراجع .

٢

في صفحة ٧١ س ١٨ كلمة « متلم » تصحيح قياسي لكلمة « مسلم » بالسين، التي كانت توجد في الاصول ، كما نبهت عليه في تعليقات الصفحة نفسها (تعليقة رقم ٦) ، ولكني الآن وقد راجعت كتاب النجاة والبصائر النصيرية اعتقد ان الصحيح (او الاصح) هو «مسلم» بالسين (من التسليم او من الاسلام بمعنى التسليم) وقد اخذه السهروردي من المثال الذي يتمثل به المنطقيون في باب قياس الضمير وهو : هذا الانسان يخاطب العدو فهو اذن خائن مسلم للثغر (النجاة والبصائر) ، الا انه تمثل به في باب المظنونات وبدل صغرى القياس (فلان يخاطب العدو) بقوله : فلان يطوف بالليل ، والطواف بالليل انما يتمثل به المنطقيون في مبحث المظنونات (شرح الشمسية للقطب : فلان يطوف بالليل فهو سارق) و قد تمثل به السهروردي ايضا في باب قياس الضمير (ص ٦٨ من هذا الكتاب) فهو قد استنتج من مقدمة واحدة نتيجتين مختلفتين لموضعين مختلفين . و من الممكن ان يقال ان المثال لامناشة فيه ، لكني اعتقد ان تركيب « مسلم للثغر » مع المقدمة « فلان يخاطب العدو » انسب من تركيبه مع « يطوف بالليل » .

٣

فوله في ص ٦٤ س ١٥ استقرار النائج . يوجد في بعض كتب المنطق كاساس الاقباس و الجوهر النضيد ، المطبوعين بطهران : « استقراء » ، بهمزة في آخره ، لكن الاصول الموجودة عندها من كتاب النلويعات متطابقة على «استقرار» بالراء . و لكل من القرائنين وجه و لعل الاستقراء (بالهمز) اوفق بالمقام .

٤

في الصفحة ٨٣ ، في التعليقة رقم ٤ ، اشرت الى التقسيم الحاصر للمغالطات

و لم اورده بالتفصيل هناك رعاية لما هو المعمول فى التعليقات من الاختصار . الا انى وجدت الشارح يعتمد كثيراً على هذا التقسيم فى بحثه عن انواع المغالطات و يُرجع اليه احيانا (س ٨٧ تعليقة ٣) فرأيت ان اورد هذا التقسيم فى الملحقات ليكون فى متناول يدالقارئ ، و هو هذا نقلا عن شرح التلويحات بنصه:

الغلط اوالمغالطة اما ان يتعلق باللفظ اوالمعنى ، والمتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبه، والذى باعتبار الانفراد اما فى جوهر اللفظ او فى احواله ، فما فى جوهره هو ما يكون مدلولاته مختلفة و يدخل فى ذلك الاشتراك و المجاز و التشكيك و التشابه و ما يجرى مجرى هذه مما هو مذكور فى ايساغوجى . و ما فى احواله ينقسم الى ما تكون تلك الاحوال ذاتية للفظ لا تدخل بعد تحصيله و هى الاحوال التصريفية ، او عرضية له داخله عليه بعد صيرورته لفظا محصلا كالأعراب والبناء والشكل والاعجام. والذى باعتبار تركيب اللفظ اما لاشتباه فى نفس التركيب، او فى وجوده و عدمه بان يكون التركيب موجودا او معدوما - و يسمى تفصيل المركب - او يكون معدوما فيظن موجودا - و يسمى تركيب المفصل - فهذه ستة اقسام يتعلق بالالفاظ ، منها ثلاثة تتعلق بالبساطة و هى جوهر اللفظ و التى فى احواله الذاتية و التى فى احواله العرضية ، و ثلاثة تتعلق بالتركيب و هى التى فى نفس التركيب و فى تفصيل المركب و تركيب المفصل . و اما المغالطات المعنوية فاما فى القضية الواحدة باعتبار انفرادها او فى القضايا باعتبار تركيبها . والذى فى القضية الواحدة اما فى احد جزئها او فيهما معا ، و ما فى الجزئين فاما بان لا يورد بل يشبهه بغيره كمفروضاته او عوارضه و يسمى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و اما بان يورد لكن يؤخذ معها ما ليس منها او يحذف عنها ما هو منها و يسمى سوء اعتبار الحمل ، و ما فى الجزئين كما يجعل كل واحد منهما فى موضع الآخر و يسمى ايها العكس . و الذى فى القضايا باعتبار التركيب القياسى او غيره يسمى جمع المسائل

في مسألة و ما في التركيب القياسي اما بالنسبة الى النتيجة او لا بالنسبة اليها ، فان كان بالنسبة الى النتيجة فاما ان تكون النتيجة نفسها مأخوذة فيه على انها احد مقدماته و هذا هو المصادرة على المطلوب ، واما بان لا تكون كذلك لكنه غير مناسب للنتيجة و يسمى اخذ ما ليس بعلة علة ، و ان كان لا بالنسبة الى النتيجة فاما ان يكون من جهة المادة او من جهة الصورة ، فاما ما هو من جهة المادة فهو الذي ان جعل قياسا لم يكن صادق المقدمات و ان جعل صادق المقدمات لم يكن قياسا . و اما ما هو من جهة الصورة فكما لا يكون على شكل منتج او ضرب منتج، و جميع ذلك يسمى سوء التأليف . فهذه سبعة اقسام تتعلق بالمعاني منها ثلثة باعتبار القضية بانفرادها و هي اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و سوء اعتبار الحمل و ايهام العكس و منها اربعة باعتبار القضايا المركبة و هي جمع المسائل في مسألة و المصادرة على المطلوب و اخذ ما ليس بعلة علة و سوء التأليف . فهذا وجه الحصر في هذه المغالطات القياسية.

٦

عبارة « المصرح بجهتها » ، المذكورة في ص ٩٤ ضمن الاستدراكات، صحيحة لا تحتاج الى فرض صورة اخرى لها .

٧

في ص ٩ البياض الواقع في اول السطر الاول خطأ مطبعي ، فلتقرء العبارة متصلة بمقبلها .

فهرست منطق التلويحات

صفحة	عنوان
١	المرصد الأول في ايساقوجي
١	التلويح الاول في غرض المنطق
٣	» الثاني في دلالة اللفظ على المعنى
٣	» الثالث في اللفظ المفرد والمركب
٤	» الرابع في اللفظ الكلي والجزئي
٥	» الخامس في نسبة الاسماء الى مسمياتها
٦	» السادس في الموضوع والمحمول .
٧	» السابع في الذاتي والعرضي
٨	» الثامن في المفعول في جواب ما هو
١٠	» التاسع في الالفاظ الخمسة المفردة
١٢	» العاشر في احوال لهذه الالفاظ
١٤	المرصد الثاني في القول الشارح
١٤	التلويح الاول في الحد
٤٥	» الثاني في الرسم
٤٥	» الثالث في املة في الخطاء في الحد
١٧	المرصد الثالث في التركيب الخبري
٤٧	التلويح الاول في انواع القضايا
٢٠	» الثاني في خصوص القضايا واهمالها وحصرها
٢٢	» الثالث في لواحق القضايا و بعض تراكيبها و احكامها
٢٥	» الرابع في العدول والتحصيل
٢٦	ضابط في الحمل
٢٧	المرصد الرابع في جهات القضايا و تصرفات فيها
٢٧	التلويح الاول في الجهات

صفحة	عنوان
٣٠	التلويح الثاني في تلازم ذوات الجهة
٣٣	» الثالث في المقول على الكل و الفرق بين المطلقات و الموجهات
٣٥	» الرابع في الناقض
٤٠	» الخامس في العكس
٤٦	المرصد الخامس في تركيب الحجج، وفيه ثلاثة مطالع لمطلع الاول في حقيقة الحجة و موارد و احوالها
٤٦	التلويح الاول في نفس الحجة و مبادئها و تقسيم صورها
٥٣	» الثاني في المقدمات الموجهة و المخلطات
٥٦	» الثالث في الاقرانات الشرطية
٥٨	» الرابع في الاستثناءيات
٦٠	» الخامس في القياسات المركبة
٦١	» السادس في قياس الخلف و عكس القياس
٦٢	» السابع في قياس الدور
٦٣	» الثامن في اكتساب المقدمات و تحليل القياسات
٦٤	» التاسع في استقراء النتائج و في صواب النتائج عن مقدمات كاذبة
٦٥	» العاشر في القياسات من قضايا مقابلة و المصادرة على المطلوب الاول و استتلاف المقدمات المطلع الثاني في اصناف ما يحتاج به (الاستقراء، التمثيل، قياس الضمير، الفراسة، القسمة)
٦٦	المطلع الثالث في قضايا هي مواد الاقيسة (الاوليات، المشهورات، الوهميات، المأخوذات، المظنونيات، المشبهات)
٦٩	المرصد السادس في البرهان و احواله و مشاركاته مع العدد و المغالطات و ضوابط
٧٤	التلويح الاول في المطالب
٧	» الثاني في برهان ان ولم
٧٦	» الثالث في اجزاء العلوم و شرائطها و تناسب موضوعاتها
٧٥	

٧٩

فصل فى اختلاف العلوم لاختلاف موضوعاتها
التلويح الرابع فى ان الحد لا يكتسب بالبرهان و كيفية الطريق اليه

٨٠

و فيه اشارة الى مشاركاتهما

٨٢

فصل فى مشاركات بين الحد و البرهان

٨٣

التلويح الخامس فى القياسات المغالطية

٨٧

ضابط فى كيفية امتحان القياس

٨٨

التلويح السادس فى ضوابط متفرقة عرشية و لوحية

٨٨

ضابط فى العام

٩٠

» الكلى لا يقع فى الوجود

٩٠

» فى تفسير « المحتمل » و بيان الممكن الترددى

٩٠

» فى اخلاف الجزء و الكل

٩٠

» فى صيرورة الشئ شيئا واحدا و صيرورة شئى شيئين

٩٠

» فى موارد استعمال اللاولوية

٩٢

» فى حكم الفرض فى القياسات

٩٢

» كفاك فى اثبات ان الشئى عدمى...

٩٢

» فى الدور، ما يمكن منه و ما يمتنع

انتشارات دانشگاه تهران

- ۱ - وراثت (۱) تألیف دکتر عزت‌الله خیبری
- ۲ - A Strain Theory of Matter « « محمود حسابی
- ۳ - آراء فلاسفه در باره عادت ترجمه « برزو سپهری
- ۴ - کالبدشناسی هنری تألیف « نعمت‌الله کیهانی
- ۵ - تاریخ بیهقی جلد دوم تصحیح سعید نفیسی
- ۶ - بیماریهای دندان تألیف دکتر محمود سیاسی
- ۷ - بهداشت و بازرسی خوراکیها « « سرهنگ شمس
- ۸ - حماسه سرائی در ایران « « ذبیح‌الله صفا
- ۹ - مزدیسنا و تأثیر آن در ادبیات پارسی « « محمد معین
- ۱۰ - نقشه برداری جلد دوم « مهندس حسن شمسی
- ۱۱ - گیاه شناسی « حسین گل کلاب
- ۱۲ - اساس الاقتباس خواجه نصیر طوسی تصحیح مدرس رضوی
- ۱۳ - تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد اول تألیف دکتر حسن ستوده تهرانی
- ۱۴ - روش تجزیه « « علی اکبر پریمن
- ۱۵ - تاریخ افضل - بدایع الازمان فی وقایع کرمان دراهم آورده دکتر مهدی بیانی
- ۱۶ - حقوق اساسی تألیف دکتر قاسم زاده
- ۱۷ - فقه و تجارت « زین‌العابدین ذوالمجدین
- ۱۸ - راهنمای دانشگاه -
- ۱۹ - مقررات دانشگاه -
- ۲۰ - درختان جنگلی ایران « مهندس حبیب‌الله ثابتی
- ۲۱ - راهنمای دانشگاه بانگلیسی -
- ۲۲ - راهنمای دانشگاه بفرانسه -
- ۲۳ - Les Espaces Normaux
- ۲۴ - موسیقی دوره ساسانی
- ۲۵ - حماسه ملی ایران
- ۲۶ - زیست شناسی (۴) بحث در نظریه لامارک
- ۲۷ - هندسه تحلیلی
- ۲۸ - اصول گداز و استخراج فلزات جلد اول
- ۲۹ - اصول گداز و استخراج فلزات « دوم
- ۳۰ - اصول گداز و استخراج فلزات « سوم
- ۳۱ - ریاضیات در شیمی
- ۳۲ - جنگل شناسی جلد اول
- ۳۳ - اصول آموزش و پرورش
- ۳۴ - فیزیولوژی گیاهی جلد اول
- تألیف دکتر هشترودی
- « مهدی برکشلی
- ترجمه بزرگ علوی
- تألیف دکتر عزت‌الله خیبری
- « « علینقی وحدتی
- تألیف دکتر یگانه حایری
- « «
- « «
- « « هورفر
- « مرحوم مهندس کریم ساعی
- نگارش دکتر محمد باقر هوشیار
- « « اسمعیل زاهدی

- ۳۵- جبر و آنالیز
- ۳۶- گزارش سفر هند
- ۳۷- تحقیق انتقادی در عروض فارسی
- ۳۸- تاریخ صنایع ایران - ظروف سفالین
- ۳۹- واژه نامه طبری
- ۴۰- تاریخ صنایع اروپا در قرون وسطی
- ۴۱- تاریخ اسلام
- ۴۲- جانورشناسی عمومی
- ۴۳- Les Connexions Normales
- ۴۴- کالبد شناسی توصیفی (۱) - استخوان شناسی
- ۴۵- روان شناسی کودک
- ۴۶- اصول شیمی پزشکی
- ۴۷- ترجمه و شرح تبصرة علامه جداول
- ۴۸- اکوستیک (صوت) (۱) ارتعاشات - سرعت
- ۴۹- انگل شناسی
- ۵۰- نظریه توابع متغیر مختلط
- ۵۱- هندسه تریسمی و هندسه رقومی
- ۵۲- درس اللغة والادب (۱)
- ۵۳- جانورشناسی سیستماتیک
- ۵۴- پزشکی عملی
- ۵۵- روش تهیه مواد آلی
- ۵۶- مامالی
- ۵۷- فیز یولژی گیاهی جلد دوم
- ۵۸- فلسفه آموزش و پرورش
- ۵۹- شیمی تجزیه
- ۶۰- شیمی عمومی
- ۶۱- امیل
- ۶۲- اصول علم اقتصاد
- ۶۳- مقاومت مصالح
- ۶۴- کشت گیاه حشره کش پیرتر
- ۶۵- آسیب شناسی
- ۶۶- مکانیک فیزیک
- ۶۷- کالبدشناسی توصیفی (۲) - مفصل شناسی
- ۶۸- درمان شناسی جلد اول
- ۶۹- درمان شناسی «دوم»
- ۷۰- گیاه شناسی - تشریح عمومی نباتات
- ۷۱- شیمی آنالیتیک
- ۷۲- اقتصاد جلد اول
- نگارش دکتر محمدعلی مجتهدی
- « « غلامحسین صدیقی
- « « پرویز نائل خانلری
- « « مهدی بهرامی
- « « صادق کیا
- « « عیسی بهنام
- « « دکتر فیاض
- « « فاطمی
- « « هشترودی
- « « دکتر امیراعلم - دکتر حکیم
- دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس - دکتر نائینی
- نگارش دکتر مهدی جلای
- « « آ. وارتانی
- « « زین العابدین ذوالمجدین
- « « دکتر ضیاء الدین اسمعیل بیگی
- « « ناصر انصاری
- « « افضل پور
- « « احمد بیرشک
- « « دکتر محمدی
- « « آزر
- « « نجم آبادی
- « « صفوی گلپایگانی
- « « آهی
- « « زاهدی
- « « دکتر فتح الله امیر هوشمند
- « « علی اکبر پریه
- « « مهندس سعیدی
- ترجمه مرحوم غلامحسین زیرک زاده
- تألیف دکتر محمود کیهان
- « « مهندس گوهریان
- « « مهندس میردامادی
- « « دکتر آرمین
- « « « کمال جناب
- تألیف دکتر امیراعلم - دکتر حکیم -
- دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس
- تألیف دکتر عطائی
- « « «
- « « مهندس حبیب الله ثابتی
- « « دکتر گاکیک
- « « علی اصغر پورهمايون

- ۷۳- دیوان سید حسن غز نوری
 ۷۴- راهنمای دانشگاه
 ۷۵- اقتصاد اجتماعی
 ۷۶- تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد دوم
 ۷۷- زیبا شناسی
 ۷۸- تئوری سنتیک گازها
 ۷۹- کارآموزی داروسازی
 ۸۰- قوانین دامپزشکی
 ۸۱- جنگل شناسی جلد دوم
 ۸۲- استقلال آمریکا
 ۸۳- کنجکاو یهای علمی و ادبی
 ۸۴- ادوار فقه
 ۸۵- دینامیک گازها
 ۸۶- آئین دادرسی در اسلام
 ۸۷- ادبیات فرانسه
 ۸۸- از سربن تا یونسکو - دو ماه در پاریس
 ۸۹- حقوق تطبیقی
 ۹۰- میکروپشناسی جلد اول
 ۹۱- میز راه جلد اول
 ۹۲- < < دوم
 ۹۳- کالبد شکافی (تشریح عملی دست و پا)
 ۹۴- ترجمه و شرح تبصره علامه جلد دوم
 ۹۵- کالبد شناسی توصیفی (۳) - عضله شناسی
 ۹۶- < < (۴) - رک شناسی
 ۹۷- بیماریهای گوش و حلق و بینی جلد اول
 ۹۸- هندسه تحلیلی
 ۹۹- جبر و آنالیز
 ۱۰۰- تفوق و برتری اسپانیا (۱۵۵۹-۱۶۶۰)
 ۱۰۱- کالبد شناسی توصیفی - استخوان شناسی اسب
 ۱۰۲- تاریخ عقاید سیاسی
 ۱۰۲- آزمایش و تصفیه آبها
 ۱۰۴- هشت مقاله تاریخی و ادبی
 ۱۰۵- فیه مافیه
 ۱۰۶- جغرافیای اقتصادی جلد اول
 ۱۰۷- الکتروسیته و موارد استعمال آن
 ۱۰۸- مبادلات انرژی در گیاه
 ۱۰۹- تلخیص الیمان عن مجازات القرآن
 ۱۱۰- دو رساله - وضع الفاظ و قاعده لاضرر
 ۱۱۱- شیمی آلی جلد اول تئوری و اصول کلی
 ۱۱۲- شیمی آلی «ارماتیک» جلد اول
- بتصحیح مدرس رضوی
 -
 تألیف دکتر شهید فر
 < < حسن ستوده تهرانی
 < < علینقی وزیری
 < < دکتر روشن
 < < جنیدی
 < < میمندی نواد
 < < مرحوم مهندس ساعی
 < < دکتر مجیر شیبانی
 -
 < < محمود شهابی
 < < دکتر غفاری
 < < محمد سنگلجی
 < < دکتر سپهبدی
 < < علی اکبر سیاسی
 < < حسن افشار
 تألیف دکتر سهراب - دکتر میر داماد
 < < حسین گلژی
 < < < <
 < < نعمت الله کیهانی
 < < زین العابدین ذوالمجدین
 < < دکتر امیر اعلم - دکتر حکیم
 دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفا
 < < < <
 تألیف دکتر جمشید اعلم
 < < کامکار پاریسی
 < < < <
 < < بیانی
 < < میر بابائی
 < < محسن عزیزی
 نگارش دکتر محمد جواد جنیدی
 < < نصرالله فلسفی
 < < بدیع الزمان فروزانفر
 < < دکتر محسن عزیزی
 < < مهندس عبدالله ریاضی
 < < دکتر اسمعیل زاهدی
 < < سید محمد باقر سبزواری
 < < محمود شهابی
 < < دکتر عابدی
 < < شیخ

- ۱۱۳- حکمت الهی عام و خاص
- ۱۱۴- امراض حلق و بینی و حنجره
- ۱۱۵- آنالیز ریاضی
- ۱۱۶- هندسه تحلیلی
- ۱۱۷- شکسته بندی جلد دوم
- ۱۱۸- باغبانی (۱) باغبانی عمومی
- ۱۱۹- اساس التوحید
- ۱۲۰- فیزیک پزشکی
- ۱۲۱- اکوستیک « صوت » (۲) مشخصات صوت - اوله - تار
- ۱۲۲- جراحی فوری اطفال
- ۱۲۳- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (۱)
- ۱۲۴- چشم پزشکی جداول
- ۱۲۵- شیمی فیزیک
- ۱۲۶- بیماریهای گیاه
- ۱۲۷- بحث در مسائل پرورش اخلاقی
- ۱۲۸- اصول عقاید و کرائم اخلاق
- ۱۲۹- تاریخ کشاورزی
- ۱۳۰- کالبدشناسی انسانی (۱) سر و کردن
- ۱۳۱- امراض واگیر دام
- ۱۳۲- درس اللغة والادب (۲)
- ۱۳۳- واژه نامه گرنانی
- ۱۳۴- تک یاخته شناسی
- ۱۳۵- حقوق اساسی چاپ پنجم (اصلاح شده)
- ۱۳۶- عضله و زیبایی پلاستیک
- ۱۳۷- طیف جذبی و اشعه ایکس
- ۱۳۸- مصنفات افضل الدین کاشانی
- ۱۳۹- روان شناسی (از لحاظ تربیت)
- ۱۴۰- ترمودینامیک (۱)
- ۱۴۱- بهداشت روستائی
- ۱۴۲- زمین شناسی
- ۱۴۳- مکانیک عمومی
- ۱۴۴- فیزیولوژی جداول
- ۱۴۵- کالبدشناسی و فیزیولوژی
- ۱۴۶- تاریخ تمدن ساسانی جداول
- ۱۴۷- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت اول
- سلسله اعصاب محیطی
- ۱۴۸- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت دوم
- سلسله اعصاب مرکزی
- ۱۴۹- کالبدشناسی توصیفی (۶) اعضای حواس پنجگانه
- ۱۵۰- هندسه عالی (گروه و هندسه)
- ۱۵۱- اندام شناسی گیاهان
- نگارش مهدی قمشه
- « د کتر علیم مروستی
- « « منوچهر وصال
- « « احمد عقیلی
- « « امیر کیا
- « « مهندس شیبانی
- « « مهدی آشتیانی
- « « د کتر فرهاد
- « « اسمعیل بیگی *
- « « مرعشی
- « « علی نقی منزوی تهرانی
- « « د کتر ضرابی
- « « بازرگان
- « « خبیری
- « « سپهری
- « « زین العابدین ذوالمجدین
- « « د کتر تقی مهرامی
- « « حکیم ود کتر گنج بخش
- « « رستگار
- « « محمدي
- « « صادق کیا
- « « عزیز رفیعی
- « « قاسم زاده
- « « کیهانی
- « « فاضل زندی
- « « منوی ویحیی مهدوی
- « « علی اکبر سیاسی
- « « مهندس بازرگان
- نگارش د کتر زوبین
- « « یدالله سعابی
- « « مجتبی ریاضی
- « « کاتوزیان
- « « نصر الله نیک نفس
- « « سعید نفیسی
- « « د کتر امیر اعلم - د کتر حکیم
- د کتر کیهانی - د کتر نجم آبادی - د کتر نیک نفس
- » » » »
- » » » »
- تألیف د کتر اسدالله آل بویه
- « « پارسا

- ۱۵۲- چشم پزشکی (۲)
 ۱۵۳- بهداشت شهری
 ۱۵۴- انشاء انگلیسی
 ۱۵۵- شیمی آلی (ارگانیک) (۲)
 ۱۵۶- آسیب شناسی (کانکلیوت استر)
 ۱۵۷- تاریخ علوم عقلی در تمدن اسلامی
 ۱۵۸- تفسیر خواجه عبدالله انصاری
 ۱۵۹- حشره شناسی
 ۱۶۰- نشانه شناسی (علم العلامات) جلد اول
 ۱۶۱- نشانه شناسی بیماریهای اعصاب
 ۱۶۲- آسیب شناسی عملی
 ۱۶۳- احتمالات و آمار
 ۱۶۴- الکترونیک صنعتی
 ۱۶۵- آئین دادرسی کیفری
 ۱۶۶- اقتصاد سال اول (چاپ دوم اصلاح شده)
 ۱۶۷- فیزیک (تابش)
 ۱۶۸- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلد دوم)
 ۱۶۹- > > > > (جلد سوم- قسمت اول) > محمد تقی دانشپژوه
 ۱۷۰- رساله بود و نمود
 ۱۷۱- زندگانی شاه عباس اول
 ۱۷۲- تاریخ بیهقی (جلد سوم)
 ۱۷۳- فهرست نشریات ابوعلی سینا بزبان فرانسه
 ۱۷۴- تاریخ مصر (جلد اول)
 ۱۷۵- آسیب شناسی آزرده گی سیستم ریکولو آندوتلیال
 ۱۷۶- نهضت ادبیات فرانسه در دوره رومانیک
 ۱۷۷- فیزیولوژی (طب عمومی)
 ۱۷۸- خطوط لبه های جذبی (اشعه ایکس)
 ۱۷۹- تاریخ مصر (جلد دوم)
 ۱۸۰- سیر فرهنگ در ایران و مغرب زمین
 ۱۸۱- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلد سوم- قسمت دوم) > محمد تقی دانش پژوه
 ۱۸۲- اصول فن کتابداری
 ۱۸۳- رادیو الکتریسته
 ۱۸۴- پیوره
 ۱۸۵- چهار رساله
 ۱۸۶- آسیب شناسی (جلد دوم)
 ۱۸۷- یادداشت های مرحوم قزوینی
 ۱۸۸- استخوان شناسی مقایسه ای (جلد دوم)
 ۱۸۹- جغرافیای عمومی (جلد اول)
 ۱۹۰- بیماریهای واگیر (جلد اول)
 ۱۹۱- بتن فولادی (جلد اول)
- ندارس دفتر صراپی
 > > اعتمادیان
 > بازار گادی
 > دکتر شیخ
 > > آرمین
 > > ذبیح الله صفا
 بتصحیح علی اصغر حکمت
 تألیف جلال افشار
 > دکتر محمد حسین میمندی نژاد
 > > صادق صبا
 > > حسین رحمتیان
 > > مهدوی اردبیلی
 > > محمد مظفری زنگنه
 > > محمد علی هدایتی
 > > علی اصغر پورهایون
 > > روشن
 > علینقی منزوی
 > > محمد تقی دانشپژوه
 > محمودشاهی
 > نصرالله فلسفی
 بتصحیح سعید نفیسی
 > >
 تألیف احمد بهمنش
 > دکتر آرمین
 > مرحوم زیرک زاده
 نگارش دکتر مصباح
 > > زندگی
 > احمد بهمنش
 > دکتر صدیق اعلم
 > محمد تقی دانش پژوه
 > دکتر محسن صبا
 > > رحیمی
 > > محمود سیاسی
 > محمد سنگلجی
 > دکتر آرمین
 فراهم آورده آقای ایرج افشار
 تألیف دکتر میربابائی
 > > مستوفی
 > > غلامعلی بینش ور
 > مهندس خلیلی

نگارش دکتر مجتهدی
 ترجمه آقای محمودشاهی
 تألیف > سعید نفیسی
 > > >
 > دکتر پرفسور شمس
 > > توسلی
 > > شبیانی
 > > مقدم
 > > میمندی نژاد
 > > نعمت‌اله کیهانی
 > > محمود سیاسی
 > > علی اکبر سیاسی
 > آقای محمودشاهی
 > دکتر علی اکبرینا
 > > مهدوی
 تصحیح و ترجمه دکتر پرویز ناتل خانلری
 از ابن سینا - چاپ عکسی
 تألیف دکتر مافی
 > آقایان دکتر سهراب-
 دکتر میردامادی
 > مهندس عباس دواچی
 > دکتر محمد منجمی
 > > سیدحسن امامی
 نگارش آقای فروزافر
 > پرفسور فاطمی
 > مهندس بازرگان
 > دکتریحیی پویا
 > > روشن
 > > میرسپاسی
 > > میمندی نژاد
 ترجمه > چهارزی
 تألیف دکتر امیراعلم - دکتر حکیم
 دکتر کیهانی - دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس
 تألیف دکتر مهدوی
 > فاضل تونی
 > مهندس ریاضی
 تألیف دکتر فضل‌الله شیروانی
 > > آرمین
 > > علی اکبرشاهی
 تألیف دکتر علی کنی

۱۹۲- حساب جامع وفاضل
 ۱۹۳- ترجمه مبده و معاد
 ۱۹۴- تاریخ ادبیات روسی
 ۱۹۵- تاریخ تمدن ایران ساسانی
 ۱۹۶- درمان تراخیم با الکترو کو آگولاسیون
 ۱۹۷- شیمی و فیزیک (جلد اول)
 ۱۹۸- فیزیولوژی عمومی
 ۱۹۹- داروسازی جالینوسی
 ۲۰۰- علم‌العلامات نشانه‌شناسی (جلد دوم)
 ۲۰۱- استخوان شناسی (جلد اول)
 ۲۰۲- پیوره (جلد دوم)
 ۲۰۳- علم النفس ابن سینا و تطبیق آن با روانشناسی جدید
 ۲۰۴- قواعد فقه
 ۲۰۵- تاریخ سیاسی و دیپلوماسی ایران
 ۲۰۶- فهرست مصنفات ابن سینا
 ۲۰۷- مخارج الحروف
 ۲۰۸- عیون الحکمه
 ۲۰۹- شیمی بیولوژی
 ۲۱۰- میکروشناسی (جلد دوم)
 ۲۱۱- حشرات زیان آور ایران
 ۲۱۲- هواشناسی
 ۲۱۳- حقوق مدنی
 ۲۱۴- ماخذ قصص و تمثیلات مثنوی
 ۲۱۵- مکانیک استدلالی
 ۲۱۶- ترمودینامیک (جلد دوم)
 ۲۱۷- گروه بندی و انتقال خون
 ۲۱۸- فیزیک ، ترمودینامیک (جلد اول)
 ۲۱۹- روان پزشکی (جلد سوم)
 ۲۲۰- بیماریهای درونی (جلد اول)
 ۲۲۱- حالات عصبانی یا نورز
 ۲۲۲- کالبدشناسی توصیفی (۷)
 (دستگاه گوارش)
 ۲۲۳- علم الاجتماع
 ۲۲۴- الهیات
 ۲۲۵- هیدرولیک عمومی
 ۲۲۶- شیمی عمومی معدنی فلزات (جلد اول)
 ۲۲۷- آسیب‌شناسی آزرده گیهای سورنال > غده فوق کلیوی <
 ۲۲۸- اصول الصرف
 ۲۲۹- سازمان فرهنگی ایران

- ۲۳۰- فیزیک، ترمودینامیک (جلد دوم)
- ۲۳۱- راهنمای دانشگاه
- ۲۳۲- مجموعه اصطلاحات علمی
- ۲۳۳- بهداشت غذایی بهداشت نسل
- ۲۳۴- جغرافیای کشاورزی ایران
- ۲۳۵- ترجمه‌النهاییه باتصحیح و مقدمه (۱)
- ۲۳۶- احتمالات و آمار ریاضی (۲)
- ۲۳۷- اصول تشریح چوب
- ۲۳۸- خون‌شناسی عملی (جلد اول)
- ۲۳۹- تاریخ ملل قدیم آسیای غربی
- ۲۴۰- شیمی تجزیه
- ۲۴۱- دانشگاهها و مدارس عالی امریکا
- ۲۴۲- پانزده گفتار
- ۲۴۳- بیماریهای خون (جلد دوم)
- ۲۴۴- اقتصاد کشاورزی
- ۲۴۵- علم‌العلامات (جلد سوم)
- ۲۴۶- بتن آرمه (۲)
- ۲۴۷- هندسه دیفرانسیل
- ۲۴۸- فیزیولوژی گل ورده بندی تک لپه‌ایها
- ۲۴۹- تاریخ زندگی
- ۲۵۰- ترجمه‌النهاییه باتصحیح و مقدمه (۲)
- ۲۵۱- حقوق مدنی (۲)
- ۲۵۲- دفتر دانش و ادب (جزء دوم)
- ۲۵۳- یادداشتهای قزوینی (جلد دوم ب، ت، ث، ج)
- ۲۵۴- تفوق و برتری اسپانیا
- ۲۵۵- تیره شناسی (جلد اول)
- ۲۵۶- کالبد شناسی توصیفی (۸)
- دستگاه ادرار و تناسل - برده صفاق
- ۲۵۷- حل مسائل هندسه تحلیلی
- ۲۵۸- کالبد شناسی توصیفی (حیوانات اهلی مفصل شناسی مقایسه‌ای)
- ۲۵۹- اصول ساختمان و محاسبه ماشینهای برق
- ۲۶۰- بیماریهای خون و لنف (بررسی بالینی و آسیب شناسی)
- ۲۶۱- سرطان شناسی (جلد اول)
- ۲۶۲- شکسته بندی (جلد سوم)
- ۲۶۳- بیماریهای واگیر (جلد دوم)
- ۲۶۴- انگل شناسی (بندبایان)
- ۲۶۵- بیماریهای درونی (جلد دوم)
- ۲۶۶- دامپرووری عمومی (جلد اول)
- ۲۶۷- فیزیولوژی (جلد دوم)
- ۲۶۸- شعر فارسی (در عهدشاهرخ)

نگارش دکتر روشن

—

—

نگارش دکتر فضل‌الله صدیق

- » دکتر تقی بهرامی
- » آقای سید محمد سبزواری
- » دکتر مهدوی اردبیلی
- » مهندس رضا حجازی
- » دکتر رحمتیان دکتر شمس
- » » بهمنش
- » » شیروانی
- » » ضیاء‌الدین اسمعیل بیگی
- » آقای مجتبی مینوی
- » دکتر یحیی پویا
- » » احمد هومن
- » » میمندی نژاد
- » آقای مهندس خلیلی
- » دکتر بهروز
- » » زاهدی
- » » هادی هدایتی
- » آقای سبزواری
- نگارش دکتر امامی

» ایرج افشار

» دکتر خانبا با بیانی

» » احمد پارسا

تألیف دکتر امیر اعلم - دکتر حکیم - دکتر کیهانی

دکتر نجم آبادی - دکتر نیک نفس

نگارش دکتر علینقی وحدتی

» » میر بابائی

» مهندس احمد رضوی

» دکتر رحمتیان

» » آرمین

» » امیر کیا

» » بیش‌ور

» » عزیز رفیعی

» » میمندی نژاد

» » بهرامی

» » علی کاتوزیان

» » یارشاطر

www.alkottob.com

To: www.al-mostafa.com

www.alkottob.com